



٢٩ ٣٧٢
٢٠٧٥٣٧

فقه المارني
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين اما بعد فقد
وكلت على الخي الدنيا لموت وتوعدت عنه ان يوفقي للطاعة وبعد في
من المعصية وجعلني من العلماء العالمين العارفين بحقوقها في فقه السيد
لمسلمين فلهذا كتبت هذه الكتب ومقتضى ان الكتب لتبليغ الحق الذي
سمعوا اليك مني ومن استاذي الخي بر السيد الميرزا محمد باقر سيد صاحب
اطلاوي وفتنا السيدي الدارين ستميلدنه وتوفيقاته امين امين
من الحق كتاب المارني في قبل الشرع في اصل الفقير فيقول انه
كما يجوز في العبادة البدنية المباشرة في نفسه والتامة لها في العباد
المالية الوكالة والتبعية والشرع مثل المباشرة ام لا فيقول بحسب الاصل
الدولي يكون عدم الجواز لكنه لا يقصد للبدنية في العبادات المالية اللبا
شركة في نفسه ولكن بحسب الاصل الثاني يقتضي الجواز بوجه ثلثة احكام
مما قالها صاحب الجواهر ان الاصل الثاني فيها يقتضي الجواز لان المباشرة اعلم
من ان تكون المباشرة في مباشرة النفس والغير وثانيها ما قالها صاحب الجواهر
القطا

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجموعه استفتاءات حضرت آية الله العظمى الخميني (مد ظله العالی)

مؤلف: ٢- حاشیه شرح الهدایه


مترجم: ٣- کتبه العالمین

شماره قفسه: ٢٠٧٥٣٧

شماره ثبت کتاب: ٤- تصانیف حضرت آية الله العظمى الخميني (مد ظله العالی)

٥- حاشیه حاشیه العقل

٦- حاشیه القوانين



مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب

٢٠٧٥٣٧

ان كل من قال بجواز الوكالة في العبادات البدنية فيقول ان الذي في العبادة
المالية لعدم القول بالفصل فيما بينهما وثانيها ما قالها صاحب الجواهر ان
مباشر بان الاصل الدولي وان اقتضى عدم الجواز ولكن لنا اذلية
مثل الاضطرار الواردة في اعطاء الوكيل في حال عدم الجواز فلا بد ان يفتى
في ثلثة مراتب المرتبة الاولى في مسئلة الوكالة في العبادات المالية
ويجعلها في المقام الثاني في بيان جهة نفس العبادة في انها
وتارة في بيان جهة المالية فيها لان الوكالة وكل كل العقود عبارة
عن الفعل المار من قبل من المقتضى بان جهة فعلها بفعل عبادة
ومن جهة ترتب غاية فاعلم على الامتياز والقيمة المعاملة فالوكالة
هي عبارة عن الاثر المار في المال عن الوكيل من قبل الموكل جهة المبادر
فيها انه تدل عليها الاخبار المستفيضة التي تدل على ترتب اثرات الامانة
المالية فيشرط في الوكيل ان يكون مسلما وموسما لانه يشترط في الوكالة
التي تدل عليها خبرها موقوفة على الاسلام والديان فلا يقع وكالته في غير
وكل شيء موافقة الوكيل لوكله في جهة الامانة والديانة والعتيد لهما امان

ان يكونا معتدلين او مقلدين او مختلفين فلا كلام في ضرورة التزام
اما في ضرورة التي تقتضيه تكون الخالف في اصل الفعل وتارة تكون في
كيفية الفعل وتارة تكون في كيفية فعل الدارين ولا يجعله للموكل ان يوافق
الموكل ويتابعه لانه من قبله ولا يجوز مخالفة واسما على الثالث فلا بد ان يكون
مثل استئابة المدة عن مطلق العمل والمال وكان يقول انه يشترط في الوكيل
العدالة وعدم النقص ام لا فيقول انه قد يفسد المهر من العلم الى اشتراط
عالم ولا بد لانه لا يشترط في يد الفاسق ولكن يقول لا يشترط ذلك الا
ان يعلم ان نفسه فاسق ولكن في ضرورة العمل لا يشترط خصال العدالة لانه لو وكل شخص
وكان في عدالة وصحة ما قد يثبت دسيسة ام لا فيقول ان دسيسة قد يثبت
لان كل فعل الموكل على العمى وكل يشترط في الوكيل البرع والعقل فيقول
اما الثاني فالتفاني لان وكالة الجنون غير معتد لان يكون كالسهم والوكيل
معتبر معلوم لان عبادة الصبي المجنون قد يفتى عليه الامر فاذا صار وكيل
يمنه عن قبل موطوء ويعطى من قبله ومسلطنا نكون غير مسئلة العاقل لان عبادة
لذلكون حجة ولا تشترط جهة النية فيه ولكن يذهب الى انك موقوفة على الاصل

هذا اتمام الكلام في المرتبة الاولى المرتبة الثانية في بيان
الفضل فنقول ان الفضل على ما مر منه عبارة عن تصرف ما لا يكون
ما ذكرنا من صاحبه فيمثل هذا التعريف الفضل الحاصل في المال
الحجور عليه ومال المومن وغيرهما اعلم اوله انه لا شك في ان
في محبة وقوع الفضل في العفو ومثل المعاملات للمساهمة
عن اليجابة القبول صدر من الله ووقع في محله ولا ينفك
الحاصل مما نحن فيه وهو التفرق في مال الغير انما الاشكال يكون في
العبادات المالية لانها هي في العبادات من صلبها وما فيها
يتركب اجتماع الامر والامر لان الحصول البيع وجعله هو يكون ما سزا
ولكنه تفرق في مال الغير يكون الشيء منه واجتماعهما في واحد محض
جميع فباين المتناضين وكل قاله ان العبادة لا تقبل الا من
المستحقين وكل الاتفاق في نفس الله الشريعة ولكن لا تزل ان المحل
غير محله ولا يكون الا في احوال الله اذ احدث الله المحل لمالك
الفضل ويرفع الشيء بغير الاخبار فالاشكال من رفعه على هذا البحث

... في المقامين كالوكالة احداهما في جهة العبادية لكون الفضل
... عنه في هذه العبادة وينتفع في سبيل الله فما قلنا في الوكالة فنقول ان
كون الفضل على وجه من وجهات في نفس الفعل كيفية لمالك الفضل
وكونه العادل على ذلك العاقل والبالغ لواقعناه وهذه التبعيات
تارة في الرفع وهو الفضل وتارة في المنفعة المدفوعة وهو المال
وتارة في المدفوع عنه وتارة في المدفوع اليه وتارة في المدفوع
الاربعة تارة تقوم منفردة وتارة تقوم مرتبة المقام الثاني في بيان
جهة المالية وحصول المعاملة في الفضل قبل الاجابة وبعد محقق العبادة
من المالك اما على سبيل النقل او التفت حقيقا او حكما على ما قيل في محله
ولكن كما نفي القطار منها في بيعات ثلثة اولها انه لو باع شخص
مالا عسرا على غيره كونه زيد الى فقير فعلى هذا فنقول ان زيد لو باع
ذلك بغير علمه كونه بغيره من غير منتهى الامر من مدون للمالك
وهو زيد ولكن لو قال زيد فقد باعته او اباعته او سألت او عني
على هذا لا يبرهنه من غير عن الزيادة من غير من غير من غير من غير

المرتبة الثالثة في بيان التبرع فنقول اوله ان معنى التبرع
عن بابه استنابة تخص عن المالك من غير اذن تبرع كافي العبادة
المالية يعني النائب وفي العبادات المالية لمع التبرع اعلم اوله
ان الكلام في التبرع تارة يكون بالنسبة الى العبادات المالية
وتارة يكون بالنسبة الى العبادات البدنية اما بالنسبة الى التبرع
فنقول وان ادعى بعض ان مقتضى اصل المحبة يكون التبرع عن الغير
محال كما مضافا الى ذلك انه يقتضي بعض الاخبار مثل النيابة في الزكاة
تارة تبرع من غير اذن الزكاة ولكن ذلك محال في الزكاة تبرع من
غير اذنه المحبة التبرع في امثال ذلك ولكن الحق في المقام ان النيابة
في حق الحق في العبادات غير معقول لان شرط العبادات يكون قصد
القبلة والنيابة فيه غير معقول فضلا ان يحصل مقصد ذلك في
التبرع لان الامر قد تعلق في العبادات البدنية الى مباشرة طاعة
للاطلاق المباشر الذي انه من كان لم يقبل الدوافع الحسية للتبرع
التبرع عنه نعم الاخبار الدالة في محبة الزكاة تبرع ما يكون هذا
في

في التحيات مضافا الى ذلك انه يصير التبرع عن الفاعل كانه هو المالك
بل فنقول ان الزكاة تبرع الشراب عن قبله ويصل اليه تبرعا وذلك لا يبرهن
اصل الامر بل الاحتجاج بالوارد في باب الزكاة عنه كل الحق في المقام ان
التبرع والنيابة في العبادات عن الشيء غير المعقول واما عن الشيء
بمحبة لانه كالجار ولا يتصور الفعل عنه واما في العبادات المالية
ان التبرع تارة يصير تبرعا عنه في اصل العبادة لان احوال الزكاة عنه
عبادة واعلم انه الى الفقه معاملة فنقول انه بعد اعادة المالك
وتبرع من المالك عنه اما بيان ولادة الفقه للفقير او فنقول
ان الولاية عبارة عن تصرف الذي مخصوص بغيره مخصوصا او مضافا
وهذه اما ان تكون ولادة الى صفة او الى شخص او الى العامة
او عام العام وغير ذلك كما قلنا فلم يجمع على ولادة الفقير
وليس في القدر المتحقق منه يكون الولاية على الامر المعاشية مثل
المطامير ولكن الامر الى عام لم يجمع ولم يثبت ان يكون بغيره مثل جيران الزكاة
على الطران وصلوة الجمعة والجماعة والامر بالعرف والسمع عن التبرع
الى الفقير

فالاحاصل ان الولاية المقررة للامام على حصر منها الولاية العامة
الحاصلة له على مصالح العباد من الاموال والنفوس والادب
كما يتفاد ذلك من الاخبار والنظر الى حقايق الحضرة والولاية
ومنها ولا يمتنع على امورات الخبيثة كالامر بالعرف والحق
عن النكاح ومنها ولا يمتنع المحضرة بهم العدة لهم من الاموال
والاجار الزوجه على طلاق زوجته ومنها ولا يمتنع على حصر الاموال
العائشة مثل الامر بالزكاة ودرء الظالم وغيرها ومنها ولا يمتنع
على الالتصاق والقضادة فيما بين الامام والامام كالمصالح والمفاسد
باعتبار ذلك من الاخبار المتواترة انما الكلام في ذلك
انه لا يكون الاشياء المذكورة للفقهاء في زمان الغيبة اقول اما
الولاية الخاصة فهي محققة للامام واما الولاية العامة بان يكون
جميع الناس فيها مدخلية فالفقهاء ثابت له وذلك مشهورها جميع
لان مقتضى التحقيق واما والامام في الحقيقة على القضاة والادب
مخصوصا لما يتفاد ذلك من الاخبار لا سيما من التوجيه الشريف

الشريف ولا يمتنع من ذلك على نيابة وولايتهم فيها
لعمامة بل التي العبادات المالية له والولاية في اخذ ما يلزم
الطائفة وللناس اجابته ما دام لم يخرج الى ملك النفوس هذا يخص
من الولاية واما التي فنقول ان عبارة عن التسلط الحاصل في الاموال
ولا يسلط الا بالقصص فلا بد ان يتبين بقورات هذه القضية حتى يحصل الوثوق
بهذه القضية القضائية فنقول ان التي على تعيين حق الله وحق الناس وتبين
فما بينهما لو كان التي تابعا للامام انه لو صدر الامر بعد حصول التي
منه حق الله مثل امر بالصلوة وبعد حصول التي وان حصل التي قبل صدور
الامر وبعد صدوره الامر هو يكون حق الناس مثل انه قد غلب حق الدين
على الدين بسبب الدين وبعد جلاء الامر بالامر وحق الناس قد يكون
الشيء الواحد من الناس من جهة حق الله من جهة اخرى مثل الزكاة وغيره قد يكون
الشيء الواحد من حق الله فقط مثل العبادات الدينية فقد يكون الشيء الواحد من
حق الناس فقط مثل العقود والدياقات واداء التي للحاصل الا بالقصص
فلو اعل على غيرهم لا يكون قابلا للولاية لا بد من بل يصح صانعا فلا يلزم

لان له الولاية العامة واما القصص فله اطلاقا بالنسبة الى الغائبي
بالقصص بالنسبة الى المدعى عليه لسمي الدعوى والقصص الذي يكون شرطا
لنعم انقطاع التي تارة للرفع الدعا مثل ما نحن فيه لان الزكاة للزكاة
زمنة انقص الله بالقصص والافاض وتارة يحصل بغير القصص مثل البيع وتارة
يقطع بغير الضمان والحق الذي عرفه القصص مختلف كما انه لا يخرج القلوس
اختلافات عديدة لانه يقول ان قصص كل شيء يكون على حسبه لان القصص
المكمل يكون بحسب الكيل في الامداد على القدر في المقتضات يكون بحسب الشغل
وفي غير المقتضات يكون التسلط العرفي وفي غير ذلك جعله القاصص نفسا
اصل القصص ولكن التي في المقام ان معنى الحقيقة القصص في القصص يكون الا في
وهو جعل القاصص بمنزلة نفسه وكما نعلم ان القاصص في الغيبين لا يكون
مشتركا لفظيا او معنويا او فيقوم الجارية والحق ان عبارة عن جعل القاصص بمنزلة
الدفع وله معارضة مستعدة فيكون مشتركا معنويا نعم اعلم ان القاصص لا يترتب
بل يحتاج الى الازدواج الجدي بين مالك الدليل ام لا فقال بعض الحجة لان ذلك
الحاصل في اول الامر يكفي في سائر الدلائل لان العلة المدعوى هي العلة للقبضية
قال بعض محتاج في كل زمان للحصول الازدواج في زمان الثاني يكون والدليل
القصص لان حقيقة القصص عبارة عن معرفة السيد عن المالك في القصة
معافا لانه ان القاصص من حيث كونه امر رفع المالك يدعي عن المالك
وتسلط

وتسلط القاصص عليه والازدواج الحاصل من المالك والمالك يفتي باحكام الله
ولكن قلنا والاول لم يحصل الازدواج لم يفتي فيه نعم لو كان القصص من
مقتضيات العقد لم يسلط العقد بدون حصول الازدواج في القصص لان القصص
قارة يكون من مقتضيات العقد في شرط العدة فعلى هذا لا بد من حصول الازدواج
وتارة يكون من مقتضيات المدخلية له في العدة والفاو بل هو امر ان من العقد
فلا يحتاج الى حصول الازدواج ولكن فيه بان الازدواج امر خارج عن القصص وشرط
من شرط انقطاع القصص لا ترى انه يصح على قصص الغاصد الظالم
انما قصصا وصدق القصص امر عرفي وعرفا يصح بدون الازدواج واصل القصص
يكون في العبادات المالية فنقول ان التي الا في القاصص لا يسلط الا بالقصص
لوجوه الاصل لان الاصل الاول في كل شيء يكون عدم التمليك اتملك
بما لا يتحققان الاول لا يوجد له السبب والدليل والدليل الدال على حصولها
يكون الاخبار الدالة على ان التمليك اتملك لا يكون الذي القصص لعله
نعم واعلم انما عنت من شيء فان له خمسة والامر له في العرف واليانمي الى
وهي الام على قول التمليك وهو لا يحصل الا بالقصص ولكن فيه او لان الاصل
يكون للاختصاص لان التمليك لما كان يكون بالنسبة الى السبع او الى شخص فان
الذي للمع خالف الحكم لان المقدم يتبين ببيان مقام الحق وان كان الاصل

فلا بد من جعل اللام على الاختصاص بيان مصارف الزكوة والخمس وثانها ان
 القام في المقام ان الزكوة والخمس لا يقط الى الله تعالى ولا يعبر بغيرها
 ان لو سقط الى الله تعالى قبل القبض لم يكن للزكوة والخمس الى الله تعالى
 في مال غير المحرم زكوة وخمس فلا بد ان يكون جميع ارازم الزكوة والخمس
 مثل ان لا بد ان لا يحصل الدسقاط والقبول في ارجاء الفقير وصاحبها
 لا بد ان لا يكون الطبع مشترك معه ورايهم لا بد ان لا يتعلق حق الزكوة والخمس
 على منتهى بل لا بد ان يتعلق على نفس العبد والحال انه لا يملك ولا يملك
 ان لا يسقط في الاستيفاء المال الا باذن الشراء وجميع الزكوة والخمس
 المقدرة عليها فثبت ان الزكوة والخمس لا يسقط الا بعد القبض ورايهم
 ان ارازم الملكية لا تقهر ولا تصح على المال الزكوي قبل القبض لانه لا يملك
 بيعه ولا صلحه ولا اجارته لان جميع ذلك مشروط بالقبض وفاسدها ان
 الملكية في العبادات الماسة قبل القبض غير معقولة لان الملكية قد ثبتت
 لا تثبت الا بعد القبض لا قبله وسواها انه لو سقط الى الله تعالى قبل القبض
 لم ينتج عنه القبض في حين اخر اصبحت المال والحال قالوا انما لا يملك الا بعد
 فثبت من جميع ما ذكرنا ان الله تعالى لا يسقط الا بعد القبض وينبغي ان

فرعان احدهما العلم بالزكوة والخمس بل يحصل الدسقاط من مال الزكوة والخمس
 بالمصلحة وبغيرها ام لا المحرم وثانها مسئلة فقهاء بان لا يعطى الزكوة والخمس
 الى الحاكم الذي له جهة الولاية في امورنا العامة بل يترتب منه وجوب القبض ام لا
 بل يسقط الى الله تعالى ويحصل القبض خسارة الاعطاء الى المستحق فنقول انه لا يسقط
 عن منتهى الذي ضرورة وصاحبها الى الاموال والا لو كان في يد الحاكم من غير ان لا يسقط
 لا يسقط عن منتهى ولا عن الحاكم ولا منتهى انما هي الغنية التي ان لا تثبت
 من الدلالة المذكورة ان حق الله تعالى في الحقوق الماسة لا يسقط الا بعد القبض ولا يسقط
 حق الله تعالى احتسابه على الفقير يحصل بامور ثلاثة احدها سقوط حق الله تعالى وثانها
 سقوط العائد عن المالك لو تلف المال بعد القبض وثالثها حصول الملكية بغير
 الشئ فثبت ان هذه الامور منتهى فقد حصل القبض واللام لا يملك منها الا على
 على الحق او ليله او وصيه ولا يملك العبد المذكورة ولما لو اعطى على ما لم يملك
 فقد حصل الامر من الامور المذكورة احدها السقاط حق الله تعالى لانه لا يملك
 قد اذن الاعطاء العالم الشرع وثالثها سقوط الضمان ولما الثاني حصل لانه
 ما دام لم يحصل الى الحق لم يصح له ان يملك الثاني انما حصل القبض في
 العين الحاضرة كان بعد حصول القبض على ما في الذمة على الله تعالى الا انما
 حقيقة التي تملكها على يد الوكان الفقير على ما عليه واحتسابه على الله تعالى

زكوة التي على منتهى الاحتساب وانما لو كان الشخص مدبراً واماناً ولا يكون له مال
 بحيث على ما في منتهى زكوة الدائن ام لا فيه وصحان وجه عدم الاحتساب
 لان المنة لا يكون لها شئ في محض احتساب عليه وجه حصول الاحتساب
 وهو الا ترى لان السقاط حصول القبض بل لكون الملكية لا بد من ارازم الزكوة
 فالافقوى من الاول وهو قد حصل قبل موته الذي انه لو كانت تملكه موطوعة
 في المال الميت وفي كل موته قد وقعت فيها الملكية فيكون لها ملكية
 وابتاعه لو وقعت حيا على رجل وفي المنيق الذي انما واماناً ويعتبر ان عليه
 ويشترط اعطاءها الى ورثتها وجميع ذلك دليل على الذي ولا يخفى ان القبض
 معبر في جميع العقود من قبيل لا ياتي جميع العبادات الماسة من قبيل
 وضاحتها والافق في ذلك لان القبض على شئ يكون بحسبه مثلاً فقبض
 الاوراق العامة مثلاً لا يجدون على مقرفاً على مقرفاً على مقرفاً على مقرفاً
 الواحد وقبض القناطر يحصل بالمرور ونظيرها شرع بان لا يحصل القبض ولا يملك
 يتمتار فظلم الرجوع لان القبض امر اضافي ليس له حصول الا بوجود الدائن
 وبما رفعه بها حاله من تخلفه للغير في السقاط الغريبة فظلم على ابطال
 الذين صاروا قائلين على عدم اعتبار القبض في الذمة العامة وهو ينقد

التي يحصل للشيء والائتمه وذكر المصائب الحاصلة ان المندرجات العامة
 سواء كان المندرج من اللوازم او اللوازم يشترط فيها القبض ولا فضل
 الملكية فيها الا بالقبض وقبض كل شئ يكون بحسبه وقال الشيخ رحمه الله
 بان التندرجات على فاسين قسم منها يكون لولا وبالذات متعلقاً بالحق
 الذي مثل انه يقول نذرت له كذا ان اعطى ربحاً الى زيد وكذا الله
 على كذا ان فعل كذا او قسم منها يتعلق بالمال المملوك وحده ففي الاول
 تكون الملكية حاصلة لا توجد الملكية الا بالقبض وقبل القبض لا يوجد
 التندرج ولو لم يقبض ليس عليه شئ من الامانة اتم وعلى الثاني انها حصل
 ولا يمتد الى القبض لانها قد قبلت الملكية الفعلية واول حق الحق على منتهى
 ولكن التي انه لا فرق فيما بين العبدان فان الملكية محتاجة الى القبض ثم
 العلم ان التعليق على الشخص في القبض في الفقه غير معقول لان القبض
 لا يتعلق ولا يحصل في العبادات التي في العبادات المحققة ولما الفقه
 هو يكون من قبيل الدوام المعلقة وفيما بين التعليق والتحقيق تكون سائبة

فليعلم ايضا انه لا يجب على الدافع اعلام المدافع عليه ان يذلل الحق من الحق
بعد معرفة عالمه بالحق المستحق للدين شي وهو صمد من الله ووقع في محله للدين
على الدافع اعطاء الحق والبره على مستحقها العلم انه يقبلها ولا يجب ان يحا
عنده ترشقاته ومن تبته نعم بشرط في هذه الصورة بغير ايمان ومنه المالك
وصيرورة ملكا مستحق ان للدين الى الحق والدين المالك والدين
ومنه المالك باتيانا بالدين عليه اعطاه على غيره وحكي العلم في الدين
الخاص بانه لو نذر شيئا على شخص شخصه لم يقبله بربا ومنه واما لو كان
الدين مستويا على المال لكان على حكم حكم العبد بانه لو لم يقبله لم يترد ومنه
اسم المال حصل الملك القوي لا يعني انه يشترط في حصول الرتبة عن ومنه المالك
عدم الزام بحصول الملك القوي له ولو كان فيه وجهان محتملان
اقرب الى الدين لانه قد حصل القبول بابقا وبهذا الاحتساب كما ثبت
الدين ان الملك القوي الذي قد حصل له وتحتمل ان يقال ان الملك القوي
معتق في المقام وهو مشروط على عدم الرتبة وليعلم ايضا انه لا يرجح الاحتساب
الشرعي من الصلح او الهبة او الفضل في الحقوق الذي للفقر لانه لا يقطع
الدين

الدين بالاداء والاداء لا يجاز للفقر الواحد جواز صلح ودينه ودينه للدين
الطام في العلم للدين بل من ان نصا في اشياء كثيرة على في قليل مصلحا الى ذلك
انه من الفقر وليس له من جهات الولد حتى يصاها مال الغنى والدين
من قبل والدين عليه ففوزة والدين للدين لا يجوز ان ينفذ الواحد نفسه
قبل نفسه والغنى لا يجوز ذلك لمن جهة الولد او جهة المصلحة او جهة
الاستنفاز مع عدم تمكن من تمام الاستيفاء او مع جهالة مقدار الحق
في وجهه بل اقوال فيظهر الاول من الفاتكين هجوم والدين المالك والثاني
من كاشف القطار وقال ان المالك فاسم في الامور الحسية فلا يصح
في كل شي يتقرر فيه المصلحة ولكن رده بعض بانه يشترط في اسقاط حق
الدينية النية والخلل منه وما سوطان على صورة القوي للدين انما قبل
الدين من التقين والدافع في مثل هذا المال الذي يصاها مال الفقير او بعض طه
ليس المستحق ولكن فيه بانه في حين الدفع مستحق لان المالك قد اصار ذلك
هذه الطريق واما في صورة الاستنفاز وهو اخذ المال منه بالبره وعينه
فبحسب

يختلف على المالك ان يرضى ولو بصلح لانه يكون في هذا المال نصف مال السلم
واما في حرة التي كان الحق مقبولا غير معلوم فهل يجب على المالك
صلح له لا يجب ففقر الى حرة عدم تمكن من حصول العلم او العلم برفع
الديانة فيجب عليه صلح واما في حرة المكن فان يمكن تخيل العلم ففقر
ان الاشتغال بالقبض يقتضي الرتبة القينية فيجب عليه قبض العلم وان كان
العلم بل يمكن قبض العلم فهل يجب على المالك ان يصلح او الفعل بالمسكون او
التحيز او اعطاء الدافع حتى يحصل العلم بالدين فيه وجهه بل اقوال ارباب
الدين واحرارها الاخير وليعلم ايضا انه لا يرجح القبول الصوري في الحقوق
الالهيته بان يقبض ما في ذمته على الحق صورة وبعد استرد عنه ثابها
للان القبض الصوري لا يترد في ذمته بل الدين يكون في القبض الحقيقي
ولكن لا يجوز تقرر ذمته الدين على سبيل الرباع شيئا ان ليس تقرر في
صورة له فعلا للدين غير على الحق ولا يبيع الغنى باطل للدين هل يكون من
قبل بامانة المالك وان يجوز للدين اعطاء حقا من حقوق الدين
قبل

قبل حلول الحكم المالك لم لا يجوز ففقر انه جاز وبعد حلول المال يجب
عليه ولان الحال فيه وانما الاشكال يكون في صورة التي اعطى الحق على
بذره المعلق الذي لا يوجد اصلا ففقر على عبود الله وتوفيقه اصل
الحقوق وهو الزكوة ففقر انهما مباداة مالية بحيث يعلق المعلق بها
تيانها ويكون الدين باتيانا اصلية ووجهه المالية فيها تكون من باب
الاصولية لا الشريعة كما يحكي في العلم ففقر ان يكون تحت الحزن والدين
القبول ففقر ان يكون تحت الزرع وهو كونهما العباداة والزرع القريب
والبعيد كونهما العباداة المالية وتارة يكون تحت الزرع الخاص
او نصف الخاص او الشخص الخاص وتارة يكون العلم فيها تحت الشرط
العامة او الخاصة فتكلم في سبل الشرط العامة كما فعله صاحب الطائفة
ففقر ان من شرطها العامة يكون البلوغ ففقر ان البلوغ معتق
في جميع الاشياء من العلم عقلاوات وهي سوانه شرط لا يمكن الا
سلام بان القليل باصول الدين عقلاوة لا يتعلق الدين بالدين وانه شرط انما
في اجابتي

واما في العبادات فانيض انه شرط اجماعي فيها واماني العقود فانه انما
فيها الذي للرضعين بانه محل الملائم احد هما في البيع وكي ان المالك قد
حصة ببيع الصبي البالغ بعينه في الدنيا والحق فورا فلها جارية في
وصية الصبي واماني العقود الايقاعات فانيض ان البلوغ شرط للصحة فيها
الذي الطلاق والعقود فقد قال بعض اهلها من عن الصبي واماني الكفا
ماتد الجنايات ففي الزنا انه شرط انها تخم اعلم ان موضوع البلوغ مائة
ففقول انه من الموضوعات الصرفة للاستنباط لانها لا تطبق على محفل
الملائم ان يحتمل ما رتب الاستنباط على ما هو محقق في كونه
والطبية فعلى هذا فنقول ان بيانات الشرع بانه يحصل الكتاب (الكتاب)
او بانيات الشرع الزنا او غير ذلك من الكواشف صفة البين يكون
اما اللتام به وامان انه بانهم عالون بكل علم وغير ذلك من الوجوه
نعم اعلم ان البلوغ في الصبي الذي عقوباته لا يكون كشرط التكليف
لا يكون شرط للصحة فغير معلوم فالجاء مل ان الكلام كان في مقامات
حق عادت البلوغ المقام الذي كان الكلام في حقيقة البلوغ وقد سمي

وقد سمي الكلام فيه المقام الثاني يكون في بيان اشتراط العلم
والامان في البلوغ فالكلام ثارة يكون في اصل اشتراط التكليف فيها
باصل البلوغ وتارة في بيان صحته في الصبي فالكلام يقع في فصل الفصل
الاولي في بيان محلها مواضع التي لا يصح التكليف فيها للبلوغ فقول المالك
ولا شبهة انه لا يصح التكليف في العبادات البدنية والمالية الا بالبلوغ
لان الشرع قد جعل موضوعها البلوغ واماني العبادات لا تقاوم كمالا
والذي يدل على ذلك بغيره في البلوغ ام لا فنقول ان حال الصبي في هذه المسئلة
تارة يكون قبل التمييز وتارة يكون بعد التمييز فان كان قبله فنقول انه في
الطبيعية فاما ما ملين له من تابع لها بانه طاهر ولا يجوز الاسترقاق له
ولا تلف ماله ولكن ذلك لو كان احدهما ملين للآخر تابع للآخر في بعض
الديات والخبايا واما لو كان اوجه كافر من او مرتدين مسلم فغير ملين
او غيرهما فانه تابع له في الخامسة والاسترقاق القتل يذاني الاحكام الذي
واما الاحكام الاخرى فنقول ان كلمات العلماء متشعبة في هذا المقام بعضها
فقولون انه لهما تبعات وبعضهم يقولون انهما في النار وبعضهم يقولون على خلاف ذلك
والكذلك ولكن الحق ان الصبي لا يملك عليه شيء حتى يعاقب ولا يصح الكفر من الكفر

نعم قد روي الاخبار انه يؤمر الصبي من الكفا في القيمة ان يملكونه
حتى يمتار الطبع عن غيره ويكتف الخبيث عن غيره كما يذوق النار من دون
تأمل بغير النار ثم ختمت من الحيات والذئب فلو علم النار في غير بابها لم
الصبي بعد التمييز فهل يشترط فيه الدين والاسلام ام لا ففيه قولان فلي
كما نقل عن التبعات فيها بشرط ان فيه ولا يحمل عليه الاحكام ثارة الديانة
والاخر وبغيره في قول الشهور انها لا يشترط ان فيه ولا شيء عليه وقول بانها
ليشترط ان فيه من باب التمييز واختار الاستدلال بمجده العالي في قوله
التعبية عن بوجوه احدها ان الحكم بوجوب العفة وهذا الاسلام والدين
يكون العقل والادراك الشريعة للزم الدور لكن صحة العبادات موقوف
على العفة ولو كانت العفة موقوفة على العبادات ووصولها من الشريعة اليها
للزم الدور والعقل حاله بها ولا يفرق فيما بين الصبي والمجنون في ذلك
ان الشريعة واجب على العقل وهو لا يحصل الا بالعرفه في الفصل الثاني
والامان واي شكل لغيره من غير ان يعطى له نعم وثباتها ان الصبي المجنون
او المراهق الذي لا يدرك العقل من غير ان يعطى له نعم وثباتها ان الصبي المجنون
ولا يعلم بانه مجنون ولا يفتي احد من العلماء بوجوب ذلك انه تابع للدين وما

واما اولى العالمين بانها لا يشترط ان فيه الا بالبلوغ فقد استدلوا بوجوه
احدها اننا نلاحظ في آية العقود انها بشرط ان فيها من النجا ولكن انما يطالب
المجنون في الزنا والسرقة ولا يشترط ان فيها من النجا بل انما يطالب بالعلم
فقول بان فلان البيع وعرضه من الصبي المجنون فلكنا حكم العقل ان مجنونه علم
ومشروط بها وثابتها انه لو كان الاسلام والدين مشروطا بغيره في الامور
الاعتقادية فليعلم اننا لم نسمع من علماء التكليف الشرعية مشروطا بغيره
ومشروطا بغيره وليس كذلك وفيه بان العقل حاله بها ولا يفرق فيما بين البالغ
غيره ولكن يختلف التكليف الشرعية فان في مجنونه اخذ ان شرع في موضوعها
البلوغ وثابتها لا قد روي في قوله من العلم عن الصبي المجنون وهذا يدل على
اشتراط المجنونة ولكن فيه بان هذا حكم علم والعقل عطفه بانه قد روي في
الذي الاسلام والدين الفصل الثاني في حال الاشغال او الاحكام
الوصفية ثابتة في حق الصبي وكان حاله اشغال ان بعض الاحكام عطفه
مثل مسألة الاحكام التي لا تدرك من وان لم يكن في ذلك ثوب المحظوظ
ذلك من الاحكام العطفية موضوعية في حقها واحكامها لا يشترط التمييز
وكان حاله اشغال ان الاحكام التوجيهية التي لا يشترط من التكليف في العقل
الصبي

فصل في بيان ما لا يشترط في العبادات من العلم والامان

لكانت رافعة عنهم مثل صلوة النبي مثل تكلمين الميت وتدفينه للميت
ان راع قد حصل في كلمة التي قد جعلها من حصوله وهو عدم احراق ميت
وجيزه وكلها لا الكمال ان الاحكام العقلية من نوعه من التي قد
التيقن الذي ثابت عندنا في نفسها من كون الاراسيات التي رتبها
عقاب مثل الواجبة ارام ثم اما غير الاراسيات مثل الاحجاب والاراسية
والبلوغ فغيره غير ارام في حقها من حيث ارام ملكها فلا بد ان يحصل
المعنى في المقامين اقام في بيان ان الاراسية القائمة على ان الاحكام
العقلية من نوعه عن التي يكون الاجتماع وهو دليل على جلال القدر اليقن من قبل
رابط الاحكام العقلية الاراسية من التي والديك الامر الذي قائم
على رفعها من يكون الديك العقل وهو حديث رفع القلم رفع القلم من التي
حتى بعد ان تحول على رفع الاحكام الاراسية او تحول على رفع انما رافعي العقاب
المترتبة على انما رافعي باقى الاحكام العقلية الباقية فلا دليل على انها
الاراسية العقلية على مثل اصله الاراسية والاحجاب الاراسية واصالة العدم على قول
ان اصله الاراسية على نحو الاحكام من الاحكام الاراسيات المقام الثاني
بيان ان محنة عبادة التي لم يعلما وعندها فقول ان فيها ثلاثة امور الاول ان عبادة
شرعي بان يتجلبه جميع الاحكام من الامر حديثه الذي قد رفع العقاب عنه
وقول

وقول بان عبادة تسمى بعبادة بانه عبادة قد علم ان في ولا يرتفع على ما عليه
من اقرار الاحكام وقول بان عبادة تسمى بعبادة بان لا يرتفع على ما عليه
على نفس العبادة بل بان يتجلبه مقابل التمرين والتركيب فيك في التمرين بان عبادة
تسمى بعبادة لوجوه الدلائل والاحكام ودليل العقل اما الدلائل فمخبرات
تدل على كون عبادة التي تسمى في باقى الاحكام الثلاثة غير الاراسيات
بخطها من حيث الامر حديث رفع القلم يدل على رفع العقاب عن البصائر
من الدلائل قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ان الله لا يضيع
اجر من احسن عملا وكل قوله نعم لا يضيع الله اجر من احسن عملا من
ذكره وان في غير من الدلائل تدل على ان الله نعم لا يضيع اجر من احسن
عملا ولا اصد التي من العمل الحسن لا يضيع السر اما السنة فعلى طوائف
منها تدل على عنوان العام ان عبادة التي تسمى بعبادة كقول من زار الناس
فلكم من فعل كذا فلكم كذا او اصد التي من العمل كذا فلكم كذا او اصد التي
العموم في العموم من النار العلو في بان كل في سعة استقلون
ثالثا استكشاف هذه العوالم تشمل البصائر من احوالها فذكرت على

كون عبادة البصائر تسمى بحيث اسر قد ورد الامر على عبادة تسمى في الامر
يحمل على الاحجاب المؤكدة ويدل على كون عبادة تسمى بعبادة بانه يرتفع على
ملازمة الزايب واما دليل العقل فوجوه قد استدلوا بها على كون
البصائر تسمى بان كان بعضها قابلية للخذلة اولها ان العقل ما على
تحمل الاحكام العبادة اعتقادية كانت او علمية كانت ولا يقيد
في حكم العقل حتى يقال ان السيرة شرطا في ابل علم على انما هناك من كان
قد راعى الدلائل ولكن منبه ان العقل حكمه علم انه يكون بعد احاطة
جميع حبات الحسنه والفتحة وعدم كون الفيد حكمه ولكن حكمه يكون
في الاسرار والاعتقادية لا التعبدية لانه لا ادراك له في غير فلك
العقلية لا بعد علم ان راعى بالانها وليقتها وانها ان العقل اما
عالم عن الاشياء او جهلها ولو لم يعلم تفصيلها لم يعلم الدلائل التي كان في علمه
منه في مقام الاطاعة من الله تعالى بالاحكام مطع في ابدن التي وعبر
وقبه بانه شرط في الخلف بل ان العلم القليل لا الدلائل العقلية
علم الدلائل فلا علم كذا علم اجمالا وانها قاعدة اللطف ان الله علم

لا يضيع اجر العالمين ويترتب على مقابل علم الزايب والالزام على
الحكم الذي فلا اصد عن التي فعل ما يصير عن غيره فلا بد ان يعلم
الامر على ما يقتضيه اللطف ومنه بان يرى اللطف في وجوبه على العلم
سلم ولكن انما الكلام يكون في غيره لان معنى اللطف هو السعة
المعصية والمقرب الى الطاعة في الاحكام الشرعية فتوقفه فلا بد ان يصل
الياد لم يصل اليان ان راعى في حق التي وراعيها انه لو لم يكن عبادة التي
شرعية لزم فقد يتم المرجوع على الراجح وهو صحيح عقلا ببيان ذلك
انه بما يصير عبادة عن البصائر بحيث تكون جامعة للاجزاء الشراعية التي
لا يصدر عنها ذلك عن البالغ فلم ترتب على فعل البالغ ثوابا لم يعطه الله
ثوابا بانه اعلم للزم تقديم المرجوع على الراجح وهو صحيح ومنه بان يتجلبه
بعبادة من البالغ هو اول الكلام وفاسمها فهو من احسن الوجوه
وقد سلم الاستاد دام محله العالي وهذا يقتضي عدم البصائر العقلية على
فعل عن الذي يصدر من حال ان بالاف كان او غيره وزعم فعله في ذلك
عن العقلين وذلك الامر يدل على التحقق في الثواب والعقاب فكل ان

ولما ادلة القائلين بانها عبادة الصبي ليست شرعية فقول ان القائلين
بغيره من الصبي ليس احد من علماء الدلالة العامة بل من رتب التبريد
الى زماننا قد تبعه المتأخرين بان عبادة من تم من شرعي معي انه لا تحت
الشرا بالانسية الى التبريد واستدلوا عليه بوجه احدها الاجتماع العام
على رتبة القائلين الشرعية عن الصبي وبنية ان الاجتماع دليل على العقل اليقين
منه يكون الرتبة القائلين معنى الدلائليات ولما عدم من شرعية عبادة
في المجتمعات وراز الاحكام لا يتفاد ذلك من الاجتماع الاول من الذين
قالوا ان الاحكامات الدلائلية لم يرفع عنهم الاصل بل تنقليل السجيات
في الواجبات والكرامات في المجتمعات لان ما يرفع لا ينقص ولا يعود
وقائما حديث الرتبة بانها رتبة على الصحيح يبلغ ويترك الحديث يدل على رتبة
جميع القائلين عنهم وبنية بانها رتبة على رتبة الشريعة والكلفة عنهم وبنية
الدلائلية الاحكام الدلائلية واما رتبة الدلائليات فلا يدل فعلا بها
من شرعية مضافا الى ذلك ان الحديث برفع اثار الشرعية من رتبة الدلائليات
للفرض الاحكام لا يقال ان الاحكام الدلائلية على رتبة القائلين في ال
علم بالمكان او غيره وقائمين حديث الرتبة يكون القائلين من العموم والخصوص من

لان محل اجتماعهما يكون في شئ من سائر الاحكام غير الدلائلية في غير محل
الشرع ان من الطرفين ان العجرات الدالة على شئ من القائلين بان
عنهما العام سواء كان البالغ او غيره وفي حديثه ان يكون الموضع غير الدلائلية
فقط دون غيره من القائلين بان العام والخاص من رتبة ومما يقطن ذلك
بنية القائلين الصبي املا وبنية ان القائلين لا يثبت اصلا ولا يقرر الدلائلية
الرتبة تاخر الى رتبة الدلائليات لا يقرر من القائلين انما ان امر الدلائليات ليس بامر
منه بل طاعة لان الامر قد تعلق الى الاول في رتبة الصبي ولم يرفع الى رتبة الصبي
اولا بالذات وبعد قد صدر من الرتبة وبنية الدلائليات لان معنى الدلائليات ان رتبة
من الدلائليات الدلائلية والامر من الرتبة ليس بامر رتبة اول الدلائليات ان الدلائليات
الشرعية ومن الكتابات السنية جميعها يكون من هذا القبيل وثانيا لو كان ان امر الدلائليات
ليس بامر رتبة لان طاعة لا تحقق من رتبة بعض الصواب من تحت هذا العلم
انه لو امر المراد على الدلائليات بان يرفع بامر القائلين عن رتبة بان يقال امر القائلين
عني ارفع امر القائلين عن رتبة الدلائليات ولا يترك رتبة بان يرفع رتبة من رتبة الدلائليات
عني وانها ان القائلين العملية القائلين وهي امالة عدم رتبة القائلين في الصبي
تجده والى على رتبة القائلين من البيان رتبة بانها دليل القائلين في الدلائليات
الدلائليات على رتبة

واما دليل القائلين بان عبادة الصبي شرعية فمن رتبة - قالوا بان الرتبة قبل
على رتبة بان يرفع الصبي الى العبادة وبنية القائلين القائلين
للأوامر الشرعية وثانيا بان رتبة رتبة بان ما خلف من الدلائليات
كما ذكرنا ان عبادة الصبي شرعية وقد ذكرنا بانها افعال القائلين القائلين
المراد بها عبادة الصبي ان شرعية رتبة لان الشرعية تكون بالنسبة
الى الرتبة بانها رتبة الصبي وبنية تكون بالنسبة الى البيان والبيان
على اعماله الثواب وبنية بانها رتبة مثل الدلائليات على امر القائلين
لم يرفع عن رتبة افعال الدلائليات لان ذلك ان عبادة الصبي بان
الدلائليات ليست شرعية وفي المجتمعات شرعية وهذا ما ثبت من رتبة
يدل على الكلام في الاحكام الدلائلية واما الواجبات الكلفة فيكون
في رتبة شرعية لم لا يقرر ان الوجوه القائلين على رتبة من رتبة القائلين
بان القائلين رتبة يكون حصول ذلك ان يرفع من رتبة القائلين القائلين
والتدليل على رتبة من رتبة من الصبي شرعية وبنية رتبة من رتبة الدلائليات
الوجوه القائلين في رتبة فان كانت الصلة الموجودة بين الدلائليات مثل
رتبة الدلائليات ان الصلة تكون من رتبة الدلائليات على المسألة فلو رتبة الصبي لفظ

غيره واما الواجبات حجة للصبي من الجهور له على ما قبل الدلائليات على البتة فيقول
الصبي لا يرفع عن غيره وان كانت متجهة شرعية عنه ولا من لا يقطع
عن رتبة القائلين من رتبة القائلين ان رتبة القائلين لفظت عن القائلين في
الامر انهم انهم رتبة ان الواجبات رتبة مقام الصبي اما رتبة الدلائليات في مقام
الواجبات لان رتبة القائلين في رتبة القائلين من رتبة القائلين ان عبادة
الصبي شرعية فمن رتبة الدلائليات الاجتماع وحديث رتبة القائلين على الدلائليات
من الصبي واما غير ذلك من الاحكام الثلاثة الباقية فهي ثانيا رتبة في مقام رتبة
وقد ذكرنا من رتبة القائلين ان الدلائليات لا يرفع في اغلب الاحكامات الدلائليات
الدلائليات واما في العبادات المالية فكل من رتبة الدلائليات في رتبة القائلين
الدلائليات لم لا يرفع رتبة الدلائليات في رتبة الدلائليات في رتبة القائلين
العام قد رتبة القائلين ان العام ان الدلائليات رتبة الدلائليات في رتبة القائلين
الزوجة وبنية رتبة الدلائليات في رتبة الدلائليات في رتبة القائلين
في رتبة الدلائليات بالنسبة الى الوجوه القائلين واما رتبة الدلائليات
فقد علم ان المسألة في القائلين القائلين الدلائليات بانها رتبة الدلائليات
على الصبي ام لا

فتقول ان الدلالة في المسئلة هي قول بعدم وجوبها على الصبي
مطلوبه او كان في الغلات او في المواشي او في مال الصامتة او
في غير مال الصامتة سواء اقرب ام لا وقول بصحح وجوبها على علمه او
في مال الصامتة الى اخر ما قاله الثاني وقول بان الفضل لما بين مال الصامتة
وعلمه وقول بان الفضل في ما بين الغلات والمواشي وغيره وقول بان
الزكوة لا تجوز في مواشي ولا في الغلات ولا في غيرهما وكل من قال بغير
دليل اما الذي قال بعدم وجوبها على علمه فلا دلالة له في ذلك ان مال الصامتة
وجوب الزكوة فيه غير مستلزم لان العلم بالمال لا ينافي وجوبه ما قلناه
ما قبله ولما اوله المصنفين فتدبروا برأيه بحجة بانه قد استدل
على وجوبه في مال الزكوة على مال الصامتة فاما ما ذهب اليه
من وجوب الزكوة في مواشي ولا في الغلات وقول ان المواشي باقية
الفضل على غيرها فاما ما بين غيرهما فذلك بعض من ذلك ان مال
للزكوة في الزكوة ليس على مثله لانه لا يكون للزكوة الا في مواشي
يكون خلاف الظاهر ولكن انما يجوز له على القيمة لانه مواشي لم يوجب

العامة فالحق في المقام يكون القول الثاني وهو وجوبها على علمه
لوجود الدلالة المذكورة من القيمة حيث لا يقيد البرغ بل في مواشي
فحق عليه الزكوة لا لاجل ان الزكوة في مواشي وجوبها على
ما قبلها على ما يكون ذلك الغرض ان عنوان المقام الثاني فتقول ان
او لا اربعة وقول بانها لا تكون باقية في مواشي مال الصامتة الذي لم يتجرب
بعدم الوجوب والاحتياط علم بل يكون من قبل اكل المال لا يعلم ان مال
الزكوة لان ان كان علمه يتاخر علمه اعطاء الزكوة وقول بانها باقية في الغلات
والمواشي وقول بانها باقية في مال التجارة التي ترجع منها العلم اوله ان مال
اخرهم على ان قد قسمه بينهم للمال عند الذي الذي يتجرب من قبلهم
وقسمه بينهم مالهم عند الذي الذي لا يكون المتحول ويتجرب وقسمه بينهم
بالعلم وقسمه بينهم مالهم عند الذي الذي يتجرب من قبلهم وقسمه بينهم
الهم وقسمه بينهم مال التام عند الذي الذي يتجرب من قبلهم مال التجارة يكون
لأنهم من غيرهم لا يرجع للمصلحة من مالهم فتقول ان القائلين بايجاب
الزكوة عليهم في مال التجارة يكون مال التام عند تجارة من قبلهم اختيار من اجتناب

فالحق في المقام انه لا يجب على الصبي زكوة اصلا الا في مال اخر به
فتقول اصل المسئلة في المقامين المقام الاول في بيان عدم احتياط
الزكوة في الغلات والمواشي والآخر في مال الصامتة فتدبروا
ليل على ذلك ان اول الاجماع القول الذي روي عنه في ثمانية اربعة
الاراس حاله على عدم احتياطها على الصبي وثالثها الاحتياط على علم
انهم واربعا الاختار الخاصة الواردة حيث انهم قد اختلفوا في
ملا اخرج به لاجل رواية وردت في المقام فتدبروا عن الذي يخرج به
فقد ذكر فيها من مضطرب على في الزكوة عن البيان لا وجوبها ولا احتياطها
كما ان الرواية المذكورة فتدبروا على الوجوب علمنا ما على القيمة والاحتياط
المعارضه مما ينافي العمل بطاير الروايتين يقتضي ان ينفى الوجوب اوله
في زكوة الغلات والمواشي وغيرهما بل يقول ان الروايات الواردة يكون
في خصوص الغلات ومواشي الاموال والقوم يخطون المواشي ما رواه اوله
الرواية على نفي الوجوب والاحتياط عن الصبي في الغلات وغيره في المواشي
يكون بطريق الدلالة لا يجوز ان يقال ان الرواية تجري على نفي الوجوب

ولا تنفي الاحتياط لان ذلك يكون على خلاف الرواية ولا يجوز ان
يقال ان الرواية تنفي الوجوب والاحتياط عن الصبي في الغلات والاراس
وغيرها من مواشيها وتنفي الاحتياط عنه في مواشيها ولما اختلفوا
لأنهم الاحتياط لانه مقرر في مقام ان زكوة الغلات خاصة على البالغ
وغيرها من مواشيها وتنفي الوجوب في الرواية تنفي الوجوب في الغلات وتنفي
احتياطها في مواشيها وتنفي الاحتياط في مواشيها ولكن لا تنفي الاحتياط في الغلات ولا
كما قال به الشيخ في السوط وغيره لان الرواية صريحة في نفي الاحتياط عنه
في الاخر من الغلات فتدبروا في ان القائل بعدم الاحتياط مطلقا
في الغلات تدبروا انه لا وجه لهم مع وجود هذه الدلالة اما المقام الثاني
وهو احتياط الزكوة عليهم في مال الصامتة التي اخرجها فتقول انهم قد استدلوا
ان الزكوة عليهم ليس باقية في مال الصامتة الا في مال اخر به لانه لا يكون الزكوة
مستحبا لاجماع الحكمي من جماعة وطرف من الاخبار اجماعا على ذلك منها
الكان عن محمد بن الحسن قال قلت للذي عبد السلام على مال الصبي زكوة قال
لا تجزى او قيل به من غيرهم من غيرهم عن الصادق ان الزكوة مستحبة على

والصورة الباردة ان يكون التجزئ من مال الصبي وليا من دون آو منه.
على امر منها ما يكون مع المصلحة ومنها مع المصلحة ومنها مع المصلحة
فعل ان يكون فقول ان الاول ان تصرف جازن ولكن من لفقد الشرط الذي
قد اعتدنا فيه الملائمة وان الزكوة المحظورة ان لا يكون التجزئ الزكوة
الطفل وان كان مع المصلحة فاصلا في الصرف والاداء حرام وانما من وان
الجميع لا يكون له ان الزكوة فطرية ولنا بها تقاسم المقام الاول في بيان
انه لو اشترى شيئا بدين مال الصبي فبموجب من علمنا انه للصبي وليس له عليه
فيه ولكنه قد نسيها على يد اهل البيت فان اصل العقد باطل لان العقد تابع للمقدور
فما قد علم فيه وما قد لم يفقد ولكن فيه بان اصل العقد لم يفسد الا بالرد
اللفظ الذي في النقل الانتقال وصحها قد حصل وقال الشيخ صاحب السرائر
بان اصل العقد صحيح لا يمتنع الى الاجابة ونسب طين الاجابة متفق عليه
حصل الرضا وهو قد حصل من اهل البيت فضاء الى ان يكون كرهنا للمال على المقام
الثاني انه لو اشترى من ماله شيئا بعد ان علم ان مال الصبي فله ان يرد
اتفاقا فقول ان لا يرد الصبي من ماله الفاسد لاننا لا نرى ان العبادات عليه
استان الزكوة اختيارا بالذات كما قد اتفقنا في الصورة الاولى ان يكون التجزئ
مكتوبا من دون ولا فقول ان انما به استان يكون من مال الصبي في الزكوة فله ان يرد

فممكن فقول ان اجاز عن الاول في حاله الجال الى ان لا يكون جازا وان اجاز
ما قد علم عنه وان الزكوة ليس للصبي اختيارا من الزكوة وان لا يحصل الاجابة فان
علمه وانما من وان الزكوة للعلم وان اجاز الزكوة فله ان يرد على العلم فله ان يرد
قال بعض شيوخنا ان يكون تجزئ الظاهر الثاني في بيان الاجابة والعقد لان
القواعد حكم بعدم كون الزكوة للعلم وهو ملازم مع عدم الجان والافاض
في غير ذلك فان قال ان ذلك فقول ان ذلك يكون بحسب الاجابة وعدمها ولكن
العلم ان الملائمة اذن التي في غير الصرف والافاض الى ذلك لا يرد على العلم
ولكن التي ان تخاف الى الاجابة العورة الثامنة ان يكون التجزئ من مال الصبي
للزكوة والملازمة فقول حاله الجال الصفة فان اجاز الاول ففرضه جازن ولكنه
ضامن والى للعلم وان اجاز الزكوة على العلم معطى او على القول بان
الاجابة ناقصة وان لم يكن الواجب بقرينة محرم وانما من والى للعلم وان اجاز
الزكوة عليه ثابت بعد ان علم العلم في الشرط الاول من الشرط العامة الثانية
في العبادات للمال الصبي البقية وهو صاحب البلوغ الشرط الثاني من الشرط العامة
يكون العقل وهذا الشرط مغيب في جميع احوال العبادات من البدنية والمالية وكل
معنى العقد والادعاءات في كل شيء محتاج الى العقد حتى في اللواحات التي
تحتاج ملكية قال العقد في الحياة وغيره او لا يكون التجزئ عقل فله ان يرد

فلا يقال انه لا يصح صدور نقل من التجزئ ولا نقله عليه بغير
في بيان الوجوه والاحتجاب وغيره ما عليه في مال فقول ان
مال الصبي الذي في غيره او اما الاول ففي المسئلة اقول
ثلاثة قول بالاحتجاب بغيره فقول الزكوة عليه علم وهو باو احتجابا بل لا يمتنع
ماله وقول بالاحتجاب والحوال الثالث كما يدل عليه الاخبار القليلة في
ان كان بعد ما اخذ من ماله لم يمتنع له ان يعجل الاحتجاب وهو ان يملكه ان
الوارث في المقام لا يدل على ذلك بل يكون فيها التهايط والتمتع فقول ان
الفرق فلا يحوى الاحتجاب المكيوم العلم بالعلم على كل اهلها في الصفة
بمختلف العلم في مختلف مال الفداء للعلم الذي في الفداء وهو العلم
العلم الشرط الملائمة للعلم بل لا يكون له الاحتجاب الا بالعلم من
ضامنا وكون الزكوة اختيارا بالذات كما قد اتفقنا في الصورة الاولى ان يكون التجزئ
الثاني من الشرط العامة يكون العقل في معناه قد وقع كما في مختلف
قول بان عبارة عن حاله محيرة للعلم ان يجزئ بغيره في المسئلة
المنفعة عن الضرر وبغيره كان اواض وبغيره في المسئلة
من منفعة العورة الواضحة لان هذه المنفعة بغيره في المسئلة
على التساؤل وقول بان عبارة عن حاله وكيفية حاله للعلم ان يكون
يحتاج

يحتاجها بالعلم ان عن الهام وفيه بان هذا الاعتبار بعينه هو التجزئ
وقول بان عبارة عن حاله الحاملة للعلم ان يجزئ بغيره في المسئلة
وتدفع الفسخ عن تلك الظاهر الذي في الحديث الوارد في بيان العقل بان ما عند
به الرحمان والتمس به الجبانة على تقديره كان قلنا انه لا ينفك التجزئ اصل
في العبادات المالية في التخليف في العبادات البدنية لكن الاصل
الاولى في المقام مثل العتبات الدالة على حرمة الصرف في اموال الناس
ولكن الاخبار الواردة في المقام في حقه الاختيار بالذات عليه وقد بينا
في المال التجزئ سابقا واما في المراتب والفلات ففي تعلق الزكوة فيها
وعده مالوية فففيه اقول ثلثة قول بعدم تعلق الزكوة عليه اصل الارحونا
والاحتجاب بالعلم الى ابن ادریس راجع الى ما قلنا على حرمة الصرف في مال وقول
في خصوص تعلق الزكوة عليه وهو بانها اموال التي وقول بانها اموالها عليه
كما في سبيلية التمساحين ولكن التي في المسئلة يكون القول الثاني لان قول
ابن ادریس في اصل الاول والعمومات الواردة على حرمة الصرف في اموال
الناس ولكن بعد ذلك في هذه الاخبار لا يمتنع على ذلك واما القول على الاختيار
فليس بغيره بل على ذلك الاختيار الوارد في مال الصبي فله ان يرد

ولهما فروع منها ان المحبون ملوم محبون لا يتعلق عليه اذا افان غلب
عليه التكليف استلزامه في غلبه التكليف عليه استلزامه العقل في ظل الال
الذي وقت اذ انما افان في حين الال لا يقبل عليه ان لا يكون في ذلك
من الال ايات كثيرة ومنها انه اذا كان عقله لا يقبل من قبل حصول الال
يعني في وسطه لا يقبل عليه الزيادة ما دام لم يقبل وبعد الاشارة به الى ما ذكرنا
نعم لو يتعلق عليه الزيادة ويقبل من بعد الاشارة به عليه اذ انما في
سائر العبادات ومنها ان السكون والعلم في كل حالها حال المحبون الم
بل يكونا كما التزم على ان التكليف في الزيادة ويعني انما عليه والاشارة
فقط على انما كما التزم للاجتماع في الال التكليف عليه في كل حاله نقصان
في عقله ومنها ان السكون لا يزال عنه التكليف لانه محذور في نفسه طهره
التفكير في الال لا يمكن ومقدور على انما ان التكليف يجب على الزيادة
زكوة في الال لا يزال عقله ومنها انه لو شاعر الدنيا في اتيان المحبون
فقط ان دفع الشاعر فما بين الال الاشارة به على الشرع في الال
مقدم على الشرع لانه في الحقيقة ان وقع الشاعر في ما بين
الال الاشارة به فيقول ان لم يقبل على الال لانه في الال وقيل ان الال

مقدم على العقل لانه في الحقيقة والاشارة به في الال لانه في الال
الال ايات كثيرة منها ان المحبون ملوم محبون لا يتعلق عليه اذا افان غلب
عليه التكليف استلزامه في غلبه التكليف عليه استلزامه العقل في ظل الال
الذي وقت اذ انما افان في حين الال لا يقبل عليه ان لا يكون في ذلك
من الال ايات كثيرة ومنها انه اذا كان عقله لا يقبل من قبل حصول الال
يعني في وسطه لا يقبل عليه الزيادة ما دام لم يقبل وبعد الاشارة به الى ما ذكرنا
نعم لو يتعلق عليه الزيادة ويقبل من بعد الاشارة به عليه اذ انما في
سائر العبادات ومنها ان السكون والعلم في كل حالها حال المحبون الم
بل يكونا كما التزم على ان التكليف في الزيادة ويعني انما عليه والاشارة
فقط على انما كما التزم للاجتماع في الال التكليف عليه في كل حاله نقصان
في عقله ومنها ان السكون لا يزال عنه التكليف لانه محذور في نفسه طهره
التفكير في الال لا يمكن ومقدور على انما ان التكليف يجب على الزيادة
زكوة في الال لا يزال عقله ومنها انه لو شاعر الدنيا في اتيان المحبون
فقط ان دفع الشاعر فما بين الال الاشارة به على الشرع في الال
مقدم على الشرع لانه في الحقيقة ان وقع الشاعر في ما بين
الال الاشارة به فيقول ان لم يقبل على الال لانه في الال وقيل ان الال

الشرط الثالث من الشروط العبرة في العبادات المالية تكون الحرة لا الرب
ان العبد لا يملك شيئا في الحرة وانه على هذا لا يصح منه العبادات المالية
والعقود المالية في الحرة الا باذن مولاه فلا بد من الشرع في تحريم
حمل الزنا ان يتكلم الال في الاصل الال والدليل الال وسان انما
فقط ان الاصل الال يقتضي الاشارة في جميع التكليفات الواردة من
الاشارة في القدر الباقية كانت مخاطبة على طريق الاشارة او على طريق
او على صف خاص او على صف خاص او على صف خاص كانت متفقة بغيره من الال
الخاصة مثل ان العبد في القارة يكون في السور وغيره والعلم اذ ان
وجه الال الاصل وهو لا يجوز بوجهه اصبها السجدة اما التكليف
فلا يقبل على صور التكليف في كل حاله محذور في جميع التكليفات الواردة من
او ان لا يعمل احد سواها الاصل يقتضي بقاءه ومنها انما لا يتغير بغيره من الال
ومنها انما لا يباقي حتى يحيل الشئ في غيرها فكن في التكليف لاجل اشارة
الال في كل حاله في كل حاله ان التكليف مقدم على الال الاشارة به
باب الال ورواها من باب الال ورواها من باب الال ورواها من باب الال
جميع الناس من الال ورواها من باب الال ورواها من باب الال ورواها من باب الال
خارج الال في القام في اشارة التكليف بان حلال المحذور في الال ورواها

وراعها الاشارة الواردة في خصوص التام في التام بان يقتضيه هذا التكليف
فثبت من جميع ما ذكرنا ان الاصل الال يقتضي الاشارة في التكليف
وان خرج منه بعض الخصوصيات في التكليف فيجوز ان يخص مثل بعض
التي هو غير ما اذا عهدها انما فقط وان اقتضى الاصل الال في القام
في التكليف ولا يفرق فيما بين الحرة والعبد ورواها في الدليل القاطع في القام
محتمل الاصل الثاني فيجوز قاعدة الاشارة ولا ريب في ذلك ان
الاصل الال في نفس العبادات البدنية وما لا يتعلق على طرف الال
بل يكون محققا في خصوص الانتفاع وما يتعلق بامور المعاشية الصادرة من
عالمه في العبد الصغار ولا يحتاج الى اذن مولاه ولكن في العبادات الصادرة
والعقود والاشارة به في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله
الاشارة به في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله
لا يكون محذور في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله
فقط في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله
محذور في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله
محذور في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله في كل حاله

قول بعدم الملكية مطلق بانه لا يتملك شيئا من الاشياء وقول بانه
يتملك مطلق وقول بالتفصيل واما قول القائلين بان الملك لا يعدم الملكية
تكون الدلالة للاربعه الكسبه السبعة والجماع وادليل العقل واما
ادليل العقل في انه لا يمكن نقل ملكة الى سبيل قيام وادليل في عدم
ادليل في الاصل الاول في كل شيء يكون عدم الملكية لان كل شيء يكون ملكا
لغيره ولا يحصل الملكية الا بنقل وادليل شرعي في عدم الملكية
وادليل في عدم الملكية واما الايات فمنها قوله تعالى انما الله غني
عما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم ان الشيء لا يكون في ملك الغير
العموم وتنفي الملكية عنه مطلقا ولكن في بان اطلاقه صفة لشئ واقعة
في سياق الاثبات وسواء في مثل اصيل الاصل في كل صفة تكون
التفصيل الاخر اذ لا التوكيد لموضوعها فاعلى هذا ان الرفع قد تم
العبد المالك على ما بين من من لا يقدح على شيء ومنه ينفرد فكيف يتم
التقريب ومنها الدلالة الواردة في مقام اخر من الله تعالى او ما ملك
او ما لا يوجهه التقريب كما في قوله تعالى ان الله غني عما في السموات والارض
فلا سوا الله فقوله تعالى على عباده ويكون العلم سوا ذلك

الذي انك بانه الرفع لم يسلط عليه على امره العظيم الذي وجه الشريعة
ولما لا يجمع الوارد في المقام على عدم ملكية المحبون مطلقا فكيف في المقام
في الغيبة ولكن في بانه غير معتد به مع وجود كراهة المخالف في المقام واما
خبر الوارورة في المقام على عدم ملكية المحبون مطلقا فكيف في المقام واما
المولى عبده واذ كان له مال فان باعته مع ماله فما اشترى والافا الى
المولى والعبد اشترى وهذه الاخبار كثيرة وتدل على عدم الملكية ملكية العبد
بشيئ من الاشياء وفيه بان الاخبار تدل على عكس الذي لا ينافي مع ما
مفهوم المال للعبد بغيره لا يملكه وقوله في قوله تعالى ان الله غني عما في السموات والارض
لا ينفرد وادلى الاخبار انه اصدق في اموره ومنها الاخبار الواردة في صفة
بانه لو اعتق عبده ومات المولى فقال ان علم الوارث ان ماله المرحوم كان
قبل العتق فهو للعبد وان تجوز فهو للمولى وفيه بان هذه الاخبار الرفع تدل
على عكس الذي لان الذي اقيم قائل بكونه للمولى مطلقا من غير حاشية العلم
لذلك في خلاف الظاهر فانه تدل على منع مطلق بقرائن الدلائل في ماله
وفيها بانها اقيم تدل على عكس الذي لا ينفرد على الشيء ولكن الاصل ان
يحصل الحق من الجوز انه لا يملك مطلق

ترجمه علی شریعتی
 از باب الفقهی فی صراط المستقیم
 آملین بارز العالمین

[illegible]

الانفصالية لا تعبد الدوام والقدرة العورة انها ملازمة للانفصال ولو كانا مع الوجود
لزم اجتماع الانفصال والانفصال لان هذين الكلام كان في تداركهما مع الانفصال ووجود
الانفصال ههنا فكذلك ناسخ الانفصال هو يلزم الاضمار فثبت ان القول بان الانفصال يكون
والخارج وعرضه ليس هو الذي يبرهن قوله لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام لا يبين مدعى
الذي اراداه المعنى المحم عام لانه قال اوله الطبع كمن لم يكن يظن وتعدى الى احد ما قال في الدعوى
الحال ما هو في الحال العورة وفي مقام الاستدلال استدلال على ليل للانفصال لا اثبات بها
المدعية والحقية فكذلك غار الدليل احسن للمعنى فثبت ان استدلاله على ذلك ان ساسا للمعنى
كما ذكره قوله في ان العورة القسمة التي عن العورة الى اعلم ما يقتضيه الدلالة
المذكورة سابقا على تركيب الجسم من الهيولى والعورة وكل جسم من الهيولى الى
الجسم من كسب الهيولى والعورة وكل جسم من الهيولى الى الجسم من كسب الهيولى
فثبت ان ما رجح الى الدلالة التي تذكر في الكتاب وللخاتمة الى ان قوله فصل
في ان الهيولى ايضا لا يخرج الى ما قلنا سابقا ان العورة لا يخرج عن الهيولى وهي
لكن الهيولى التي هي العورة هي التي ثبت التلازم ان كل هيولى ملازمة العورة
والدلالة المذكورة ههنا لا يخرج في الذكر ما يخرجها فارجع الى قوله وارجع الى ما سبق
في هذه الرواية المعروفة من ان العالم يكون اخضا من المثلث

فثبت ان ما رجح الى الدلالة التي تذكر في الكتاب وللخاتمة الى ان قوله فصل
في ان الهيولى ايضا لا يخرج الى ما قلنا سابقا ان العورة لا يخرج عن الهيولى وهي
لكن الهيولى التي هي العورة هي التي ثبت التلازم ان كل هيولى ملازمة العورة
والدلالة المذكورة ههنا لا يخرج في الذكر ما يخرجها فارجع الى قوله وارجع الى ما سبق
في هذه الرواية المعروفة من ان العالم يكون اخضا من المثلث

الاسم

على مصائب الحارين

[illegible]

المجلس قدس سره لم يكن كرامته في عمل وإسماعيل الكتب مع انه نقل عنه
احيانا وعبر عنه ببعض المعاصرين وعن الكتاب ببعض الكتب وبعض
كتب

عن مثل بعد سر من مثله والله العالم

الترتيب وهو شامل على مقدمتين اثنتين الواجب

المقدمة

الثالثة
في ذكر اولاده وامواجه
وسيد شباب اهل الجنة
ومكره على اهل النبي
وجده وبيته اجمعين

الرابعة

في ذلك اليوم وانما في هذا اليوم انما في هذا اليوم

وسيد باب اهل الجنة في ذكر ما في الجنة من النور والسرور

المرحلة الخامسة

اما قبل الله فامور

واما بعد الولادة فامور

—

منها انكم لم اصب من الشرف في مواضع عديدة كما بينا بعض ما انكم به في محال واحد ومنها ابتلاء من سلبه بالبر والحق والام والفضل ومنها اهلاؤه بعضا لعجزه بالاسبب مثل ان في اخس

منه انك ما مبرر الشرف في مواضع عديدة كما بينا العقب

ما كان له ولا محاد واحد ومنها ابتداء من سلمه بالسيرة والخيام

والفقه ومنها ما لا يرفع اعاين بالاسباب من اهل الفقه

بن قين ودخل الحيرة في حوران في بلاد واهل الشام في وجه
لعنه الله ومثل سوسه يد الجبال اللعين وعي من الحلد
تفقاء عين لعين اللعين
ومن اعظم ما دل على كرامته ما تعلق به من الشجر
مثل اجتماع استنظام من ربح الفلج من في الاسحار ومثل حجرة الماء
عنه وعدم اندراسه بالحوت وكون قربه شفا واجابة
الدهاء عنه وذكرنا بعض ما يناسب المقام مما تعلق بالثرير
الحاير الباب الثاني في ذكر مصائبه وفي مصائب
المصيبة الاولى ما جرى عليه في زمانه من معصية لعنه الله فقام من بين
ابائهم وقتل شقيقه وذل لهم وقطعوا اعقابهم الله واستجده محمد بن
عبد بن النبي ما قيل عند ملاقاتهما وما يقع بينهما من الكفاية
وبقاء السب الى زمان عمر بن عبد العزيز وظهر عن سب الاموي
الظاهر في الثانية ما جرى عليه في سلطنة يزيد بن معاوية
لم يكن من المصائب العظام الثالثة فاجتمع عليه من خروجه الى
المدينة وذل على مله والقاسم فيها الاربعة في خروجه من مكة
وفي فاعيل الطبري كمال انزله الى عمل الرب والملك وفي هذه المقام
ذكرنا بعضا لشكوك والشبهات في خروجه الدائم وعدم صلح وكيفية
علم

علم الدائم من كونه عالمين بالغيب ام لا فذكر ما ايدى في الشهادة
يناسب المقام الخامسة في الوقائع بعد النزول الى ليلة العاشوراء
ولما نسب الحال السادسة في ما جرى عليه في ليلة العاشوراء
التي هي تلك الليلة السابعة فاجتمع في يوم العاشوراء وفيها
ما تم وذكرنا في الامم امور الدماء الاولى في كيفية هذه الامم
العقل للاعصابها من بين وقائع الدهر وحال الخطب والاعباب
المذكورة في الامم من الدماء والامم من عاينهم في هذه الامم
في خروجه على جبل النقيع الامر الثاني في بيان عدل اصحاب الدماء وانهم
وعند اقربائهم الامر الثالث في ذكر نبذة من فضائل الشهداء والعد
سلام الله عليهم الماتم الدول في تهمة القتال ونهية الضم
للهاد والجليل وقتل العدل وشهادة الخليل ايضا الحسين
وكيفية القتال وما يناسب من الامور للامم الثاني في شهادة
اهل بيت الامم وفيه احزان الدول في شهادة اولاد العقب في
في شهادة اولاد الحسن بن علي الثالثة في شهادة اولاد علي الرابع
في شهادة علي بن الحسين بيان حاله الخامس في شهادة علي الاخير في

وفي هذا المقام بيان وجه تخلف بني هاشم عن الشيعة وذكر
في الشيعة ومحمد وذكر من قتل مع من الكاسين كن يمين علي
وامرته ولوليد الحلي وعبد الله الدفيس وعقوب بن ابي
وسليم القاهر ومن ينسب الهجري والتميز به ومن مع وكيل ابن زياد
وفيهم غيرهم الباب الثالث في بكاء العالمين على مصائب الحسين
وفيها مقدمة
المقدمة الاولى في معنى بكاء العالمين الوجه الثاني في وجه بكاء العالمين
الفصل الرابع في بكاء العالمين وفيه فاضل الحفل الاول في بكاء العالمين
من ادم الى خاتم النبيين ثم الحفل الثاني في بكاء اخاتم الانبياء وفاضلة
الزهران الحفل الثالث في بكاء الدائم جميعا الى حواله واصحاب الزمان
وسائر اهل البيت من بني هاشم وغيرهم من البشر خصوصاً اخوان
الحسين الحفل الرابع في بكاء الملوك الحفل الخامس في بكاء طائفة الخلق
ونحوها الحفل السادس في بكاء السموات الملائكة الحفل السابع
في بكاء الارض ومن فيها الحفل الثامن في بكاء الرخس الحفل التاسع
في بكاء الطيور والوحوش الحفل العاشر في بكاء باحي الدواب
من خلق الله تعالى وما يرى الفصل الثاني في بكاء العلم الباقي

وبيان ما في هذا المقام من بعض الامور المصيبة الثامنة في شهادة الله
وفيه ايمان الدول فاجتمع قبل شهادة بيان بعض شواهد الامم
على الظاهر الثانية فاجتمع بعد شهادة في تلك الواقعة وقائع الامم
في زمانه من المصائب الى الكوفة وحاضره الثانية في اهل البيت
سائر الشهداء الثالثة في من اراد من العلفي الرابعة قصة العلفي الثانية
في اسرا اهل البيت السادسة في من اراد من الجهاد الطاهرة المصيبة
الثانية في من اراد اهل البيت على الكوفة وما جرى عليه في تلك المدينة وفي
المقام بيان بعض الامور منها منع ضرب في يمين جبهة من كسر المصيبة الثامنة
في من اراد اهل البيت على مجلس يزيد بن معاوية وما جرى عليه في هذه الامم
تتم في خروجه الاسلام من الشام وفيها ذكر امور تناسب المقام الاول
في شرفه كون يزيد بن معاوية في قلب الثاني في كيفية من اسر الشريف
وسدقة الثالث في بلوغ خبر الشهادة الى المدينة الرابع في من اراد اهل
البيت على المدينة ختام في ذكر من قتل لاجل الحسين في غير الطغاة
اشخاص منهم سكر بن عقيل ومنهم هاني بن عروة ومنهم عبد الله بن عيسى
من اولاد الحسين ومنهم عبد الله بن عفيف ومنهم ولد السهم ومنهم
ابن شريح الشامي ومنهم رجل شامي ومنهم جابر بن يزيد بن جابر ومنهم

من بكاء اهل البر من فرح الجن والجنون والماكل والخنزير والناظر فيها
طرا وحلبى صفة الجن يوم الجمعة والحمل الكسبي

الفصل الثالث في ما يتعلق بالجن وفيه اثنا عشر
مؤمر في فضيلة الكفا في مؤمر في فضيلة الدبكا في مؤمر في فضيلة التبا في مؤمر في فضيلة
اللائق في سبيله في مؤمر في فضيلة من يارب ترشد في مؤمر في فضيلة اربعة عشر مؤمر

تنبه فيه ذكر اسرار
الدول في حكم من يارب ترشد في مؤمر في فضيلة الدبكا في مؤمر في فضيلة التبا في مؤمر في فضيلة
اللائق في سبيله في مؤمر في فضيلة من يارب ترشد في مؤمر في فضيلة اربعة عشر مؤمر

الخاتمة في بيان الدرر
الدول في بيان حال المعاندين اهل الدين حيث النسب والحب وفيه اثنا عشر مؤمر
وهذا رتب الفضيلة الدول في انسابهم واصولهم للتأنيدي في عدم كونهم
من فر ليس الجنان الدول في فضلتهم في اهل الدنيا الثاني في فضلتهم في اهل
الرجعة الثالث في فضلتهم في يوم القيمة الرابع في فضلتهم في البرزخ الخامس
في فضلتهم في النار والجن في فضلتهم في اهل الدنيا

في

في بيان خاتمة آل محمد وشيعتهم وفيه مطلبان الاول في خاتمة
امرهم في الدنيا الثاني في الرجعة الثالث في البرزخ المطلب الثاني في خاتمة
تتمتعهم بالشيعة وفيه اسرار الدول في الدنيا الثاني عند الموت
الثالث في الرجعة الرابع في البرزخ الخامس في القيمة السادس
في فضلتهم في الجنة هذا اجمال ما فصلناه من المرام في المقام

التاسع
ابتداء في معرفة الخمس يوم السادس من شهر رجب الحرام
واختتامه في ليلة القدر في ليلة الثامن عشر من شهر رجب الحرام
الخاص منها انما
انتبهنا بالجن في روضة مولانا موسى الكاظمي امير المؤمنين عليه السلام
والسلام ولعن اصاير زمان التاليف قليلا بالنسبة اليه في كل مرة
العواويذ والسوايح وان الكذب السعي في الدوام عليها هلك في
الدنيا بوجع لان الدنيا لا تقبض منهم غير راي

مطابقا للمسمى بالدرسم لان الدنيا لا تقبض اولها في اوصاف الجن والجنون
ولانها في معاصيها وانها في كفا العالمين على صاحبها الجن
اشتمال على جميع ما يتعلق بهذه المقام اسما على سبيل الدجال او الفضيل

والله عليهم اجمعين خصوصا على خير الطمحاء والهم والمشرق من طمحاء
بين الصفا والرفعة وظهر من فخرهم ولغة الله على اعدائهم
اجمعين من الان الى يوم الندم وتجدد يقول المحتاج الى العفو
الباري والفقر كقاصد من الحسان عاصري محمد ربيع الامم
المحمد الكبري الذي ابراهم ان الباش على تاليف هذه الادوار
ان لما كنت مشغولا بتأليف كتابي السمر بسوا السبيل الى معرفة
والدليل في اصول الفقه ورايت ان الكافات تفر من لادة على
ما هو المعروف من ان لكل شيء قوة من العلوم انات مع العنق عن
سائر العلوم من العلوم من العلوم والاحزان التالعات فالهت
بان اني من جنس ان علم الله في رايه على ما هو في اوصاف الريات
في شرح جميع البليات وتحت ان احب الامور في كبريات افضل
السادات الدعة الهلة وما وريته عليهم من المعصيات كما
قال الصادق عليه السلام والعلوق قلبون وتحدث في الثاني
تلك الخبايا احبها نغم راي ان ذكر الحسين قبل العزل احب
اليهم من جميع ما يحسن من القربيات والصلوات سيما ما اصاح
من الكبر والبل في امر من كبر وبل كبر او ريش الكبر والبل

واسقاط مشواذ الاسود الامكان محتاجا الى بيان وذكر
ما فيه كذا كذا في محتاج الى بيان اجمال ما يقتضي الكتاب
والسلام في منها ما وقع في فضل من اختتامه بحديث ختم بالخير
والثنا والسلام على محمد وآله

بكا، العالمين
على مصاب الحزين
عليه السلام القلدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من امته خاتمة النبياء والمرسلين وفضلنا
على سائر الامم ومن جعلنا من شيعته علي بن ابي طالب
فققنا على جميع ولد آدم ووفقنا بمعرفته اولادها الطيبين
فقرنا من بين جميع اهل العالم وسدنا بذكرهم وبيات
ما لهم من الرزق اياوا الجن اكثر من الملائكة اجمعين نستحق كبرهم
الفرح طوسا ذكر مصيبة من وصل في حق مصيبة الياحري عليه السلام
ففسله من كرمه الاقدم وفضلته الدخيم ان يدخلنا يوم القيمة
لوانهم الاقدم فسال من شفاعة الكبري واحسانهم المعظم
الله

على جميع الاشياء الى يوم الانقضاء من حيث ان الكتب
 شطرنج من كرويه وقطرها من حجومه افتد بالسلف
 لم يكون هدية محقرة من العبد الذليل الى المولى الجليل لعل
 الله يمين على ببركاته بالتوفيق والتسديد ليحصل به ما يحبه
 ويسره على وجه يلح به جميع ما فسد من الامور فبالط
 الى بسع ما هو من الدنيا والدين وان لم يكن
 مثلي اهلا مثل هذا الشأن لانا قلعة الضعفة في هذا البلد
 كركاب القصب بين القريسان والفرى للقد لم اليه سهلا
 لانا القصر البارع في هذا الزمان كالزمن بين الشبان ولنا قدا
 من حلي مرة واخرى بلحاظ ما يذلوا الرعيان ههنا في بين اشيا
 وفيها غنى عن مثلي سيما بالنظر الى ذلك ليس مما يدخل ال
 فكأن من غير ما يكون مستند الى اشرف من الانوار ومعتبره بال
 اقرب الى الاقبار ولذا لا يحصل فرق بين ما يذوق
 الا

الاقليل وان كان صاحب الدخان جليلا سبلا الان في شرفه
 الله فلهذا جنته في لسط فضائلهم ثم ان همة من اشيا
 المولى سيبين وفي شيد ما هو المعلق بدين سيد المرسلين على
 ان الغوايين في هذا المم والسالكين في هذا التبا المظلم
 حازر في القصد والذم وسالكوا السهل والجليل ما لم يحرم
 في اصل حيازة ما يخرج من الجاهل من الغش والخبث والفسق
 الى منازل السالكين السابقين من غير تفتية الرديين بل
 ومراعات فرق للتمسك من مطلق السبل والجليل والهدى
 تفتظهم لعشقتهم بين زلال الماء والمخزوح بالجمالك
 ولكن الحق معهم لا نفهم في غاية الظلم فستل من فضل الله
 في المحمد والها وتوصل الى انما الاكلام الهداية
 الى سبل الطريق في السبع الى المرام وتحويل ما هو بال
 من يقى من السبل الى الختام حيث كان المقصد لا على

ملجى على الحين من المصائب التي اخرجت النافعين حقيقين ان
 نسمي ما في الاوراق فضلا عن ان الاسماء المنزلة من السما
 بيبك والعالمين على مصائب الحين والميمون ان تترتب بعد
 وثلاثة ابواب وخاتمة بعد النخبة الظاهرة صل الله على محمد
 مصافا الى تطبيق الاسم والسمي وليت ببركاته
 المقدسة اعلم ان قبح الكذب مما استقلت به العقل فضلا
 عما ورد من كنهه والتمسك عليه ما من ال السوا حتى ان
 ان المر لا يجي طعم الايمان ما لم يترك الكذب ههنا
 لكن اذا تعدى به وعلما به غير مطابق للواقع او اللغز
 فهو ما اذا كان فيما يتعلق بالامور الدينية والعلمية
 الاخرى والكذب في بعض المقامات وجهان وما اظلم
 ما في الكتاب والدفتر المنسوب الى خير البشر والاسم
 الذي عشر شحش النقل بعد العلم اعمال الابان بين ال

فقد لا يثبت
 الفقه

احبار كل دهر واثار من سيرة حضوره في النقيات لله
 صلوات الله عليه شكل وقال قد ارث على الله انتم وهكذا
 ضعان احبار من تترت اي مالا يظن والميركن بصيرة فقه
 خلاف قد يقال بجي من مثله في السيرة والكرامة محاني
 بعلوم الفقه والادب والعلوم الشرعية والعلوم العقلية والعلوم
 والقصص والحكايات يقال ان نقل الاحاديث الضعيفة من
 الروايات والقصص والحكايات فقال المرسله والظاهر
 الموقوفة القطعية بحالها نهد او المستندة الى غير العرف
 مما لا خير فيه ولا عيب في باب ذكر المصائب والشرائع ولكن
 المراد من الروايات الضعيفة على هذه النحلة الدوام المرح
 نعم اذا كانت مما تعارضت العقلية والعقلية او الاصولية
 الحكم عند الماسية قد يحجز نقله للعلم الا اذا كان المثال
 قد جمع تاويله من العلماء وقد بان من ذلك جوا من نقل
 ما يوجد في الاوراق العتيقة والتهانيف التي لم يعثر عليها
 والاولى بل اللازم في ذلك البيان الحال بذكر حال تلك الكتب
 اتقوا ان في اصل ما في المقام كلمات ليس هنا محل ذكرها

بعلوم الفقه
 والادب والعلوم
 الشرعية والعلوم
 العقلية والعلوم
 من مصادره

البحث عنه في رسالة جديده من اطلع عليها يعلم ان ما ذكره غير
 مسديد لان التسامح في ادلة السن على من سمعته انما هو
 في العمليات بان ياتي به الفاعل جازا للشواب واماني التوقفا
 فييات وبعض التي لا يترتب عليه العمل غير العقلية بقوته
 في الواقع الخارج من ادلة العقلية شديدا حتى وان كان
 الحجة الخارجيه لان غاية ما يترتب عليه اعتقاد السامع
 واعتقاده وصدق الكلام حتى يكون موافقا لما في الحق
 للتسامح الذي نقل القصة في الروايات وما عدا فان كان ذلك
 ثابتا فلا كلام كما ان الكلام في نقله ان كان صادقا في نقله ويحيى
 سماعها للملائكة ناقلا ومجربا عن الحسن سواء كان موافقا للقول
 والاصول ام لا وان كان غير ثابت بطريق علمي وجبه يكون غير
 ثابت وكذا باعنا المناقل فلا يجوز نقله لان ايجاد سببها في الـ
 بكاء مسلم ليس جازما في العلم انما لم يحصل من كلامه ما يفيد ذلك الربا
 لو كان ناقلا يجوز له النقل مطلقا ولا فلا يجوز من نقله النقل لعله
 ولعل ما ذكره مجمع في لغيره من الكتب جميع ما علم ان ينقش
 في

في فقه الامكان او ليس في ان يصور في لوح البيان وان كان
 عن مرامهم وجها لعد من الناقلة من بلما يكون الحكاية على
 روى في كتاب شيوخ من محدث بخير مع حوال الحكاية عنه
 عقلا للاصل ونقل ما عن الصادق عن ابائه ان احد ثم يشبه
 فاستدعى ال الذي حدثك فان كان حقا فلك وان كان كذبا
 فعليه ان لا يروي عن ابائه في قوله لك لانه فيه محال
 خصوص ما في الرواية لان مقتضى الامر نقا من الامور على الكا
 اصلا وكثرة ذلك المحتاج الى دليل غير اطلاق ادلة
 الاباء بالاكذب والاباء بالاكذب والاباء بالاكذب والاباء بالاكذب
 والا لاجاز الاباء بالاكذب وهو بطريق عقلا ونقله وال
 عند ارباب واقعة الطف واقعة حجة من جميع الجهات
 ومنها وقعة الواقعة في مكان حال عن يعتمد على نقله
 بد من التسامح والاعتماد على قول الصادق ليس في نقله لكونه
 قوع الواقعة ضروري لبعض اجزاءها وهذا كاف في بيان
 مصداقهم فقلنا عاود من اهل البيت وغيرهم على ان
 القرآن المعجزة ناهضة بوقوعه وصدوره فتأمل اعلم مع

في نقل الرواية
 المتعجب من الرواية

ان ذلك له وجه في فضل الواقعة لا في جمع وقائع الشهاد
 وكيف كان فلا بد من مراعات ما ثبت من القواعد الشرعية
 فمسئل الله التوفيق في هذا المرام من الاخبار بما هو
 الى الاخبار فيما كان الناطق فيه الاخبار وعلى ما يكون لما فيه
 من الاخبار بما هو اقرب الى الاخبار خصوص الامور
 الخفية التي لم تخبر العادة على الاطلاق عليها من اخبارهم
 بكون يقال ان نقلنا خبر كذا او نقل كذا لكونه بعض الاخبار
 الحسية بعد صدوره من العاقل ليدان ان يكون لقائه نقل
 شية ومن هذا ما فان ذلك لا يشعار في الرواية ونقلها لكونه
 منها العدم كونه كذا باق وجه بعد تحريمه من الشرع وعلى
 من احتمال تحقق الكذب فيه فقلنا نقله لا يكون محتملا بعد
 الانتساب الى قائله وليس حال نقله الاحمال نقل ما يتخلو منه
 كذا وصدقوا هذا غير ما في الامور الموهبة للبيكار وال
 بكاء ان كان محروما من اصليها ومنهها عنه كضرب العود
 والتفني بالانحان التنبه كما او سمعناه في محله فقلنا بعض حيث
 جازي

ذكر الامور

جوز الغنا في المراتب وقاية القرآن للتمنى الاول سبب
 للبيكار والاكباء وفي الثاني سبب للمنتقال الذي هو الالهي
 العالي وهذا القائل من بغير حرمه الغنا بالالهي والالهي
 كالعود والربط والسج والمزمار واسألها وعكس بعض
 من عامر بن فقال جازي من بغير العود والمزمار وفي المراتب
 ومحاسن التقدير ان كان سببا لنظم المجلس وكثرة اهله
 الحاضر بن فيه وكثرة الرقة وكثرة الكفا والخيبة والتمني
 والعيون ونسبت قدس من بعض الروايات ونسبت في الكلام
 من العلماء وحضروهم في اشكال المجلس ثم قال فانه لا فرق
 ح الى فتح باب الحسرة والتجزي بان يقول لا احضر في غلظة
 المجلس او يقول بان الحاضر بن فيه يريون المعصية المحرم
 حضورهم فيه واستماعهم للاصوات تلك اللات بالقول
 تمام عزق كما في حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عظيمة لعدم مطابقة بالقواعد الشرعية اما الاول فجلد
 شيخ اساتيدنا واشنعنا الكلام فيه في كتابنا المسير بكشف الـ
 متاخر عن الفاسد الكبار في باب الغنا وايضا قال في بعض

بعض

في كتابه

من شريعتهم او المستحق من رمضان لانهم على النقص بمثل العقل
 ان يكون مولده في شهر ربيع الثاني او رابعه على تقدير ان لم يولد
 الا لادنين مستشارين وعشرين المولودين لو كان الفاضل بين
 والحمل حدين ليلته في كذا من كون الحمل ازيد من ثمانية ايام
 تحمل الزايرة الطويلة البقية لقولهم ان تعلم السنة فيجب
 ان يكون التولد في شهر ربيع الثاني لان السنة الحمل سنة التولد من
 مسلميات المذهب فيم فرق الكلام في الفاصلة بين الولادة
 والحمل كونها اقل الطمانين ليلته ولذا في كافي والتهذيب
 والدرر وسنن توتلة في شهر ربيع الثاني لقولهم ان يكون التولد في شهر ربيع
 الثاني في غايه الوهم واصف من الرهفان ضرورة اقل الفاضل
 على رواية لقولهم ان يكون الحمل سنة التولد في شهر ربيع الثاني
 للتاويل لانهم لم يولدوا بعد عام الحشر من المولودين بل في ربيع الثاني
 وظلاله

وظلاله الدوام وقولها عام السنة يحتمل ان يكون تمام السنة
 حصة التولد في الدوام سنة الحمل الحدين سنة كامله غير محسوبة
 كون السنة خلاف التقاريف فتدبر عدل وقت تملك الحمل سنة
 الشهر بصرح الضم لذلك يقال ان تولد الحمل في السنة الحدين
 يكون في ربيع الثاني او ربيع الثاني لعدم شدة من طهر اهل البيت
 وكيف كان ففي ليلة تولد لعمر الله من سنة الحدين وادعى الى
 خازن النار ان اخذ النيران على اهل البيت مولود ولد في ربيع
 الثاني في ربيع الثاني والحال الذي عن ابن عباس عن النبي
 ان له نعمها يقال لها در وابل كان له سنة عشر الفهنا
 ما بين الطمانين الى الطمانين وهو الهواك بين الساء والدين
 فجعل يوما يتولى في نفسه افوق ربنا على اهل البيت في علم الله
 من اده اخصم مثلها فصار له انسان وتلشون الفهنا في ربيع الثاني
 التمه اليه بان طر فطار حصة عامه فيم يقل قائم من ربيع الثاني
 فلما علم الله ان الغاية او على اهل البيت الملك عند الله في ربيع الثاني
 علم

عقائد من الملائكة
 عظيم عرف كل عظيم وليس في شيء الا وصفه فكان خالصة
 اخفحة ومقامه من صفون الملكة فلما ولد الحسين بن علي
 ابطا ب وكان مولده عشية الخميس ليلة الجمعة اوى الله اليه
 خازن الجنان وادعى ربيع الجنان وطبها لكرامه مولود ولد
 لمحمد في دار الدنيا وادعى الله الى الملكة ان تموا صفونا بالبحر
 بالبحر والخبز والتبخر التجدد لكرامه مولود ولد لمحمد في دار الدنيا
 وادعى الله الى اهل البيت ان اهدوا الى الله محمد في القبول الملكة
 والقبول الف الف ملك على من المومنين من جهة طمحه علمها قات
 الدوايات ومنهم من ملكة يقال لهم الروحانيون بابهم
 الطمانين من نور ان محمد بن محمد مولود واهله يلعبون في قديمية
 الحسين وعنه وقاله يا محمد بقله شرا استك على شرا الدوا
 خويلد لقولهم ان يكون التولد في ربيع الثاني في ربيع الثاني
 وهو من ربيع الثاني لانهم لم يولدوا بعد عام الحشر من المولودين بل في ربيع الثاني
 حتما

جها منه قاتل الحسين بعد كل النار يوم القيمة مع الذين على
 ان مع الله الها عز وجل النار اشوق الى قاتل الحسين من اطاع
 الله الى الجنة قال فيم يلعبون في قديمية
 وابل فقل له در وابل يا جبرئيل ما هذه الليلة في الساء ايل
 قامت القيمة على الله الدنيا قال لا ولكن ولد لمحمد مولود في دار
 الدنيا قد بعثني الله اليه لدهنه مولوده فقال الملك يا جبرئيل
 بالذي خلقني وخلقك ان هبطت الى محمد فتره من السلام
 وقاله بحق مولود عليك السلام سالت الله فقم ركبك في ربيع الثاني
 عن ربيع الثاني اخفحة ومقامه من صفون الملكة منط حبل
 على النبي وهذا كما امره الله فقم ركبك فقل النبي انقله
 اني قال نعم يا محمد فقال النبي ما هو الله يا بني اناسي في ربيع الثاني
 فقال جبرئيل اناسي في ربيع الثاني فقل النبي على طمحه هذا
 وعز يا قاتل فامنه وقالت يا بني لم الله قاتل الحسين في النار

حشر

قال النبي وانا اسند بذلك باطامة ولكنه لا يقتلني
 يكون منه امام منه الامنة الهاوية ثم قال النبي و الله
 بعدى على الهاوية الى ان عده بقية الامنة عنى فليكن
 باطامة من البها ثم اخبر جبريل النبي بقصة الملك وما
 قال بن عباس فافذه النبي وهو يلقون بحرقه فاشا ربه
 الى السماء ثم قال اللهم بحق هذا المرد عليك لا ابل بحبك عليه
 على جده محمد و ابراهيم واسحق ويعقوب ان كان الحسين بن علي
 وابن فاطمة عندك فقد فارض عن درو اسلور وعليه احنة
 وصقامه من صفني الملكة فاجاب الله وعلمه عن الملك
 والملك لا يعرف في الجنة الا ان يقال له مني الحسين بن علي
 وابن فاطمة قلت رسول الله وفي سبعين النسخة من ام ابن
 قلت وصفت ذات يوم الى من لست في فاطمة لارزوا بها
 وكان يومها اراقت الى باب دارك فانا بالباب فقلت من

من تحق الباب فلا باطامة تامة عند الرضيات
 الرضيات فليكن الرضيات تدور من عذبة تدور بها والملك
 الى هاتينها والملك نام المهد بيت ولم ار من بيت المهد
 ورايت كقاييحه الى فريديا من فاطمة قالت ام ابن علي
 من ذلك فمكة فوصفت الى سيدي رسول الله وسلم عليه
 وقلت يا رسول الله اني رايت عجبا ما ايت مثله ابل فقال
 لي يا ايت يا ام ابن فاطمة فقصة القصة الى اخرها فقلت
 يا ام ابن علي ان فاطمة صائمة وهي متعبة فاجابني
 والزمان قيط فالي الله عليها الغاشقة فليكن في ذلك
 حركه الى طين عنها قوت عيالها وارسل الله ملكا احمرها
 للملك ابن عمر من نومها وركب الله ملكا احمر الى الحسين
 كفا فاطمة فليكن ثواب يجمع بينهما لا ينفك فليكن
 عده الى الله ثم قالوا انست فعلى ان ثواب يجمع فاطمة ثم قال طمان

السلطان جبريل الذي اراد ان يملكها نيل والشيخ من نيل
 وفي سج وحم ووع وغيره من كتاب الغيبة عن الغسل
 عن الصادق كما ان ملك يقال له صلصا نيل فعنه الله
 في بحث فاطمة فليكن ريشه ورق جناحه وعن مصباح الشيخ
 فخره اليه نعم في عذاب الدنيا وعن الاله فافذه عن
 الدنيا فليكن جناحه والقاه في جبريل من جبريل الوعد
 معلقا بشفا عينية معجاة سنة الامم به جيلون من تحت
 الا اصرق من دقان يخرج منه عن منقطع الى ان ذلك الحين
 فليكن الملك والسادات الله نعم في ثمنه جده رسول الله
 وثمانية امير المؤمنين وفاطمة فاذن الله لهم في نيلوا
 افراهم من العرش من سما الى سما فخره اطلعا نيل فليكن
 بالجنة فليكن نيلوا الله وقصه افعالهم بالملك الى نيلوا
 فليكن فقال له الملكة باصلها نيل فليكن في ذلك الملكة

في ثمة الملكة من الغل الخمين
 اكرم ولدي الدنيا بعد جده واسبه وامة اجده هو
 الحسين وقد استاذن الله نعم في ثمنه جبريل فليكن
 فاذن لنا فقال صلصا نيل يا ملكة الله اني ارسل اليك الله
 ربنا وكرهكم وحببتكم وحق هذا الولد ان تحلني معلم الى
 حبس الله واسلكه ان ليل الله بحق هذا الولد ان يغفر لي
 خطيتي ويحبس جناحي ويرزني القفاي مع الملكة المؤمنين
 فليكن وجانبه الى رسول الله تهتوه بابنه الحسين وقصوا
 عليه بقصة الملكة وسلموا مسئلة الله نعم والذام عليه
 بحق الحسين ان يغفر لي خطيتي ويحبس جناحه ويرزني القفاي
 مع الملكة المؤمنين فقام رسول الله فاذن لنا على النسخة
 نالوا نيلوا الحسين فافذه جبريل فليكن فليكن رسول الله

مخرج بها الى الملازمة فخل الى بطن كفة فملاها او كبر او صغر
الشيء او شاعا عليه فتوجه الى القبلة فقال اللهم اني استلك
بحق الحامين ائبني ان تغفر لصلواتك عطينة فخرهم
وتره الى مقامه مع الملازمة العقلية ففعلوا ما في
ما اتهم به عليه فغفر لصلواتك عطينة فخرهم
ورقه الى مقامه مع الملازمة العقلية ففعلوا ما في
حق العقل ثم قال ان قال فقال رسول الله صلى الله عليه
فتمحى به وترج فتمحى فطره الى هدى الحامين بن علي و
رسول الله صلى الله عليه وآله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وانه ليطيح ويحي من الدم ويطلع حتى ياتي بمحمد الامير وعرف
مع حبيب الى السلام صار الى موضع اقول وهو في ذلك
الاخبار بان ظاهر بالاطلاق مع القواعد العقلية الثابتة
بالانسان

بالبرهان من ان العصور لا يصدر الطاء عنه والحق على
ان الملازمة متضمنة من عن الطاء هي قال السبي حقه لا
السبي ما امرهم ويغفلون ما يامرهم وهو صواب على ان
الملازمة عقول محض وصدور المعية مع العقل المحض في غاية
البعد فلا بد من منع امثاله كقصة ما روت وما روت و
حبيب بن علي في ندره طاعة حيث قال انت انت وانما حقا
هذه الاخبار التي في نفسها تنافت وافضل من حيث ان في
ان الملازمة صوابا على ما في بعضها ورواها في بعضها فكل من
الى اختلاف القصة كما وكيفا واجيب عنه باجوبة كثيرة اما
من القضايا بانها قصرة واحدة والاخبار افعال لا بد من
في مجال القاعدة لان الملازمة عقل محض لا يصدر عنه الطاء
ان غاية ما ثبت بالبرهان ان الملازمة من اهل المعية والملازمة

والمراد بالعمه على ما اوخناه في محله في القوة العاقلة
الراعية عن اختيار المعية على الطاعة على ان الانسان
قوة العقل عند على وجه يتغير منه وليس في العمه عن
القوة على المعية والملازمة صاحب محذور فالذي هو
والذي هو على الامور المقدرة وليس لنا ما يدل على ان الملازمة
يجب ان يصدر عن المعية وقوله هم لا يصحون الشبهة
عليك وترجم في حق العصاة وهذا في غاية البلاغة والعق
واعلى رتبة التحريم في اقطاع الرجا باننا اذا قلنا لهم
وعلموه ثم لم يمتلوه لا يتجمل العاصي ولا يرتد الملازمة
لعلمهم عصوه في هذا الامر في اخذه وتقليبه لانهم لا يصحون
كما يكون في جهالة الملازمة بانهم لا يمتلوه فاصاره
بعينه العبدان للدين على التمام الصدور في علم الحاصل
العقل

العقل قسب صدر راعته بالاحتكام لان العاقل في حق
العقل بدون كونه مقهورا بالاداعي لا يفعل صدره
عنه وجوب الاداعي في الملازمة غير متصور ولذا انقل الدلائل
عليهم لا اجل كونهم محل الاداعي فيكونون اوليهم واعلم
الطاعة والعبودية فيتحيل بالامر صدر المعية عنهم
القصة لا يعلم بها انهم صدرت عنهم المعية لان الملازمة
المعية هي القوة اللازمة للطاعة كما قال نعم لا يصحون الشبهة
في الملازمة مخالفة للعبودية وما صدر عنهم لا يكون مخالفة
للامر لما في نفسه ورواها في حق تحيل الامر من الامور المحتكمة
في الاضطرار لان من عن اقتداره كونه متباعا عن طاعة
للقاعدة واما حكاية صلواتك اني هو العقل في حق الملازمة
الروايات ان السبق بعض في قاطبة على ما في حق الملازمة



في عمدة الملائكة

عرض الولاية على الملائكة فقبلوا واما باطنهم وعزيمهم فان
 اللاباط اما في الاول الامر في الاشغال او في الاطعام
 وشمسية الماسورة وعلى التقديم بين الملائكة اللاباط اعصا
 ومخافة العمل القول بالفورية فكيف كان في الولاية انتمزلك
 به فورا فاطمان الامام مع ان الظاهر ان العشق لما يقع
 فماني الحب الذي يورث الولاية وعزيمهم على البصران عزيمة
 ليس بغير فاضل الخالف للعرض ولذا عزمهم على الولاية
 والامر بقبول الولاية كان عزمهم على من قبلها وادراك عزمهم
 للقاصدة على كل شيء من الولاية حتى النار والماء والهوا والياب
 ونفور الخلف فيادون منه خطي القاصد فماني في خط
 الملائكة والاحل يقولان في صغاروت صاوت ما اوله ولولم
 يكون الاضمار للثانية لحيث قلنا ان من احراز الملك بولنته
 وهو لم يملك في جنب القدرة القاصلة ومنه بعد الوحي في
 جبريل الامام على من صدق الملائكة خطا عنه لانه لا يفرق

في عمدة الملائكة

ربا ج فالصواب ان الملك لا يصيب منه العصية لماني
 الذي ذكرناه ان كان مراد القوم من ذلك لا بد من
 ذلك لعدم فرضه العيان الا مخالفة الامر وارتقاء
 وارتقاء اليه في حق الملك على ما عرف غير معقول لعدم خطي
 الشبهة في حقهم فرضه في مخالفة الامر ومخالفة الملك
 غير موعود فلو عزمهم على الشيطان ومن الجبر والامر بالملائكة
 لتوجه الامر اليه فان ملكه ان ظاهرا لا خفيا ان العزم
 خطا يا صبيحة الحكيم وهذا صريح في عيانهم فكل ما بين
 المحرمين ان يملك بها او القول بعدد الخطا قلنا ان الظاهر
 في ذلك كالكلام فما قبل في حق الانبياء ونبوة الطاهي الهادي
 عليه السلام في حقهم وفي ذلك جبر ايان بل اجوبة عن
 الائمة بعين ملكه ان ان ذلك ليس خطا من الطاهي بالحق

هذا هو الحق في حق الملائكة



في عمدة الملائكة

اي مخالفة الامر الذي لم يترك اول الامر من ابتلاءهم السيرة و
 اخبرهم وصدرت عنهم الملائكة في صدر العباد في الامور
 بخذ ربا ج بعد الاول اجل انهم الانبياء والملائكة معبودا
 ومجدا صدر منهم ما ينزلهم عن القلوب ليعلم بانهم غير الملقين
 للمجودية اول الامر احرار عليها له ومنها انهم حركت في الامور
 فالاهبار محجة مما دونه مطابقة القاصدة وليست باخبار احكام
 حتى يعطى بها بل مفاهاة مستواقة مشهورة بل كل شيء في
 العرف في كتب الصالحين وفيه وعاد فطر من عهد الله الحكيم
 ليست من الخطايا الموجبة للعقاب بل ذلك من باحسان
 الدار بسينات القوم في غفارة ذلك بسبب الخطا ومنهم من
 رجع عنهم بغير محنة المحذور ولم يعلم عقوبتهم غير ما هذه النسخة
 الطوسي في كل الصالح من انظر كان معلقا بفارغته ولم
 يخد

مخد في غير بل في لما الى الصدوق وغيره حاله بعد اعطاه
 وروى في المسيرة عيسى عليه السلام في صدر العباد في
 الساء انهم بعد انهم عن مقامه هذا اول ما بان البقية
 في مخالفة الامر والاجاز ان يقال بان عيان الملك غير ما عليه
 بعيان على حراز القول باحسان الملك فلتهم بصدور العصية
 بناء على كونهم مكلفين بتطبيقات محبة الله في عدم صدور العصية
 عنهم غير جبر لان عدم الصدور على وجه الاستحالة لا يستلزم القام
 لعدم العزم في مخالفة ما القاصد ان المراد بالخطا لو كان الرقا
 لو كان ارتقاء ما يقع عند العقل المحرر في مخالفة امر الله في مخالفة
 صدور من الملائكة في حق قوة عقلم العامة ولم يصدر عنهم
 عرف ان ماصد ليس من ان كان غير واجب له بالحق في
 ممكن بعد من الخلف بل واقع والباس في عدم ثبت عدم
 على وجه الاستحالة لعدم مناهة مجازات الملائكة لان العصية التي

في عمدة الدلائل

نفقوا بها فيهم سوا ما يدعون عن مخالفة أوامر الله ورسوله
كما في الدنيا لا تخيل صدور العصفور عنهم وهم تحيل على ما
وسنه بانهم جهة تفصيل الدلائل على الدلائل على وجه الدلائل
يف اما حلي ببالى القاضى في تحقيق للقال الدلائل بعض
الكلمات في المقام حاسله ان ثابت من الضرورة في من بيننا
استثناء وقوع المعصية صدور بها عن الدنيا وليس بين استثناء
بالعصفور وثابتا عن الاختيار او بحسب هبة الله من الله واما ثبت
ذلك في حق الدلائل فغير ثابت وان كان فاعلم من الدلائل
واللهما رجع يمكن ان نقول بجواز صدور المعصية من بعضهم اذا
لم يكونوا من قسم الذين يثبت لهم انما في بعض هذه الدلائل
لا يظهرون بل نقول ان ما في منها واراد على حاله من الدلائل والدلائل
فظهر رد الجاس على العام وكما في الدلائل والدلائل والدلائل
التي على طبقها محال للمقاييس الذين يثبت بل يمكن ان يقال ان جميع ذلك

كلامه

قارة مما يقتضيه الحكم وذلك لان العام ان العصفور معطس
الحكام والقائلين بان الدلائل على غلط الاطلاق والاراء افضل
من الدلائل والرسائل كذا وكذا وهكذا الدلائل معطس على
الفلاسفة ومن يدعي ان معاشرة الدلائل لا بد ان تكون عقولهم
وجوارحهم مفرقة عن المادة في ذاتها وفعلها بما بل انهم متفاوتة
بذلك حاصل كل السوء ولا يخفى ان له وجه الدلائل عرفت ان العفة
بين الدلائل المعصية وبين الدلائل في غاية الاشكال وان التفصيل
بين الدلائل والدلائل كذا وكذا وان صدور المعصية عن الدلائل محال
بالعادة وليس صدور من الدلائل كذا الدلائل فاعلموا
عن صدورهم كذا وان على الدلائل كذا لا يفرقها عن الدلائل كذا
لانه اول من الدلائل بعد صدور من صدورهم وهو الضرورة لانه
وهو فلا يخفى وما في العلم وليس المقام مقامه مع ان ما ذكره من
ان وقوع ذلك لان العام الحاصل ان العامة غيرهم بل العصفور

ما يقرب من العجايبات للذات الانفعال الغيبة التي لا يطلع عليها
الدلائل ورسالة العظماء لا يعقل ان يكون راعيا للائزهم
بل ذلك لا بد ان يكون امرا محسوسا الى بطلع عليه كل ذي حسن
ليكون ردا على الحكماء والفلاسفة على ان افضلية الدلائل بعضهم
من بعض ليس لاجل السجالة صدور المعصية عن الفاسل دون
المعصية بل لما فيها من فائدة الشريعة والاحسن ما ذكرناه
فمعظم انه قد مر ان ذلك الذي اعتلوا الوقائع باهتة
واحدة ولم متعذرة واجاب عنه بان حصيلته انما للتنبيه بعد
ولادة سيد الشهادت عديده معنى ان في كل مرة من مرات
الزوال للتنبيه كان ينزل مع انزال من الدلائل الذين انزلوا
معهم في المرة الاولى وفي كل قضية يكون غاية ملك من الدلائل
التي هي سواها في ليلة واحدة او في ايام متعذرة
قلت اما نقد الدلائل ان كان زعمهم انها زيد من اثنين

كلامه

فغير مسلم ضرورة ان ما في محجور الاضمار ان الملك السعيدة
احد ما ذكره ابن الذي التمس من حصيل ان يدعيه رسول الله
ولم يبين له من مقامه من السوء الى الدلائل بل على وجهه وان يقع
والثاني صلحنا بل الذي علمه حبيب الله النبي من الجزية وتسمى
ذلك بالقطعة والقصة واحدة واليوسف في الحيلة تحلفه
وبذلك الصبح خفي على من تتبع في الحيلة وفي مرة واحدة حصل بها
الملكين احدهما بالهبة وثانيهما بالهبة والتمتع وكلها في وقت
تنبيه حبيب الله والظن ان حصيلته انما للتنبيه مرة واحدة لا
مع ان الزيادة من المرة لغزلة تحصيل الجاسم ان كان يفر من الحكم
حضورا عند تولدة من الدلائل كل مرة لا مرة واحدة
او اعلم امر لا يخفى والظن ان الزوال للتنبيه كان في اليوم
الابيض الزوال اطلاقا في الكافي عن الحسن بن محمد قال سئل
الرضا عن التنبيه بالولد متى سئل لما سئل لما ولد الحسن بن علي

بل جاء من اليهود حيث دعوا اليهم في نزل المطر فمعه
 معه فمعه كيف كان فظاير بعض ما ذكرناه ان تسمية الحسن
 انما هو في اليوم السابع من الولادة بل الرواية صحيحة في ذلك
 ويؤيد ما روايات احمد كرواية ام سلمة والدخول بالولادة
 مشرت ذلك كون اطلق وقتها لا في العقيقة في ذلك
 اليوم وان الامر للبدن يكون في زمان واحد وعلى من
 كون التسمية قبلها لم يكن التسمية شي قبل ذلك فمما ذكره
 الماتون اباي من ان اسم الحسن كان حمزة والحسين صفي
 انما هو بذكره العاصم كالجانب وامن فان ان عليا من
 الحسن حمزة والحسين صفي فاذع رسول الله عليا وقال قد امرت
 ان اعين اسم ابني هذا فقالوا يا ابا عبد الله رسول الله فقال فقال
 والحسين وهذا ما تراه مخالفا ورر من اني لابل اليك النبي
 (الظاهر)

في ان الحسن
 في ان الحسين

الظاهر ان بعض من الاعتبار للامم لا يعقرون بفعل كذا
 صريح في ذلك انما هو في معنى ان لازم ما ذكرناه ان يكون
 اسم الحسن باقيا على ما عليه في زمان قوله الحسين وهذا يعقل
 وكذا ما قبل من انه لما ولد الحسين اعطيت فاطمة وحفصتها
 فطلب رسول الله منهما فطلب يانبيه فطلبها بهما صحفها
 ويجعل الله في ايهام رسول الله انما يعقرون كما عرفت من ذلك
 ذلك من الاسرار التي لا يعقلها الا الله واهم في قول الولد
 بل في بعض الروايات كما في الموضع عن ابي عبد الله قال كان رسول الله
 ياتي من اصحابه فمعه في اخوانهم يقولون فاطمة لله محمد بن
 ابي الفضل بن عبد الله كان رسول الله يدخل في منى فمعه ما يقر
 ومنه جعل له في ذلك من فاطمة في ذلك اربعين يوما وابنته
 فثبتت من رسول الله وعن صفية بنت عبد المطلب قالت لما

كان في مكة
 كان في مكة

لما سقط الحسين من سوطه فمعه الى النبي فوضع النبي
 في فيه واقبل الحسين على ان رسول الله عقيقا لثمنت
 احب الله رسول الله يعقرون الابناء وعمل يدنا فمنا الى ما
 روده عن زوجة العباس انما قالت يا رسول الله راي في المنام
 كان عصرا من اعفانك في حجر فقال لك في فاطمة خلاص
 فتكفيله لان ذلك رغبة من المرام اثبات كذا صفي
 والتعذير من الاصح لان تلك الكفاية من الحسن ولما الحسين
 فكفيله ام عمن روى ام الحسن عبد الله بن زمان عن ابي عبد الله
 قل اقبل حين ام امين الى رسول الله فقالوا يا رسول الله ان ام
 امين لم تنم البارحة من الهام لم تنم لي حتى احببت قال فمعه
 الى امين فمعه فقال لها يا ام امين لا اكل العنكبوت من جملتك التي
 واخر من انك لم تنم الليل فمعه امين فمعه فمعه فمعه فمعه
 الذي الهام قالت يا رسول الله راي في المنام فمعه فمعه فمعه

في ان الحسن
 في ان الحسين

لها فمعه على رسول الله فقال رسول الله فمعه فمعه فمعه
 ان انما فمعه فقال لها ان الرواية البيت على ما في فمعه فمعه
 رسول الله قالت راي في المنام فمعه فمعه فمعه فمعه
 في بيتي فقال رسول الله نمت عينك يا ام امين فمعه فمعه
 الحسين فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه
 ولدت فاطمة الحسين فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه
 راي في المنام فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه
 ولدت في بر رسول الله فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه
 بالخامس والحول يا ام امين هذا تاريل رويك فمعه فمعه فمعه
 ان رسول الله في الثالث من شهر ربيع الاول فمعه فمعه فمعه
 ولم يسمع قبل الاربعين لئلا من غير النبي وكان فمعه فمعه
 نعوذ وكان عيسى من الولادة فمعه فمعه فمعه فمعه فمعه
 بنت

بعث الحسين بن عيسى بن علي بن ابي طالب قال قلت لعلي بن ابي طالب
 من مطلق اسمه ولست في كتابي قال النبي يا علي قل ان ابي فقلت
 يا رسول الله انما لم تنطق به بعد فقلت يا علي انت تنطقين ان الله
 نعمت نطقه وطهره اقول ان كان ظاهرا لك الاخبار ان سقوطه
 من مطلق اسمه الا ان الحق ان الله لم يزل يحرم من ابي وامه
 فقلت عبرت العجرات لم تكن رسول الله والاسير من محمد
 الاسير وقرى ان مريم ابنة عمران ولدت عيسى من تحديها
 والذين وفي اهل الجاهل وحدثني عن ابي طالب ان كتاب الله ان
 وفي كتابه اقول وفي ابي في نظري كيف كان للدين في الجاهلية
 المرحلة الثانية في مدة عمره فقلت له يا علي من اهل الجاهلية
 ان الحسين بن علي بن ابي طالب سعادتين سنة واشهر علي بن
 انها خمسة بغير حساب كان مع رسول الله سبع سنين ومع ابي طالب
 سعادتين وبعثني ابي الحسن سعادتين سبعة وكانت فلاحته
 عشر

في كتابه اقول وفي ابي في نظري كيف كان للدين في الجاهلية

في كتابه

عشر سنين واشهرها عن اعلام الوري وعلمنا هذا الزمان
 . اسماها بالنظر الى ان ابن الحنفية لم يولد عن ابي عبد الله
 . بانه معنى وهو ابن سبع وعشرين سنة في عام التيس من الهجرة
 . وبالنظر الى ما رواه الشيخان الثوري عن جعفر بن محمد بن الحسين
 . الحسين بن علي بن ابي طالب في ثمان وعشرين سنة وعيسى بن علي اولى
 . الله اية ان المدينتين في الزمانين غير محمولتين على حقيقة ما
 . بعد ما اخطاه ان التولد في الشعبان والقصص في الحرم للدين
 . في الحسين سنة ناقصة فلا بد ان يكون زائدة عن سبع وعشرين
 . بقية الله وناقصة عن ثمان وعشرين بقية ما في الدين
 . المدة الاولى ناطقة الى السنوات الكاملة من غير ما اخطاه
 . الزائدة الغالب الباقية الى الامار في الثانية ناطقة الى المطلق السبع
 . واليك كانت بعضها ناقصة وكلها ما في المدة من ثمان وعشرين
 . لا يمتد بغير محمول في الزيادة والفقهاء من هذا المذهب في هذا النقص

في حق من مضى من عمره خمس سنوات واشهر مثلا انه ابن عيسى
 كما يصح ان يقال بانه ابن بنت ابي جعفر ما اذا كان المقصود
 . عند يوشى على الوجه الذي في المقام كذا كذا الا ان الاربع
 . بيان الامانة والحق فاقول بحسن وعيسى بن عيسى فقلت
 . وعيسى بن علي قال لا اصف هذا القول في حق من كان من الناس
 . ومفقه البصر واما يوم فاته فهو يوم الجمعة على الارض الى
 . الدفن فقلت حقنا ان الله انما قتل يوم الجمعة فقلت من
 . الحرم سنة احدى وعشرين سنة ولست وعشرون سنة وعشرون سنة
 . قتل يوم السبت وروى في ذلك عن ابي جعفر الفاضل بن الحسين في ذلك
 . ذكرناه اوله في الاربع فاما ما نقله العامة انه قتل يوم الاثنين
 . فباطل مروي قالوا بل روايت وكان اول الحرم الذي قتل فيه يوم
 . الاربعاء اخر جنازة النبي صلى الله عليه وسلم من سائر النجاشية ولذا
 . كان كل من ينجو ان يكون العاشر من الحرم يوم الاثنين اقول
 . ورواه

في كتابه اقول وفي ابي في نظري كيف كان للدين في الجاهلية

وذكره ابن الحنفية في يومه ما ذكره في التوفيق وغيره من
 ان ورواه بذكره ان يوم الخميس وهو الثاني من الحرم كما في
 ما حكى عن المفسر في النافذة قال في سنة في يوم الاربعاء
 او يوم الخميس بذكره في الثاني من الحرم والظاهر ان
 ان وروى يوم الزوال الذي يكون الخميس يوم اول الاربعاء في ذلك
 اشارة الى يوم الخميس الذي التولد له عليه فقلت ان الله
 بعد جعفر ما اخطاه في كتابه اليه المانع عن الزيادة وتعلقه
 الزيادة في كلامه في تخلف عند قوله الى ان التولد له في ذلك
 وفي ذلك يوم الاربعاء ولا يخفى عن الله ان ذلك لا يمكن في
 الورد ولكن كلامه في تخلف هذا في قوله في الحنفية في ذلك
 في سنة الكتاب وساروا جميعا الى ان التولد له في ذلك
 يوم الاربعاء وهو يوم خاتمة الكتاب وساروا في ذلك
 وساروا ان هو من ابن علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين

في يوم فطر
 تسع مضيق من الحزم فلا يكون الشهادة يوم الجمعة
 لان العشي التي استعمل الامامة للعبادة كانت عتبة التاج
 منه كما ياتي في التفضل انفسهم مع ان تروا القبال للرجال
 القتل بها وان صحبة المقاتل انما هي في مقام شرح الحال لل
 تحقيق للمقاتل انهم بيان الاحوال على سبيل الدجال كما لا يخفى
 واما يوم الاثنين فمخبر طالع بالبين الحشر وهو يوم مبارك
 انه ما حوز من اللذة قاله ابن ابي عمير باسناد عن ابي
 عبد الله الصادق قال مضى ابو عبد الله الطين على منامه يوم
 ابن سبع وخمسين سنة في عام السمان من الهجرة يوم عا
 كان مقامه مع خده رسول الله سبع سنين الا ما كان يبينه
 وياين ابي محمد بن سنان قام بعد من احبته الحسن بن
 سنان فكان مع سبع وخمسين سنة الا ما كان يبينه
 من اجل وخبر يوم عاشوراء يوم الاثنين ولا يخفى ان ذلك اجاب
 شرح

في يوم فطر
 شرح الاحمال قول الصادق لما سئل به قوله فطر يوم كذا الا
 ينتج قضاء فطره فغير يوم عاشوراء الا عنه لا عن الامام بل من
 الروايات ان الاثنين ليس يوم عاشوراء قال الرضا في روض
 ويوم الاثنين يوم فطره في يومه وما اصيله محمد الذي
 يوم الاثنين فطره في يومه وما اصيله محمد الذي
 الحسين وتذكر بآب ابن مرزبان وثام به الاحتكام صاهل
 تذكر بهما في اليوم عموه القلب كان محشره مع الذين
 صوته الزك جبار ولا ينبغي مثل جبر اما يوم السبت
 قال به تحيا الفقيه ابن شاذان يومه في يومه بالعباد
 عليه لما ياتي انفسه من الصادق انه قال وقت صلاة يومه
 جات البيضا فقه من الجن واستغفروا قال في يومه
 يوم عاشوراء وهو يوم السبت وايضا في كامل الزيادة عن ابن
 ابن

عن حسين ابن ابي العلاء والذي رفعه اليه العرش لعله
 اوج بان احما لطيفين لا يشقون رجلا ولا يرون حلا
 تعدي به هذه الامامة اعتدت بنوا الصرا في يوم السبت
 وقيل يوم السبت يوم عاشوراء قال في الجار في يوم
 عاشوراء هذا هو الحسن بن علي بن فضال في يوم
 السبت ليس من ستمائة وصاله بدل اصل ان النسخة قبل باليا
 مع ان النسخة قبل باليا فتم وتكون من العدم في مثل القام يفي
 روايته واحدة اي ما رواه المعبد من الصادق بان الحسين قال في
 الجنب والكن محضون يوم السبت وهو يوم عاشوراء الذي في اخر
 ولا ينبغي بعدى مطلوب من الا وني والاطني وباب راسي
 الى زيد لم منه يعلم ان اسلام اركان الدين في اخر
 كما ياتي قضية العلة في ذلك اليوم عند الجماعة عند
 الروايات التي هي ان ذلك اليوم من خصائص الجماعة
 ولذا

ولذا انقل ابن محمد انك قد اتممت العلم فغير ما قبل كماله
 ان يومه كان معلوم له ويكر ان رزين على يومه في
 الى الروايات الواردة في يوم عاشوراء وولكن انفسه
 بعد صلاة العصر فما عن غير الشوب ومضى قبل اليوم
 وهو يوم السبت العاشر من المحرم قبل الزوال للامامة فان
 قبل ان بعد ما ذكر من اول شهر المحرم كان يوم الاربعاء
 ابن سعد في غيبة الحسين تسع مضيق منه وما امره من
 عند جماعة حصصا كون الاول اربعاء للونه مخفان الزه
 المعنى لما ذكر في قال بان القبال بالحسين عن الامام يوم
 عاشوراء ولا زمة ذلك وقد عرفت وهههه ولما الاربعاء
 من الايام الامامة في العترة في الطيات ولعل ما ذكرها
 منت القول يوم الجمعة من بالبلل لازم فتم المرحلة الى

هذا هو الحسن بن علي بن فضال في يوم
 السبت ليس من ستمائة وصاله بدل اصل ان النسخة قبل باليا
 مع ان النسخة قبل باليا فتم وتكون من العدم في مثل القام يفي
 روايته واحدة اي ما رواه المعبد من الصادق بان الحسين قال في
 الجنب والكن محضون يوم السبت وهو يوم عاشوراء الذي في اخر

في اولاده
 في ذكر اولاده وازواجه والاخلاق فيها كثير فقال ابن
 خنابل له سنة بنين وثلاث بنات على الدلالة مع
 ابي علي الاسم سيد العابدين وعلي الاخير محمد وعلي بن
 مع ابي جعفر وزينب وليته وفاطمة وبنو قال ابي جعفر
 الغيرة للثاني اهل الدان الاصح ما في القام ما ذكره فينا
 المفيد الجاني بن الحافظ بن عبد العزيز بن سنان اولاده
 سنة على بن الحسين الابن لابي جعفر بن محمد بن جعفر بن
 بن محمد وعلي بن الحسين الاخير قتل مع ابيه بالطيف وامه
 ليلى بنت ابي رافع بن مهران بن مهران بن مهران بن الحسين
 وامه فضايلة وكانت وفاته في حياة الحسين وعبد الله بن
 الحسين قتل مع ابيه جعفر بن محمد بن محمد بن محمد بن
 بنت الحسين وامها الربيع بنت امر القيس وفاطمة بنت
 الحسين

في اولاده
 الحسين وامها ام سحر بنت طلحة بن عبد الله بن جعفر بن
 الحنان بن ذريح بن الحسين بن علي الاخير وامه ام ولد وكان
 افضل الناس زمانه اقواله صالحة الجارية قتل الماني
 علي بن زين العابدين حيث قال علي الذكر وعلي الاخير قتل
 في سنة الزانية على الذكر والصحاح العابدين من اولاده ثلثه
 كما ذكره الدين وزين العابدين بن عبد الله بن مهران بن
 بن محمد كمال الدين والجاني بن اربعة قتل في البحر ما رواه
 الجاني بن العبد اما ان قاتل الاخير بن محمد بن الحسين
 الذي ذكره علي بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن جعفر بن
 المقبول في جميع الناس كما مضى عن جعفر بن محمد بن الحسين
 الحسين بن العوف احد بني علي بن الحسين الابن الثاني بالاسم
 اللامق حيث لم يزل الاخير بن جعفر بن عبد الله قال ان السيل
 من الاخير من العلبيين بل على بن علي بن الحسين بن علي
 والاخلاق في ان السن العلبيين بن اللامق ولد في القيد

في اولاده
 قال للعبد علي بن الحسين الذكر ابو محمد اعني الشريف اما
 بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن
 وسبا له ان لم يصب له ليل الا ان له بنتين بطلت احدهما
 المدعوة بن بنت علي القاتلة الصغرى التي بقت في
 العائنة وثانيها المدعوة بكية وهي القاتلة الكبرى وام الاول
 ام السحر وام الثانية رباب وعلي الصغرى بنته ابنيها
 لان الحسين لفظ صبي بجوي بن علي اولاده ذكره اوانا تاسمها
 حقا فانما بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن
 عليا وعليما فقال ابي ابي عليا بنته بنتي باسمه مزل او سالي
 ابني ان مازاه كمال الدين وغيره من ان من ابنه الحسين
 محمد وجعفر وعبد الله بن علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن
 كما قال بعض وجها بن محمد بن علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 ابي عبد الله امور منها التجار بقاها في مدة شيفه عشر من
 بن

اولاده
 من غير تولد ولد منها واحاى عنها ابي عبد الله بن الحسين بن
 ابي عبد الله ذكر اولاده عن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن
 التواريخ والسير في حالها وبقاها في الدين بن جعفر بن الحسين بن
 عنها وعمر بن ام السيرة فاطمة الصغرى بن جعفر بن الحسين بن
 في رافعة الطيف بن جعفر بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن
 الفرج من انه خرج غلام من مكة اللطيفة وفي اذنيه قرطان
 يتنهد بان وقتله ان بن شيبه فقاتلته بغير بارية شطرا
 ولا شفا كالمدهونة وساقيل بعض من انهارا كست في الحسين
 واضح في الكرات وصارت خلايا وانشال الامور الغر الرافعة
 مع ان علي بن الحسين كانت عمته بن جعفر بن الحسين بن الحسين بن
 اولي به واعدان كبر هذا الغلام من اولاد الحسين بن علي بن جعفر
 مازاه وعلقه على الاخير بن عبد الله بن علي بن الحسين بن الحسين بن
 فاشتهت

اولاد
فاثبت اسمع ان للبرية على اساتذجات الحاشية
غاية العبد كيف كان في حقيقته غير بالبرية في حقيقته بل بالعلم
كما في كون زينة غير كنهية فاطمة الكبرى او الصغرى واطمة الكبرى
في المدينة عينا لا في غير بعيدا تكون زينة كنهية فاطمة
بلحاط مذكوراه بان يكون الحاشية قد سماه اولادها باسمه
ويدعوهم باسمه وان لم يذكر ان زينة اسم والاعقاب كما انه لم يذكر
لحمدها في الاسماء والاصح في غير بعيدا ان يكون حمدا لاسماء
ويقول ان عليها الاسماء ولقد مر من عدة على ابن ابي طالب في سنة
ثمانية وثلاثين على الاحج قبل شهر رمضان فبينما هم في دارهم
التي تحتلها بالبرية في هذه الوقت قال صلى الله عليه وسلم
بانتم كما فعل رسول الله بالحنين وبعيد في الولد اسمع
حيوة يحيى بعد العونية فلا بعيدا يكون باسمه محمد الا يوم
ان يوم ثم يذكر كما هو في حقيقته او يدعو بالعام والخاص
يعلى

في سنة
ثمانية
وثلاثين

اولاد
يعلى الله عز وجل عن بعض روايات طحا عن بعض فكل من ملك
الدعوة بعد تولد على القول فتدبر كيف قال في حقيقته
حقيقة طحا المتصدقين لبيان توارث الدعة من اجدادنا
غيرهم ان ولد الحسين بن علي ثمان وثلاثة سنون احدى
سكنية وتدعو ابنا فاطمة الصغرى ابيهم وقايتة فاطمة الكبرى
ولم يذكر زينة غير اسمها بل اسم فاطمة الكبرى في حقيقته
ولم يذكر زينة في كمال غير سكنية والفاطمة المذكورة في اجدادنا
الواقعة كقوله قالت فاطمة بنت الحسين كذا ولدنا في حقيقته
كذا اسمي سكنية حقا فزيرة ان احد من السرخس لم يذكر
اربع سنات اثنتان من فاطمة احدى ما في المدينة والبرية
في كمال بل قد يقال في حقيقته فاطمة وقد يسمى باسمها الطاهر
كسكنية في حقيقته كما لا يخفى على المتبحر ولما لا يكون في كماله
بن الحسن

في اولاد
واما السنون فممن ثمة على الاثر المفقول وهو عليه السلام والبرية
يوسف بن غانية عشر في الحاشية في السنة الثامنة فافعل
بانه ابن سبعة عشر عن صفان ملاك من حجة الناحية وعلى الاثر
المذكور بعد الله وهو رضيع على الاحج رواية وحكاية وعلى الاسماء
بقية الله وحاشا له وهو على الظاهر للعقد على ثلثة وعشرين
او ثلثين وعشرين نبأ على ان واقعة الطف في السنين من الهجرة
او احدى سنين وثمان واولاد ثمانية وعشرين على الاحج
الا ان الحاشية في الكتاب بعد ما كتب في القبا من اسما
لمنهم واسم محمد الباقر كان من اسما فاطمة وعشر وهو بعد جدا
حضر ما في السنة لان الباقر في تولده في واقعة الطف فكلان
ولم يذكر ما ذكره من انه كان موددا لكن تاريخ اولادنا
سنة ثمانية وعشرين كما هو الاحج او سبعة وعشرين فكلان
سنتين وعشر ثلثة او اربعة ولعل عشر من زيادة النسخ او هو
الكتاب

في سنة
ثمانية
وعشرين

في سنة
ثمانية
وعشرين

اولاد
الكتاب والاول من مقلد الن من امكن للقلد كما هو عليه
الطهار مع حجة واسم حضر ما على القول بحضره في الواقعة فحق
توارد على من اسما طحا في عدة من الكتب عن بعض اصحابنا
ان ابا جعفر قال اني كان سبطا بهموم مثل ابوه وكان في الحجة
وكنيت ارجو اليها كيف يتلفون معه وتبعوه بالاشتد
على الميمنة مرة وعلى السب مرة وعلى القلب مرة ولقد ذكره
رسول الله ان يقتل بها الكلاب ولقد قيل بان سبطه البنين
والحنين والعوا ولقد اوطوه اهل بيته الكلد في الكلدان
كان في الحاشية لاهل بيته عن مناسبتة بها حال الامام
الا ان المرام ان الاسماء لا يكون حقا راحة والكد لم يكن
حاشية في حقيقته الطغلة لاهل واثبات كنهية عليه ويا في انه
قال على ما ينبغي لم يسم من المحدث كذا ان اذ انت هذا
مع ان بعض المحدثين وجروا في حقيقته حيرة هذه الميمنة

اولاده

نعم انه قال كان لعلي الاصل المقتول اثني عشر سنة فان كان
مراده علي الاصل فباتفاق اهل التواريخ والسير بالبحر ان عمره
ثمانية عشر او سبعة عشر وان الذي هو الدلائل انما هو من اوصاف
خمس مئة محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب النعمان السني وبقيا منها
وان كان مراده عبد الله بن علي بن ابي طالب فهو من ولد ابي طالب
باتفاق الناس ففي الاحتجاج انه لما بعى فزرايين من احد الد
ابنة علي بن الحسين وابن ابي الرضا اسمع عبد الله اليان
والظاهر ان مراده ذلك لما هو له فيقول الزيد بن علي الاصفه
انه في يوم كرام ابن بيع سبعة منهم من يقول اربع سنين فتم
فيه من قول من قال بان علي الاصفه وعلي الاصل من بابويه وعلي
اقتد من قول ابي الرضا حيث قال في خلاص من ذلك ان الذي سني
وفي اربعة درتان وهو من عمره فجل يلقى بجنا وعال وقرطاه
بين

بينه بين اجدج عليه هاشمي بن شيب وقتله فهارت بن ابي
سنان اليه ولا سقا كالد هو شيبه وذا الكساة يقال بان علي
من الحسين قتل كذا في قصص العلماء واما الثاني من ان
ام علي الاصل ام ولد وقال ابن ابي عمير في القصة انه ايضا
هو لان ام الاصل من بني النعمان يقال بان من قال بان
ام ولد لان بعثت امه فلي بعضا من اهل البيت فليهم الولدان
الذين وان من قال بان امه سلامة لعلي سلافة بالقدس كذا في
بعضه كان لها اسم وقيل مولود عن الودع فليهم من اسما
فهم والادراج ان امه شارة بنان المسخرة بنها بنو بامر علي
اسم فليهم انما لا يروى في الفرس الى الدانية وادراج ان
يلعب النساء وان علي الراجل عبد الوهب وعمره علي ان علي العمل
والضعف والرجل البني الطوائف وقول السج على النور فقال
امير المؤمنين ان النبي قال ان من اكرههم قوم هو الداء الفاسد على

في اولاده

فقد القوا بين السلام وافتق من اهل البيت في يوم كرام
فقال المهاجرون في الدار فليهم هذا فقال كذا في احوال الله
فقال اللهم انهم قد هربوا مني وقلبت واغتصب فقال عمر
سبح الفاعل علي بن ابي طالب في قصص عن بني الايام وروى جماعة
في بيان المكون ان بيتهم من فقال امير المؤمنين في يوم كرام
لكم من قاتل اهل البيت الى محبة بنها بنو بامر علي فليهم
بالقول فليهم فقال امير المؤمنين قد مضت في الاحتجاج
بعد الكون وروى في احوالها فاعاد القول في الخبر فقال
ليست من بعد علي بن النور الطلع والشارع الا مع الحسين
ان كنت محبة فقال امير المؤمنين لمن يخاف من ان يكون ذلك
فقال ثامر امير المؤمنين هذا يفي بن اليان ان يحل في طلب
فروجه من الحسين فوالت منه عليا واعطى اخاه الحسين ابني
فاولدها القاسم بن محمد فليهم هذا فليهم انتهى كلام المناقب
لله

في فضائله

لكنه كما ترى وبالجملة ليس في تحت الفضيل طائفة في احواله
احصائه في بيان احوالهم في تالي الطفوف من وحياته ثم
المرحلة الرابعة في فضائله واول امه عند الله وعند رسول الله
احصاها عند الله وعند رسول الله واحدة زينة لعنه
ففي الاحمال الصدوق باسناده الى ابي عمير قال قال رسول الله
اذا كان يوم القيمة زين عشرين عالما من أهل بيته ثم يرقى
بمنه من نور علمها مائة ميل فيوضع احداهما من بين الكون
والآخر عن يمين الكون ثم يرقى بالكون الحسين فيقوم الحسين
على ارجل الحسين على ارجل الحسين بين الربيعا من كرامته في الله
فليهم ما روي في المناقب عن عدة من كرامته فليهم كل واحد
عن زيد بن علي عن ابي عمير قال قال الحسين والحسين من متفقا
وعنه من الحسين فليهم ما روي في المناقب عن كرامته فليهم
فقد الله نعم الله في الدنيا ان زينب اركانها بالحن والحسين

فما استكما تخيل العروس من فراغ عتبة بيتك الحزن ان من
 اركانها فادع الله فقم اليها اني قد رخصتك بك يا اهل
 من ذوات الجنة من رايك انك من عتلة انه سيد شباب اهل
 الجنة مع محمد بن علي بن ابي طالب واولادهم ومنه لا يشاهد من عتلة
 عن النبي انه خط اليه لم يخط اليه من قبل الا عتلة من
 الله فقم ان يعل على النبي بن الحسن والحين سيد شباب اهل
 فقال هو اهل البيت شباب اهل الجنة من الاولين والآخرين
 وقال رسول الله اهل الجنة ثلثا كلهم ومن فضل ان النبي جعل
 نوافل العرس من ارضه رعات نكاح الاولاد من نكاحه كونه حجابا
 عنه كبره اسناده الى عبد الله بن علي قال قال رسول الله
 لقد اهلني هذا ان العلامان في الجنة والحين ان اهل
 اهل ابلان ان ربي امرني ان اجمعها واحب من غيرها والحين ان
 من المؤمنين قال قال رسول الله يا علي ان لكل شي موضع من القلب
 وما وقع

سنة

سنة

فما وقع موضع هذا من العلامان من قلبي فخطبت يا
 رسول الله كل هذا قال يا علي وما حق عليك ان الله امرني
 بجمعها والي ان ذر الفداء قال امرني رسول الله بجمع
 الحين قال ابو ذر راي رسول الله يقول الحين من علي وهو
 من اهل الجنة والحين في رايها حله عالم بلقوصه النار ولو
 كانت ذنوبه من كل عالم الا ان يكون ذنبا يحجب من الامان ولو ان
 فلي من مرق قال قال رسول الله الحين مني والامن مني احب
 الله من اهل بيتا حين سبط من الاسباط والي اهل البيت
 انه خرج من عند رسول الله الطعام على اليه فلا يبيد عليه
 مع الصابغ فاستقبل النبي امام القوم ثم سبط النبي يده به
 فظف النبي يده بها وهو صابر فوجعل رسول الله يدها حلي
 اخذ فحبل احدى يديه تحت ذنبيه والاخرى تحت فقاؤه فوضع
 فاه على يده وقبله ثم قال حين مني والامن اهل من اهل بيتا
 حين سبط من اهل

فما وقع

والحين من علي قال قال رسول الله من اهل الجنة والحين واليهما
 واما ما سمعني في ربي يوم القيمة عمر بن الرضا عن ابيه عن علي
 الى الحسن اقبل بنظر الى ما قرب اهل الدارين الى الله فليقل الى الحين
 ومن عتلة ان كان كنيما يقبله ربيته مثل الراجلين وكان سمع
 لغاطمة ادعى الى امي فبشها وبعثها اليه ويقول لعلي انك
 يا ابا الهيثم قال جابره سمعت رسول الله قبل موته ثلث يا ابا الهيثم
 يا ابا الهيثم او صليك ربي اني فغن فلي ينفذ لك في الله خليف فليكن
 زج عن كف الفقه عن ابي اسحق عن ابي عمر قال سمعت رسول الله
 يقول الحين والحين ربي اني فوجبت رسول الله جال وهو له
 غلامان يا غلامان وسمي قبل بالامرة وينداه في فادرا امانا فليقل
 ذلك امسكوا عن كلامه حتى يقضي وطهره منها ويا علي فليقل
 سب عليه يا ابا محمد فليقله وسمي بعد ذلك ما فليقله
 فليقله انما فقال انما انا النبي وانا اخي وابن عمي واهل البيت
 الى ومن هو سمع في ربي ومن فليقله فليقله ومن اخبر

سنة

سنة

لحس وخرجني في فليقله لعلي يا رسول الله من فعلك بها
 وحك بها فقال الى اعدائك اهل الجبل اني لما عرضني الى النساء
 ودخلت الجنة انهم سمعوا بهيت الى الخوة في رايها الجنة فليقله من
 طيب رايها فقال له من رايها فليقله من رايها فليقله من رايها
 من رايها وازكي رايها قال فليقله من رايها فليقله من رايها
 وانا لا املكها فليقله يا ابي جبريل ما رايته في الدجاء الى الله
 من رايها فليقله فقال له يا محمد اني سمعها من رايها فليقله
 فليقله لا املكها فقال له يا ابي جبريل ما رايته في الدجاء الى الله
 الى الدارين من فليقله فليقله من رايها فليقله من رايها
 وساعتك فليقله من رايها فليقله من رايها فليقله من رايها
 اشوا من فليقله فليقله من رايها فليقله من رايها فليقله من رايها
 انين فليقله من رايها فليقله من رايها فليقله من رايها
 ابي جبريل فليقله من رايها فليقله من رايها فليقله من رايها

فما وقع

١. مشوقني الى نيك الشجرتين فقال لي يا محمد اذا شئت الى
 الكلا من غرة نيك الشجرتين فشم الحسن والحسين قال فحمل
 النبي عليا اثنان الى الشجرتين فشم الحسن والحسين ويلمحوا
 صدق اخي جبريل ثم يقبل الحسن والحسين ويقول يا احماني اني
 اود ان اقاتمهما حيرتي بهما طمحيهما بياضتي من الدنيا
 فتعجبوا له فقال النبي للحسن والحسين ومن فضلكم ومحبته اليكما
 اياه انه يحمله مع وقار النبوة على عاتقه من ارفع جامعه
 وعن ابي هريرة قال خرج علينا رسول الله يوم معه الحسن والحسين
 هذا اعلى عاتقه وهذا على عاتقه وهو يلثم هذا ثم يذم هذه
 مني انتم يا اطفال له رجل يا رسول الله انك الخ ما فقال من هذا
 فقد احبني ومن الغيرة ما فقد الغيرة وعن السعدي في الغيرة
 عن محمد بن الخطاب قال رأت الحسن والحسين على عاتقي رسول الله
 فقلت

من فضلكم
 فقلت نعم الذي سمعنا فقال ولعمري الفارس بما وعى مني
 عن النبي انه ركب الحسن والحسين فحملهما وخالف بينهما ايديهما
 وارحلهما وقال نعم الحبل عليهما علما المنع عن الحسن والحسين
 عن النبي انه كان جالس فاقبل الحسن والحسين فلما ركبهما
 النبي قام لهما واستبطا بروعها اليه فاستقبلهما وعلمهما على كفيه
 وقال نعم اللهم صمهما طمحيهما بياضتي من الدنيا وابوكم اخيرا
 منكما وعن جابر قال دخلت على النبي والحسين علي ظهره
 وهو يحمله لهما ويقول نعم الحبل عليهما ونعم العلما لان الله ما وعى
 ابنه بنحوه قال رأت الحسن والحسين ركبان ظهر النبي ويقولان
 حاملنا ويقول نعم الحبل عليهما وعن جابر قال دخلت على رسول الله
 وهو يحمله علي اربع والحسين والحسين علي ظهره ويقول نعم الحبل
 عليهما ونعم الحبلان انما وعى من ابي هريرة دخل الحسن عليا وابي

من فضلكم
 ساعدني فادركت ظهره ثم جاء الحسن والحسين فركب ظهره مع اخيه
 ساعدني فقل علي ظهره فحملت واخذت منها عن ظهره وعن الباقين
 من بعد ان النبي كان يصلي في قبة والحسين صغيرا فركبته
 فكان النبي اذا سجد جاء الحسن والحسين وركب ظهره ثم حمل عليهما
 فقال حمل عليهما فاذ الرسول الله ان يرفع راسه اخذته فحمله
 الى هاتيك فادركت ظهره وقال حمل عليهما فقل عليهما فقل
 حتى فرغ النبي من صلوة فقل بوجهي يا محمد انتم تسفلون الهيا
 ما لا تسفلون فقال النبي انما كنتم تسمعون بالذي يروى عن اخيه
 قال فاني اؤمن بالله ورسوله لما رايته من عظمته وعن
 الطبراني باسناده الى سلمان بن عبد الله قال لما حمل النبي عليهما
 ام احب فقال لا رسول الله لقد ضل الحسن والحسين في ذلك
 عند ارتفاع النهار فقال رسول الله لم يزل عليهما فقل انتم
 كل رجل نجاه وجهه واخذت عمر النبي فلم يزل حتى اتي في الجبل
 فاذ

من فضلكم
 فاذ الحسن والحسين ملتزمين كل واحد منهما صاحبه اذا
 شجاع قائم علي ركبته يخرج من ركبته النار فاسرع اليه
 الله فالتفت مخاطبا لرسول الله ثم ان سجد فقل عليهما
 نعم الحبلان فارق بهما وجهه ووجهها وقال يا بني واهي انهما
 انهما علي الله ثم حمل احدهما علي عاتقه الاخر والآخر
 عاتقه الاخر فقلت طوبى لهما انهما نعم الطيبة مطيتكما فاك
 رسول الله ونعم اللذان هما وابوكم اخيرا وعن ابنه وابي
 اخري فزال جبريل واخذ الحسن والحسين وحمله فانا بعد
 فيقولان فيقول الحسن حملني جبريل الى الارض ويقول الحسن
 حملني جبريل الى السماء ومن فضلك ان النبي حمله شاعته ووجهه
 وكان يشبه رسول الله من راسه الى صدره بل كان انبأ الناس
 برسول الله علي صاحب المناسفة عن اعلام الرزي ان قلته

من فضلكم

من فضلكم

في فاعله ووجوده
 من مقرر اسما الحق ونقول ان الله اياك يا حسن ونقول الحق
 انت شبيه بادي لست بها على تحملها ذات يوم الى السجدة
 يا رسول الله هذا ابنك فوز بها شيئا فقال هو لما الحسن طه
 هبتي وسودي واما الحسين فان له جبري وجوري والحق من
 هنا يمكن ان ينقل الى الله وحده فاجاب الله من الجود والسخاء
 بعد بهر ان الله اعطاه في العالم حق جوده ومن فطرت سبحه
 لما في سجود وعمر عن كتاب الله الجالس ان الفزق اتي الحسين
 لما احمر به من ان يعين المدينة فاعطاه اربعة دينار فقبل
 له انه ثمن عمر فاسم من فقهه ان جبر مالك ما وقت به عنك
 وقتا به رسول الله كعب بن زهير وقال في عمار بن مرداس اظفوا
 عن لسانه ومنه كافي في ان عبد الرحمن السلمي عليه السلام الحسين
 فلما فيهما على الله اعطاه الف دينار والف عليه وحكي في رواية افضل
 له في ذلك فقالوا ان الله يعطى ما يشاء من عظمى العلم وان الله
 يقول

هذا الحديث في نسخة اخرى
 قالوا ان الله اعطاه في العالم حق جوده
 ومن فطرت سبحه

من جوده
 يقول اذا عارت الدنيا عليك فخذها على ان لا تتركها
 ان تنقلت فلا الجود فيها اذا هي اقبلت ولا الجمل فيها اذا
 ما حوت ومنه كافي في عمر انه وفد اعرابي المدينة فقبل فقال
 الناس ما فعلت علي الحسين فقبل السيد فصدع عليه فرفق
 ما رازوا ان لم يحب الله من رجاك من عرك من دون
 بابك للفقرة انت حواديت محمد ابراهيم فكانت الفقرة
 لولا ذلك كان من اولئك طغيا في المنطقه قال كرم
 الحسين وقال يا قسبة بل هي من مال الحارثي قال نعم اربعة آلاف
 دينار فقال هاهنا قد جاهدنا من سواهم هاهنا ثم نزع ربه
 وقف الدنيا فيها وافترق من شق الناس هاهنا من الاعرابي
 وان فقهنا في الكين معنر واعلم بان ملكه ذو شفقة
 وكان في ربه الغلبة عفا استعان عليك بشفقة لكن
 الربان يدور عن ذلك والكف من قبله الشفقة قال فاضنا

الاعرابي وكفي فقال له لعلك سفلت ما اعطيناك قال لا
 ولكن كيف التاجور ومنه كافي في سجود وعمر من مفضل خطب
 حوازم ان اعرابي اجاب الى الحسين عن علي فقال يا ابن
 رسول الله صحت ونية فاملية وعجرت عن اولئك فقلت في نفسي
 اسئل الله الناس وما ريت اكرم من الله لست رسول الله
 فقال الحسين اسئلك عن ثلث مسائل فان اجبت عن
 واحدة اعطيتك ثلث المال وان اجبت عن اثنين
 اعطيتك ثلثي المال وان اجبت الكل اعطيتك الكل
 فقال الاعرابي يا ابن رسول الله اسئلك سئل عن ثلثي
 وانت من اهل العلم والشر ففقال الحسين تبلى سمعك
 رسول الله يقول العرف يقدر العرف ففقال الاعرابي سل
 عما بدا لك فان اجبت والافعل والافعة والامانة فقال
 الحسين اي الاعرابي افضل فقال الاعرابي الايمان بالله
 فقال

فقال الحسين فما الحياة في الملكة فقال الاعرابي الشفقة به
 فقال الحسين فما بين الرجل فقال الاعرابي علمه علم
 فقال فان احطوا ذلك فقال مال معمرة فقال فان
 احطوا ذلك فقال فقر معمرة صبر فقال الحسين فان
 احطوا ذلك فقال الاعرابي فما عفة نزل من السماء
 وتحضره فانه لذلك ففحك الحسين ورمى بصره اليه
 في الف دينار واعطاه هاتمه وفيه خمس مائة درهم
 وقال اعطى الى غناك واصرف الى غنمك ففقدك ففقد
 الاعرابي وقال الله اعلم حيث يجعل رسله ومنه كافي في مع
 عنه عن ثن كمار الحارثي عن منافع الدنيا في طالت انه قال
 الحسن الصبي ان الحسين في ذنوب يوم مع حبابه الى
 سبانه وكان في ذاك المكان غلام لم اكسبه شيئا ففقد
 ففقد من المبتدأ في العلم فاعلم باكل الحارثي ففقد الحسين

جوده
 البية وحلب عند بعض الخمل مستر الدبره فكان ربه ارفع
 فيرى بالسفلى الى الطيبه واكل نصفه فتعجب الحبيبي في فعل
 الغلام فلما فرغ من الاكل قال الحمد لله رب العالمين اللهم
 اعف عني ولبيدي وبارك لك ما باركت للابويين برحمتك يا رحيم
 الراجين فقام الحبيبي وقال يا صاحبي فقام الغلام فقام
 وقال يا سيدي سيد المؤمنين الى يوم القيمة اني ما رايتك قط
 عني وقال الحبيبي اعلني في قلبي يا صاحبي لانني دخلت بيتا نكحت
 اذنك فقال صاحبي بفضلك في ربيك وسودك يا سيدي فغلا
 بهذا فقال الحبيبي اني رايتك في نصف الغنم الى الكلب
 واكل نصفه فقام معي ذلك فقال الغلام نظن اني حزين الكلب
 فاصبح منه يا سيدي فظن اني ربي فاكلت من ربي فاكلت
 من الكلب فانا عبيدك وياكلت من الكلب فاكلت من الكلب فاكلت
 وقال ان كان لك الكف فانت عبقى الله فمروا بهت لك الف وبارك
 بطيبه

بطيبه من قلبي ففعل الغلام فلما اراد القيام سبنا سفل
 الحسن ان الكريم اذا اكل اكله لم ينفعني ان تصدقه بفعله او ما
 قلت لك حين دخلت الكلبان اعلني في قلبي فاكلت
 بيتا نكحت اذنك ففعلت قولك ووهبت البيت لربك
 لك عجز ان اصحابي هموا لاجل الكلب الثمار والربط فاحملهم
 اخافا لك في ارضهم من اهل الرمح الله يوم القيوم ما لك
 الله لك في حسن خلقك وادبك فقال الغلام ان وهبت لي
 بيتا نكحت فاني قد سبكتك لاصحابك ونعتك اقول ما روي
 في الجار عن هذه القصة بان السنان من اليهودي والعبد
 فوهبه له موعز حبه وانما اعتقه عنه بعيد بل القصة كما
 ذكرنا لان الحكماء يتبين حقايقه واحده وبعد ان يدخل اليها
 مع جماعة الى ملك الغنم يدون اذنه عازما على التزويج والتفكير
 فتم ومنه كما عرفت عن كنف الغنم عن السنان قال كنت عند الحبيبي

في جوده
 فدخلت عليه جارية فحسبه بطايرة ربحان فقال لها انت خير من
 فقلت تحبك بطايرة ربحان للاخط لها فتعقها قال لها انك اذنا
 الله فمما تفره واذا جيتي بنحية تحبوا باحسن منها اوردوا وكان
 احسن منها تعقها ومنه كما في روى عن السنان عن عمر بن
 دينار قال دخل الحبيبي على ابي اسامة بن زيد بن عمر بن الخطاب
 واما فقال له الحبيبي ما فعلك يا اخي قال ربيني وهو سبون
 الف درهم فقال الحبيبي له على قال اني اخشى ان اسوق فقال
 لن تموت حتى اخشى منك قال فقضايا قبل موته وكان يقول
 من جفصا الملك الجبين من العدل والقوة على الضعفاء الخجل
 عند العطاء ومنه كما في حقه كان بين الحبيبي وبين ولبيدي
 عتبه من عتبه في ضيعة فتناول الحبيبي عتبه الوليد من ربه
 وشد يده عنقه وهو يسير والى في العتبه فقال له ان ام
 باله ما ريتك كالسيوم حرة رجل اكل ابره فقال الوليد ما قلت
 بهذا

من اعضالي ولكنك جديتي على حلمي وانا كملت العتبه
 فقال الحبيبي الضيعة لك يا ولدي وقام ومنه كما في حقه
 كنف الغنم انه جني غلام له حنانه فوجه العتبه عليه فامر
 ان يعزب فقال يا مولاي والعاظنين فقال خلوا عنه فقال
 يا مولاي والعاظنين عن السنان فقال ففعلت ففعلت
 قال يا مولاي قال يا مولاي والله يحب الحبيبي قال انت
 حرا وجه الله عن العتبه العقل مثل رجل ولدنا الحبيبي حرا
 فقال له لك يا اي فطير الذي ومعنى ما يبي لك بل على ربي
 ففعلت عن ملك عاتقك الكثرة في ذات الله فليد وما في ملكي
 وفي من ملك فاني قبلت الميسور رفعت عن الاحمال لك
 والاهتمام ما انما لك من واجب ففعل الغلام يا من
 رسول السافل وانك واحد على النعم في الحبيبي فليلك رجل
 بما سب على فقاره حتى استغنى باسمه قال الفاضل من الكفاة

الفنا حتى نعلم ان الله قال قتل النساء وبنا قال في عيني
 قال احضروا خديج الكلب والذئبان الى اهل الجبل وقال مات من اجل
 معك هذا المارق فانه ما اكلوا الا الذين قد فسخ بكى عليهم الذي
 حملوه معه فقل من الله والسماعين اورعهم واجد قال الله
 .. فقال هذا الذي اخرجنا اقول هذا بعض ما رزق من
 اللعنة التي نزلها ارحمكم كان رزقا ما في رزقها شورا
 لانه رزق في هذه بالنظر الى ما به الموضع من ان غلبه الجور
 بفناء ما به الجور وببطل جميع ما في تلك الدار الفانية
 في بسيل الله نعم وحيث ان حقيقة الاشياء لا تعرف الا بالآثار
 عمل ولده الصالح يحلل الكفر نعم ومن لم يزل عنهم ان يروى
 من الله الذي يشهد به اليهودي والنصارى وكان يروي عن
 خازن السواد وكلها بها فكلوا به فعاد الى السواد وقال
 علموه فشره منه فلم يروا بها فكلوه وقال علموه فكلوه

في خلاصة
 فكلوا احبا ومن هذا الضمير ان ما رزق غلبة الجور
 لم يزل من اهل الجبل عن هذا الضمير من الله ولم يعطوه قطيع
 الله فكل في بسيل الله وفقد في طاعة الله من مسموم الله
 شعب وسعد الذين قتلوا اي ضلقت من قبلهم واما جماعة
 خارج عنها في هذه حيوة فكلية منها ما في رزقها شورا
 العزيم قال السجل معوية سمع من ان من المالك على العزيم
 وعن نفسه الفات لما كان مرورا على المدينة فخطب الناس
 فوضع في امير المؤمنين علي ابن ابي طالب قال فلما نزل عن البر
 الى الحسين بن علي فقتله ان مرورا من مرورا فوضع في علي
 فكلها كان في السجل السجل قال اي قلنا ما في رزقها شورا
 نظام الحسين بن علي فقتله ان مرورا من مرورا فوضع في علي
 الزناد وبابن اكله الفات الا في علي قال الله وان

في خلاصة
 جى العقلاء فقال الحسين الا اخرجكم بما فكلوا
 وفي علي فان الله منه يقول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 .. يجعل لهم الرحمن رزقا فدا على رزقهم فاما الذين
 لم يأتوا بغيره المتقين فغيره بالانبياء اهلها ومنها
 ما معي من حكمة سارعة مع الوليد لعنه الله عاصبه على
 عفته مع كونه امير في المدينة وهذا ما في حج عن عبد الله
 الله بن قيس قال كنت مع من عن امير المؤمنين
 في صفين وقد اخذ ابو ابي العور السيل للامام وحرره
 عن الناس فكل الحسين العظم فاسلوا راسه على الكفة
 فاعزوا اخا بنه ففان صدره فقال له ولده الحسين
 اصغى عليه يا ابتاه فقال امير ما وليك فمضى مع نوارس
 فمن اباهم يوب عن الله يوبى فمضى وحط في ارسه
 واني

واني الى امير فاجره فكل على قتل ما ليك يا ابي
 المؤمنين وهذا اوضح يدك الحسين فقال ذكرت انه قيل
 حطنا فاطف كمالا حتى نفق فمضى رزقهم ويقول الظلمة
 الظلمة لامة قتلت ابن بنت نبيها ومنها ما في حج
 روى ان عمن الحطان كان يحط على من رسول الله
 وذكر في خطبة انه اول بالمؤمنين من انفسهم فقال له الحسين
 عن ناحية السجل انزل اسها الكتاب عن من رسول الله
 لانه اريد فكل عجماء من ابيك لانه اريد من علك
 هذا علك البوك على فقال له الحسين ان اطلع الى خيما
 امرني لعمري انه اها وانه سدد له في رقاب الناس النعة
 على عهد رسول الله تركه جبريل الدارين من عند الله الواحد
 بالكتاب بعد هذا السجل فكلوه وانكروا بالانتم دول

في خلاصة

^{ثمانية}
 للملك بن حنيفة اهل البيت ما في اليقين محمد بن ادم العقب
 وشدة العذاب فقال عمر بن الخطاب ابيك فغلبه الغضب له امرنا
 الناس فتأمرنا ولو امرنا اباك لا طعنا فقال له اهل البيت
 الخطاب بن النضر لم يترك علي بن ابي طالب ان تأمر ابا بكر علي بن
 ليترك علي الناس بل اعجبه من بني ولاد من آل محمد فظلم
 كان محمد رضا ورضا الله كان له خطا اما والله لو ان كان
 بطول يقدر به وفعل العقب المرسول لما تحطت رقابك
 محمد بن قيس بن مبرهم وصرت الحاكم عليهم بكتابك فمهم لا فرق
 معجزة ولا تدري ناوله الاسماعي الا ان الخطي والقصيب
 عندك سواي انك انك من ذلك ومنك مما احدثت سؤالا
 حفيضا قال فمهم يغضب ومنه مع الناس من اهل البيت
 ابي بار امير المؤمنين فاستلوا عليه فاذا له فقال يا ابا
 الحسن ما القيت من اهل البيت يجرى الصوت في مسجد رسول الله

ويخرج على الطعام واهل المدينة فقال له الحق انما اهل البيت
 من علي وابن ابي طالب من اهل البيت لا يقول بالطعام للامير
 وبينه اما والله ما كنت قلت الا بالطعام فلعن الله من
 الطعام فقال له امير المؤمنين سلاما يا با محمد فامكن من تكون
 في القصب ولا تقيم الحجة لا فيك عروق من السوان واسع
 كلاني ولا تعجل بالعدا ففعل له نعم يا با الحسن انها ليهما
 في النفس ما لا يرى في الخلافة فقال له امير المؤمنين نعم
 نيا رسول الله من ان اهلها اما فارضا يابن الخطاب ففعلها
 برضا عنك من بعد ما قال وما رضاه يا با الحسن قال رضاهما
 الاربعة عن الحظيرة والنفقة من المعصية بالسنة فقال عمر
 اوتى اباك ان لا يعطى السلاطين الذين هم الحكماء في الدين
 فقال له امير المؤمنين انا اوتى اباك الغاصم على منكم من اهل البيت
 علي بن ابي طالب والامانة واما من والده رسول الله ففعل اوتى فانه

^{في ثمانية}
 لا ينقل الى اوج غير من اما فارضا يابن الخطاب قال محمد بن
 فاستقله ثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فقال لعبد الله بن
 يا با حفيضا ما صنعت ففعلت بك في الحق فقال له عمر بن الخطاب
 مع ابن ابي طالب وعليه فقال له عثمان بن الخطاب نعم سوا عبد
 مناف الذي يمينه والناس عيان فقال عمر ما احدث ما صرت اليه
 في اخيحت بحقك ففعلت عن علي بن ابي طالب نعم من وروده
 ثم قال له يابن الخطاب كانك تنكر ما اقول ففعل بها عبد الله بن
 ففعل بها وافر من القوم اقول في ربه بعض اثار ثمانية
 في يوم عاشوراء في طابوط المال ففعل ما يقضي الله في
 والادان الثمانية التي فيها جده لكانت من لوازم النبي
 التي من لوازمها في كونه من اهل البيت التي لا تليق بغير
 من علمه ولا يمكن ان يكونها فافق على ان كلاما يتقدم من مراتب
 تلك القوة بان يكون الحكم واحد اما لا بد ان يكون الرسول

^{في ثمانية}
 واحد الها من جهة من ادم للناس هاتين محليان كل من
 وكما ان يمكن ان يكون العقل حيا طاب كان الروح والليل بيته
 له على سبيل الامس بل ففعل الثمانية كما هو انها الت من اعدا
 الحقيقة هم على سبيل الحقائق كما بان انفسهم في خطبة السماو
 كما قال ابو ثمانية الت ففعلنا سبع وعينها الثمانية والتم
 ففعل في ربه في الثمانية التي تارها في الثمانية عنها كما ينبغي
 مستور ومن اثارها الصب في الجبل ففعل الناس كنهم اليه من
 الثمانية بل الثمانية كما اثاره العدل من اللطعات في
 وهي القوة الاخرة الواحدة بين الجبين والتمسوا برزت انا
 العاشقة عنها ام لا نعم قد يكون الثمانية معبد العقب الذي
 عبيد السبيل البشري كما ففعل لكانت من لوازم النبي
 الثمانية في الثمانية التي تارها في الثمانية عنها كما ينبغي
 الثمانية كما ففعل في الحرب والتمسوا برزت انا

على الامر المحقق على وجهه بعد اقدار العقل والسخفان عليه
 اسم المالك الى هذا بل انما النفس لو كانت العقل ام على
 لا ينفك العقل لان مراد من الجماعة هي الجماعة التي من جنس
 العقل والارادة بين الجاهل والجاهل والارادة بين الجماعة بل
 هو غير ذلك بل في ذلك ان كثرة الضرب والقتل في العار
 ضرورة ان النار القتل ليست من الجماعة بل هي من اثار القوة
 التي منها الضعف نعم للجماعة دخل في النار القتل في
 الجواب من القوة الدينية التي قد جامع مع الجماعة وقد يقال
 لانها وجود قوة الجماعة دون القوة الدينية حيث كانت
 من الصفات الطيبة لا فيقيد الاولى الكمال ولا بد ان تكون قوة
 في النبي اية ولد القول ان سيدنا الذي كان انبياء الخلق
 واقربهم اليها من لوازم النبوة والولاية للجماعة كما قال
 لا بد ان يكون النبي واليه متصفاتها سواء برز انما اولها

او في الجملة من لوازم تلك القوتين عدم عجز النبي عن قتال
 جميع الخلق حتى ان جميع الخلق لو اجتمع عليه لم يمان
 عنه ولو قاتلوه لكان قويا قادرا على قتالهم لان طهر الجماعة جمع
 الانبياء والرسول وقد رتبهم قوتهم ولذا لا عجزه بالولاية
 لانهم ورثوه ما ورث من جميع الانبياء جميع صفاتهم فصفهم
 الكلام في المقام ليس فيها كلام انه لا عجزه بل ان القوتين
 اللتين هما من شئون الامامة والولاية قوة وجماعة ما فوق قوة
 الاقوياء الجماعة الخلق بحسب هذا المعنى التين من لوازم
 نوع النبوة كان فيهما ما فوق مراتب القوتين لان لها اعم
 مراتب الجسد والعنان برز انما في يوم عاشوراء في الجانب
 لا يملكه اذ عجزه الى الزوال الى اطاعة الطغاة فقتلهم انما على
 حكم من علمه فله من انهم قتلوا ناصرهم بل قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 قد من مفاخر احيانا لا ادرى الا انهم يدي اعطاء الذليل والذل

ولا انما من اثار العبد نعم نادى يا معاشر الله اني عدت بربكم
 من كل منكر للرب من يوم الحساب وقال سمعت في عمر من
 حيرة في ذل وقال بعض انه انما يقول للكون خير من ربوب
 العار العار اولى من دخول النار والله ما هذا اذ ما عار
 وعن طيبة الدار لما عن محمد بن الحسين انه لما نزل القوم بطنين
 وابقوا انهم قاتله قال له احياء قد نزل ما نزل من العروان
 الدنيا قد تغيرت وتكلمت وادبر معروضا واستمرت حتى لم يبق
 منها الا كسابة الدار وحسب عيش كالمري الوكيل للزور
 الحق لا يخلو وان الباطل لا يتناهي عنه لم يبق الخس في لقائه
 وان لا ارى قوة السعادة والخيرة مع العالمين برز ما قال
 الامام لما كانت الليلة التي قتل الحسين في صحابته اقام

في احياء فقال ان هؤلاء يريدوني وولكم ولو قتلني لم يصلوا
 اليكم فالجاءوا اثمتم ان اجمع معي قتله فلكم وقال الله لا يسهل قد
 جعلكم في كل من مفارقتي فانكم لا تطيقونهم الا انما عرفت اعدا
 دهم وشرهم وما المقصود غيري قد عوفي والقوم فان الله عز
 يعني وللخليفة من حسن ظنه كعادته في اسلافنا الطيبين
 ونادى في العركة الاوان الذي ابن الذي قتلني بلين
 الله والذلة وهيبات له في ذل ان هيبات من الذلة الى
 الله ذاك ورسوله وللمؤمنين وهدى وطهرت وجو طابت
 ان يوشطاعة اللئيم على مصارع الكرام الاواني زاحف
 هذه الاسرى على قلبه العبد وكثرة العدو وحذلة النهر تم
 تمثل فقال وان انهم هم من قدام وان من هم من مني

وقال علي بن الحسين لما اشتد الامر على بلالين بن علي فقل الي
من كان معه فدا هو خلاهم للامر على الامم فقلت الوا
وارتقت فزأبهم ووجلت قلوبهم وكان الحسين وبعضهم
من مصاصيه تشرف الواسم وشد جوارحهم ولكن نفق
سهم فقال بعضهم لبعض انظروا للربا بالبول فقال لهم الحسين
صبر ايبي الكرام فالموت الا فطره فغيركم عن السوس والفضا
ال الجبان الواضع والنعيم الدائم فاني لم يكره ان ينقل من سخن
الى قصر وما سؤله اعداءه الا ان ينقل من قصر الى جنة وعذاب
حدثني ابي عن رسول الله الدنيا كجن النور وجنة الكفر و
الموت حبر يزل الى جنانهم وحبر يزل الى الجنة كذبت و
للجنة والقتال ملاك ناه كثره كما نزل على جماعة ووجهه فاعظما
عماز لناه مما برز منه من انار الجور والسفا او يور على الحق لكرهين

في محلة من الجماعة او من من السفا او ما عليه بعض الال الشقي
بالنظر الى ان الجور اما سبيل مال للجب بئله او مكف ضرر للجب
كفة والاداء يكون اما بالنفس وهو الجماعة او بالمال او بالحق
وهو الجور وبئله بناء على طريفة لال العقول لما نقلنا فاداروا الى الحق
او انما وبئله النفس كل مكان فاشهد بانه اقام الصلوة واتي الزكاة
والطاعة لله ورسوله حتى اناه الفين افرار في جماعة ووجهه فاعظما
بروز انار قوته في ذلك اليوم فضلا عما برز من في غيرة صفين
مع ابيه امير المؤمنين انه قتل في هذا اليوم باتفاق جميع اهل القتال
الفد على وشقاة رجل ورجل من رجل سوي المخرج من ثم وفي الجنا
قال بعض الرواة فوالله ما رأت ميتة اوقظت قتل ولد واهل
بليته واهلها اربطها بئسمة وان كانت ارجال كمثل كلب
عليها البيعة فمكف عنه انك في العزى لو اشد فيها الذبيحة

ولقد كان محل فيه وقد كملوا ثلثين الفاشية من بين يديهم
كان اهل النار في برزخ الكرام من هذا الكتيب المحزون العفا
على وجهه كان العطش يئسه وبئس السه حاله كالخان في سن
ثمانية وخمسين مما تجيل برز من طين احد من العالمين من الم
ولين والذين من الانبياء والمرسلين واستمعوا من مع
جميع جهاته وسلكوا تلك الدغراف كما ياتي بيانه في غاية الويل للان
الامر ان جهادة مع الاعمال بحسب المتعارفين بين ابناء ادم دون
ابرار خارق العادة مع ان ذلك خرق للعادة لا لخاله سرورة
مع حسن البشر في زمان يسير مع ملاحظة ملائكة وبلغ في كونه
خرقا للعادة عدم برز من مثله من لدن ادم الى يومنا هذا
ولعله لم يقع بل الايقاع لم يظلم من اجتماع ما فيه من الامور في
غير مما ذكرناه نبذة من خصصها ما رور عليه من صفات قتل
الاجاب

الاجاب والاضمار والافرة والاولاد وملاحظة السرة في
الطامة وورود الفاطمة الزهراء من الدور القامحة للظهور
من اهل الفجر عليهم لعابن الله ورسوله من فضائله وجل جفا
تواضعه على الفقهاء والمالكين كان سبيل عنه وملكته بالخاصة
يعفها قبل قراءة الكتاب لقاء تحلته وعرضت لغة الداءم ولها
للسائل من ذرار الباب وفيه دعم عن نفسي العياشي من معدة ق
مراحمين بن علي عبا كين قد علموا ان القوا عليه كسهم سلم
عليهم فدعوه الى طعامهم فجلس معهم فقال لولا انه صدقة لكانت معهم
ثم قال فتوموا الى منزل فاعطوهم من ادم وامرهم بده ادم وعن الكنا
عن الحسن ابي قال وجد علي بن الحسين يوم الطف فاشرف فملا اربعين
عند ذلك قال هذا مما كان ينقل الى اهل مكة الى منازل الال
واليتامى والسالكين واما عباد الله وخرقة من الله فحق يحج عن الناس

انه قيل له ما اعظم خوفك من ربك قال لا اومن القيمة الله
من خان النبي الدنيا وقبته عن عيون الجبال انه سائر ومع
الناس من مالك فاني قد خذت قبلي ثم قال ارب عنى قال
الشر فاشغيت عنه فلما طال وقوفه في الصلوة سمعته قائلا
يا رب يا رب انت مولاه فارحم عبدك لجاه يا ذا العال
عليك معدي طوبى لمن كنت انت مولاه طوبى لمن كان خلافا
ارقا يترك الى ذي الطلال بلواه وما به علة ولا يقسم الا من
حب له لواه اذا انتكأ بشي وعصته احابه الله ثم لباه وكلم
قلت قد علمناه صورة تشابه ملائكتي تحبك السموات
قد علمناه سمعاه دعاء عندك يحولك عجب تحبك
السموات مناه لو هبت الريح من جوانبه حتى يعلما
تفاه ملنى بلارغبته ولا رغب ولا هباب الى انا الله
وقبته

عبارة
وقبته عن ابن بطر قال قال ابو عمر لقد حج المليون غمرة و
عشرين من حجة ماشيا وان اتجاسبت تقاد معه اقول حتى ورم
قدماه الشريف كما ياتي تفصيله عن قريب انتم تعلم وقيل
لعلي بن الحسين التمار ما اقل ولدك اسبك قال ^{الحجة} واخرج الى كيف
ولدت وكان يصلي كل يوم وليلة الف ركعة وفي يوم من جماع
الاصحاب كان الحسين بن علي اذا توسع في ركوعه وارتعد فاعلم
فقبل له وقال فقال هو لموس وقف بين يدي الملك الجبار
ان تصف لونه وارتعد ففصله وعن الحسين عن النبي والبشر
ابني عالى السدى انه قال لا تكلموا يوم عرفة في العرفات اذ
خرج الحسين بن علي مع جماعة من اهل بيته وسمعته عن الجبار
في غاية النداء الخوض فوقف في السير الجليل وقبته الى

الى البيت ورفع يديه كمن يطالع الطعام وشرع في الدعاء فترى
دعاء طويلا ثم رفع راسه الى الله فرب ان الدعاء سئل من
عيسى كما قربت يمينه وقبول باعل سورة يا اسع الى السعدين
البحر الناظرين ويا اسرع الحاسبين ويا ارحم الراحمين صل
على محمد وآل آل الله الياسمين واسلك الله حاجتي اليك
بالتى ان اعطيتك كفى ما صنعتني وان منعتك ما كنتني لم
يغنى ما اعطيتني اسلكك هناك رقتي من النار اقول من
عبادته عبادة ليلة العاشر الحاقا لابي طاهر وروايات الجليل
وافحاه تلك الليلة ولهم روى كدوى الخيل ما بين الرجز
وساجد وقائم فاعاد من الله الكتاب وفي حجة الصلوة
ذكره ابو عمارة ثم قال له يا ابا عبد الله نفسي لتفقد الفقد هو
للا امة بواضك فلا والله لا تفقد في اقل دوامك واعبد الله
الله

عبارة
الله روى في رواية هذه الصلوة فرفع الحسين راسه
الى السماء وقال ذكرت الصلوة جعلك الله من الصلوة نعم
هذا الاول وقتها فقال له من قايين وعبيد بن عبد الله فقد
ما المامى حتى اصلى الظهر ففقد ما المامى حتى ففقد من نصف
اصحابه حتى صلى بهم صلاة الخوف وقد قدم عبيد بن عبد الله رضى
امام الاما فاستند لهم من سبعة بالنبل ففقد اعد الحسين
يحيى وشا الاقام بين يديه خازن الدوى حتى سقط الى الارض
وهو يقول اللهم العنه لعن عا وعود اللهم ابلغ نبيك السلام
عنى والمغفرة ما كنت من الم الجاه فاني اردت بذلك نصرة
ذرية بليك من ثمرات رحمة الله الاربعة في الاربعة وقبته عن الله
يقول انما رفاق العادات بيده ولا طلة من استأ خلقته
الى يوم القيام ولا يد قبل بيانها من ذلك امرهم وهو ان

في الكرامة
 اجماعنا قد ذكرنا في الكتب العدة بيان ما وقع عليه
 النسخة العهد ملوان العلية على ابناء الطلبة وانباء الطيارين
 لعنة الله على اعدائهم اجمعين من الان الى يوم الدين
 الامور مقدسة كل نقصا للزنافة غير ما مثل ما صدر
 عنه من حوارق العادات للجل ببيان مرتبة النبوة في
 القلوب بها دخل عظم المنهج والروح والياء اللان وقوة
 لور عظيم على رجل كريم جليل نجم ادهى كماله في راسخا
 بعبر واعها بالعجة بمناسبة ما يظهر ان الامور
 في كونها رقة للعادة والافتراض ان العجة لها معنى
 خاصا وليس كما يكون حارقا للعادة معية للذات العجة هي
 امر قد صدر اظهر صدق من ادعى النبوة او الكرامة حتى
 بمنزلة ان يدين يدعي امر غير معلوم بل في الحقيقة دعوى

دعوى النبوة او الكرامة الخلافه دعوى من الدعوى
 للدين من المدعى في اقامته برهان و دليل على صدقه
 ليكون مثله للاطلاع على ما في اجماع اعداء ومصدق بولاه
 ذلك ان يكون ذلك معقونا بالدعوى مع الحق والاد
 لا يسمي فرق بينهما وبين الحق فاذا اقامتي وادعى الربا مثلا
 فان اذن عن يقوله وافر المبعوث اليه يقوله فلا كلام فهو
 كافر المدعى عليه وان انكر فلا بد عليه من ثبوت على
 مدعاه وان بدى هذه الدعوى مخفيا بحجج التمسك عن ذلك
 ليكون مخفيا ملزم بالحجج فلا بد ان تكون مقبولة بالدعوى
 موافقا لما يطلبه الشكل للامانة المدعى حيث ان في مثل القاء
 يقع على الله فعل ما يصدق من ادعى الكذب والافتراء ويقطع
 بان

في الفرق بين العجة وغيرها
 بان مدعى هذا الامر صادق والاول له لي راحة على الحق
 لا يمكن له وما حرق العادة احيانا من الخلق للكون وقوله
 مع تحقق الذي مخفيا بفرق العجة مع الحق والاد
 يفرق ان من الكرامة بما يكون ناكبا وتاثيرا للدعوى او
 بعد ثبوت المدعى من الامور التي وليت على كرامة المدعى
 عند الخلق لو صدر عنه من غير مطالبة احد من احد
 عن الانبياء والاصياء قبل الولادة او كان عن الامور الغير
 الاختيارية مثل بعض صفات النبي لعدم كون جسم النبي
 محذورا لظلال الاشغال الامور كاحابة الدعاء مستطلة به فحين
 ان حقت العجة بانها ساله وخلق الدلالة على صدق من يدعى
 النبوة او الخلافة فتدخل فيها العلامات اي ما يكون على كرامة
 الشرف

في الفرق بين العجة وغيرها
 الشرف والكرامة والكرامات اي ما يدل على النبوة والكرامة
 على وجه التاميد والتاكيد فعلى هذا يكون العج على ان
 تكونت علامات وهي ما يميز من الخلق عن قبل الولادة والاد
 الدعوة فبقائها وحل المصير وعجالة وهي ما صدر عن مدعيا
 حدين الدعوى معقونا بها مع الحق الذي اذن اطلعت منه فذلك
 على الخاص منها ولا بد ان تكون مما لا يصل للعارة ابداء والاد
 لا يكون مخفيا لعدم صدق العج والفرق بينهما وبين الخلق
 هو المقرون بالدعوى مع الحق والكرامات وهي ما يميز
 عن مدعيها بعد ثبوت الدعوى سواء طلب من امان الامان
 من الامور الاختيارية ام لا في الطبيعة او بعد باق على من
 بين العجة والكرامة بان ما يميز عن الانبياء من باق على من
 صدق

والفوق تسمى العزة والكرامة
عن الدوا صا فهو الكرامة للكرامة للكرامة
من الحق ان حفص بن ابي نعيم ما يروي عن ابي الدرداء
الحدادي قال ان حفص بن ابي نعيم ان حفص بن ابي نعيم
وان حفص بن ابي نعيم ان حفص بن ابي نعيم
كرامات وكذا الدوا صا فهو الكرامة للكرامة
ان حفص بن ابي نعيم ان حفص بن ابي نعيم
كرامة كما هو غير بعيد عن الحق بل هو الكرامة
الدوا صا وهو الكرامة وهو عن حفص بن ابي نعيم
من الدوا صا وهو الكرامة وهو عن حفص بن ابي نعيم
فكذلك في سائر ما رواه حفص بن ابي نعيم
وسمى ان الحفص بن ابي نعيم هو الكرامة

في الكرامة
باب في مدح الحسين حيث بذل في سبيل محبة وما كان له
فقال له لوجه الكرامة ولذا الكرامة
كرامات صا وهو الكرامة
كرامة عند فاسد كثير منها ما احمره النبي من الدنيا
من ذوا نبي وامره امام بالهاء عليه السلام على طالعها ياتي
استمعهم في البلاء الثالث في جوار الدنيا ومنها الرضا التي
روى ما قبله لادته ومنها فاسد مع امته كمنها ومنها انفسها
من ان النبي وروى منه العلم في تلك الحال ومنها نجيحة
تسليمه بعد الولادة فخرج عن الخلافة عن حفص بن ابي نعيم
الطبي قال لما سقط الحسين بن فاطمة كنت بين يديها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انما لم تظفر بعد
فقال النبي انت شظيفة قد شظفت له وظهر هو قام اليه واحد

في الكرامة
فكان يحس وهو يلهو بالحداد ومنها عن حفص بن ابي نعيم
وروى عنها الرضا ما لم يصفها فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
روى عن حفص بن ابي نعيم قال ابي نعيم ان النبي صلى الله عليه وسلم
من العتب في غير ذلك قال ما يمان انني يولي الحق في الجوار
لياكل معي من يد العتب قال ليمان فذهب فذهب اطرافها
منزل انما فاسد الرضا فانت منزل اخذها ام لم يرمها فاسد
واخبر النبي عن ذلك فاضرب وروى فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
ولذلك ما رواه حفص بن ابي نعيم عن علي بن ابي طالب
من السواد وقال لا تحمد عليا من ذلك الذي قال علي بن ابي طالب
والحسين فاني خائف عليهما من اليد اليهودي فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
ياخف عليهما من اليد المنافق فاني خائف من ايديهم ان يذبحا
اعلم محمد ان الحسين بن ابي نعيم هو الكرامة

اللامات امامته
الدوا صا فاسد النبي من راحة وساعة الى الدقة وانما
حتى وصلت الدقة وازاها امامان وقد عني احدهما الامور
فقتل في فيه فاقته رجا ن يروى بها وجهها طار في النعابة
النبي التي كان في فيه فقال السلام عليك يا رسول الله كنت
انما نقابا ولاكني ملك من ملائكة الملائكة خلقك عز وجل
عني ففقد علي بن ابي نعيم فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
ولي من سببه كثيرة الا فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
عني ان حفص بن ابي نعيم كان في كرامته على كل شيء فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
فجلى النبي صلى الله عليه وسلم استيقظا فجل على النبي صلى الله عليه وسلم
انظر ابنا ولي هذا ملك من ملائكة الملائكة خلقك عز وجل
طرفة عين فجل الله بكذا وانا مستغفر الى الله تعالى فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم
شجر الحسين فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم فاسد ما رواه حفص بن ابي نعيم

على ايمان امانته
 الخليل محمد المصطفى وابينا على الله وبرهنا فالحمد لله
 الامام زور في العالم الاول انما استمر دعائهم فاذ انجز
 نزل من السابرة هط من الملك العبد اوله والملك الملك
 الله عن زور الى سرته الاولى ثم ارتفعوا الى الله وهم يحسن
 ثم رجع جبريل وهو متبسم ولهم قال يا رسول الله انك انك الملك
 يفتح على ملائكة سبع سموات ويقول لهم من شئنا في شفاعتنا بعد
 بين السطن الحن والحين في رجب وعمر في بعض الايام انك
 اني رسول الله فقال يا رسول الله صعدت خيفة عنك انك
 بها اليك يدية لو لم يكن الحن والحين فقبلها التي رويها
 بالخير فاز الحن واقف عنده فرب الهاف اعطاه اياها
 فامضى ساعة الا والحين قد قبل في الخيفة عند اخيه
 بلع بها فقال له يا ابي من اين لك يدية الخيفة فقال
 الحن اعطاه احدى رسول الله في احدى سموات الى بعد

على ايمان امانته
 فقال يا بعده اعطت اخي خيفة بلع ما لم يقطن شئها وجعل
 بلع القول على حدة وهرسات في خاطره وبلد طقة في مناهلهم
 حتى افضى من امر الحين الى انهم يملكون فينا لم يكن اذن مصداق
 ارتفع عند باب الحد فظننا اننا اطلبية ومعها خفاها ومن خلفها
 وعلية لتوها الى رسول الله فغضب باصطفاها حتى انت بلع
 ثم نطق الغر الله بلعان صحيح فقالت يا رسول الله قد كان خط
 فغضنا ان احدهما صاوا والنفاد وراحي بها اليك وبقيت ليد
 الاخرى وانا مسرورة بها وان كنت اللان ارجعها فغضت قال
 يقول السعي السعي يا غر الله تخفك الى النجى واوله سرها
 الحين وافين يدي هذا وقتهم انهم والملك الملك ما جهم قد
 برغوار لوسهم من صراع العارة ووليت الحين لملك الملك
 المقبول لبقائه والنفاد فاعلم ان السعي يا غر الله قبل حركان

على ايمان امانته
 الدروع على حد الحين فان لم تقبل سلط عليك يد الدروع
 تاكلت مع خفك فامضت في اليك يا رسول الله وخطت
 بعده ولكن طلبت الى الدروع حتى اتيك سرية وانا احملها
 على ان طبتك فخر بان دموع الحين على حدة فارفع التكب
 والهيل من الاحاسد دعا التي للفر الى بالخير والبر واخذ
 الحين الخيفة وراحي بها الى الله الزهراء فبعت بها الملك
 على انك وحي صدق القضية انك من وجهها ان شئها
 انك من زانية على وجه الظاهر لان القضية حلية حية
 نقض ما ذكر للرحم لان يعمل بطريق الارسل فتم ومنها ما
 سج وحدث في بعض مؤلفات ايماننا انه يروي من السعي
 من العجاة قالوا رجل النبي واور فاطمة فقال يا اباي ان اياك
 اليوم فيك فقلت يا ابي ان الحن والحين فيك

على ايمان امانته
 بطالبني في من الارض احد ما شئنا بقينا نان به ثم ان التي
 وقل رحلت مع علي والحسين وقاتله وقاتله فخر ما يري
 كيف تفتح ثم ان التي فظن الى الساعة واذ اجبر بل فقل
 وقال يا محمد العلي الاعلى فترك السلام وخفك يا خيرة واللا
 ويقول لك قل علي واطم والحن والحسين اي شئ تشاء من
 الحية فقال النبي سموا يا فاطمة واحسن واحسن ان ربك عا
 جباغ فاي شئ تشاء من حواء الحية فاسلموا عن اهلهم و
 جوا اباها عن النبي فقال الحين عن اذنك يا اباها بالبر الحين
 وعن اذنك يا سيدة نساء العالمين عن اذنك يا اخاه الحين
 التي اختار له شيا من حواء الحية فقالوا جميعا يا محمد ما
 شئت ففعلنا فبما اختاره لنا فقال يا رسول الله قل لرسول الله
 انك شئ رطبا حشيا فقال النبي قد علم الله انك ثم قال يا فاطمة

حتى انما احديتة مني بما رآه فلما بلغا المدينة صار رفيقا للعلماء ابن
 يا حنن ان فقال الحسن الحسن انما قصرتا رفيقا على حالنا هذه وما ندرى
 اين نملك فلما علموا ان شام في وقتنا هذا حتى يصح فقال له الحسن ذلك
 يا اخي فاحفظا ما في فاصطععا جميعا وانتم كل واحد منكما صاحب زنا ما اشتهر
 النبي عن نومة التي لها فظلمها في منزل فاطمة فليكن في نفسه فاقصد بها فقا
 قائما على جليته يقول الهو يدي رسولاي يدلني على امر من الحبيبة
 والحائمة اللهم انت والي عليها فليطع النبي نور ظلم يلهي في ذلك الزوجي الى وقت
 على انما فلا كما نانا قد اغرق كل واحد منكما صاحب وقد نقتت السد ورفها
 كطيق وهي غطرت منظرها اراد الناس فلو قد منع الله المظلمها في البقعة
 التي بها نانا لان لا يطير عليها فظرة وقد التفتها حبيبة لها شعرت فاجام
 القصب حناجان جناح قد غطت به الحسن فغطت به الحسن فليان
 يصبرها النبي حتى فان ثبتت في فعل اللهم اني اشهدك في شهد
 ملا لك انك ان يدين نكاحك فخذ حفظها عليه ورفعتها اليه بالمعنى
 صحيح فقال لها النبي ايها النبي من انت قال انا رسول الله المكن قال
 اي النبي قال من يصعبين نفر من مني بلح نسبا اليه من كتاب النبي
 البكر

الكني لظننا ما نسبا من كتاب الله فلما بلغت بالموضع سمعت نارا يابى
 ايها النبي هذا شلال رسول الله فاحفظها من اللغات والعاتات ومن
 طوارق الليل والنهار وقد حفظها المسلمون اليك بالدين مجازين واخذت
 الطيبة الالة ورافقت احد النبي المن فوضعه على عاتقه الا بعد وضعه
 على عاتقه الالة وخرج على خلق رسول الله فقال له بعض اصحابه يا بني انت راى
 ارفع الى احد شيك احفظه عنك فقال امض وقد سمع الرجل انك ومن
 مقامك فلقاه على فقال يا بني انت راى يا رسول الله ارفع الى احد شيك
 شيك احفظه عنك فالتفت النبي الى الحسن فقال يا حسن بل عني الى النبي
 ايك فقال له يا حيدر ان كفاك لا حيل من كفاك الى غير النبي الى النبي
 يا حسن بل عني على شيك فقال له يا حيدر ان لا اقول لك كما قال اخي
 الحسن ان كفاك لا حيل من كفاك الى غير النبي الى النبي
 لهما تحيلت فومظلا بين ايديهما فاطرا وشعارا فقال لها النبي فوما لك
 فاصطععا فقاما يصطععا وقد خرجت فاطمة في بعض حاجتها فدخلت فجمعت النبي
 يقول يا حسن شغل على النبي فاصبره فقالت يا ابا عبد الله اني اخبرك
 على هذا الشجر الكبر على الصغير فقال لها يا بنيت اما ترى من ان اقول يا حسن
 على النبي

فاصره وهذا جليبي جبريل يقول يا حسن شغل على الحسن فاصبره وهذا
 صحيح وعنه عن الرازي عن جعفر بن ابراهيم المعنى من اني لا ايم قال الحسن
 والحسن حتى اتيا على الحجرة فلما اخبروا بالكلية فزلا كل واحد منهما بطريق الى
 صاحبه فزما الله بهما بعد ليرى لهما من صاحب فليقيا حاجتهما ويب
 للدار وارتفع عن موضع وصار في الموضع عين ما وجنتان فزما فزما
 ما راوا ثم اطلقا حتى ما راى بعض الطريق عرض لهما رجل فخطب فقال لهما
 ما حفظا عند كل واحد من ابن جلتا قالا اننا احسن من الخلائق ما حفظوا
 صوتا يقول يا شيطان اتركك فتناوى النبي محمد وقد علمت بالاسم ما فعلت
 وناوت اسمها واحد شغل من الله وشككت عن الطريق فاعطى عليه النبي
 ايها النبي فزما النبي فزما النبي فزما النبي فزما النبي فزما النبي
 ففعل الله به مثل ذلك فقال النبي اني اسلمك احديك وعو بها نانا الله
 فليطقي فقال الحسن اللهم اطلقه واعبل له في ذلك محبة واجعل له عليه
 حجة فاطمى الله به فاطمى فاطمى فاطمى فاطمى فاطمى فاطمى فاطمى
 وسماها وكان هذا بعد يوم القيامة فليطقي فقال لهما حجة فاطمى فاطمى
 رجل منهم عليا حتى شغل راسه فقال الحسن للاخر حجة الله من الدنيا حتى يتلى

بالعاشرة في ذلك وكان الرجل قد راى الله الرجل من العار فليطقي
 الى من اجاب الله من الحسن سمعت عبد يقول انما شكى المثل لرسول الله
 من طين الموت والقابض لظلمة الارض وانت عليه خيرة من يقطين واخره لعينا
 من عينا من تحتها كان ياكل من القطين فزما من ما العين ومعه عبد
 ففعل الله العبد فليطقي فالتفت عنه اغنيا وقد قال النبي برون
 وارسلوا الياه الف او زيد فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما
 فليطقي فليطقي فليطقي فليطقي فليطقي فليطقي فليطقي فليطقي
 وتبينوا لا عين قال الحق سمعتا من مني في عزم وعزم من مني في العزم
 لا تفي عن محمد بن حارة عن النبي عن عبد قال اجاب الله الكوفة التي فلكوا اليه
 لسك الطور قالوا لا استحق لنا فقال الحسن فزما فزما فزما فزما فزما
 وانتي علي رسول الله النبي موتا الله معطي الخ لرسول الله فليطقي
 مدرا او فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما
 الصوف من عمارك وشجي به البيت من بلاد الحسين يا رب العالمين فليطقي
 من دعائه حتى غاب عينا فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما فزما

بشكك الادوية والاكلام كبرياء بعضها في بعض فلا يعرف ما هو عليه من عند
الله فقام امام الناس من العلامات واما حجة الله عليهم فاحقصة
الحجج ان ثبت للمامة عند صاحب الحجج فقام صدر من مقام الحكم
وعقل القدر المعجزة بالحق الخاص بعد ختمه احد من المسلمين في المامة وحل
بعد الحسن فيكون من المارة فيها من عدة واما في حق الله في الدرة العلية
كما هو المذكور في علمه اما الكراميات المذكورة لها في حق الله ان يكون في حرمته
الارواح روي في ذلك واما في حرمته فليخبر منها اراسته حبه واما في بعض اليه
ففي حرمته عن الناس عن الامم في كتابه قال ملك المؤمنين فقلت
اسكنك عن شي انما هو من سر الله وانت السر لله والكل في ذلك
يا ابي عبد الله ترى ما عليه حجة رسول الله الذي روي يوم محمد بن ابي
الذي اورد قال الله فاذا انا هو بالكونية فطرت فاذا الحسن بن علي بن
الاصم في حرمته في حق الله قال يا ابي عبد الله ان سليمان بن داود اعطى الرجم في
شعره وروحه شجرة انا فقلت ما اعطى سليمان بن داود فقلت سدت
والله يا رسول الله فقال الحق عليه الذي عندنا علم الكتاب وبيان ما فيه
وليس عند احد من خلقه ما عندنا الا الله اهل سر الله نعم فليخبر في حرمته

الارواح

عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله فقلت للحمد علي انك قال لا اخل في ذلك
فاذا روي رسول الله تحت في الحجاب برائه فطرت فاذا ابا عبد الله في بعض
على انما يسلط الله في ابي رسول الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر
انت واما في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
حجاب في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
قال الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رسول الله فقلت للحمد علي انك قال لا اخل في ذلك
فاذا روي رسول الله تحت في الحجاب برائه فطرت فاذا ابا عبد الله في بعض
على انما يسلط الله في ابي رسول الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر
انت واما في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
حجاب في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
قال الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رسول الله فقلت للحمد علي انك قال لا اخل في ذلك
فاذا روي رسول الله تحت في الحجاب برائه فطرت فاذا ابا عبد الله في بعض
على انما يسلط الله في ابي رسول الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر
انت واما في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
حجاب في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله

الكتاب عن حرمته قال سمعت الحسن بن علي يقول في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
عني ابي عبد الله وروي عن عمر بن عبد العزيز في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
هذا رسول الله فقال لا اخل في ذلك فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
لنا في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
الحسين قال اقبل امراني في الدبشة فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
الدبشة فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
اما شيخنا يا امراني فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
او اخل في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
فاستل وجهه اليه فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
صدقه عن الصادق من ابا عبد الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
للحق من الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
قال الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رسول الله فقلت للحمد علي انك قال لا اخل في ذلك
فاذا روي رسول الله تحت في الحجاب برائه فطرت فاذا ابا عبد الله في بعض
على انما يسلط الله في ابي رسول الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر
انت واما في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
حجاب في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله

الارواح

اني منهم فقال له الحسين ان انا صدقتك تصدقني قال نعم والله صدقتك
فقال الحسن بن علي فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
الدبشة فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
او اخل في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
كان معنا جماعة من الاربعة فافترقوا فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
ان رجلا صار الى الحسين فقال اجعلك مستجير في حرمته فليخبر عن الامم في حق الله
احد الك وكانت شجرة الك وكان الرجل في حرمته فليخبر عن الامم في حق الله
بها فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
السيرة فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
وولدت له في حرمته فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
قال الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رسول الله فقلت للحمد علي انك قال لا اخل في ذلك
فاذا روي رسول الله تحت في الحجاب برائه فطرت فاذا ابا عبد الله في بعض
على انما يسلط الله في ابي رسول الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر
انت واما في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله
حجاب في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله فليخبر عن الامم في حق الله

علي

ما اطاعك من ذراريك والتمس عليك يا حبيب قال ما اطاعني منك الا الله
عزمت قال ما هي فكفت عني من ربي قال تضع يده على الراس وتضعها
يزال يدعوني رفع يده وقد تعلقه ذاك الرجل ثم قال يا حبيب اني لست احب
على مله ابراهيم بن ادم الاله غيرنا وغير شيعتنا ومن سواهم نزار ومن سواهم
عن الناس من رارة عن القوم اباة ان من فيها شدة رضى على عاده المين
فلما اقول من باب الدار طارت الخي من الابل فقال رضى بها او رضى بها حقا
والحي رضى بها فقال له المين واليه اهل الدنيا والاولاد بالاطاعة لنا قال
فاز اذن رضى كرهت له المين الخي يقول البكر قال البكر ليس بين المين والى
تقرى الاعداء او من نبا الى تكون كفارة لذنوبنا بالاكل فقال للمين
المين شدة رضى الهام الشي ومن سواهم رضى عن التمدد رضى عن ايوب رضى
عن ابي عبد الله قال ان امره كانت نظره وفلقها رجل فاحمضت راحها فقال
بيد حتى رضى على راحها فاثبتت اليد الى راحها حتى قطع الطول و
ارسل الى الامير رضى الناس وارسل الى الفقه فاحملوا رضى لى قطع يده فهو الذي
جنى الخبايا فقالوا بها احسن ذلك رسول الله قال رضى المين بن رضى
الكل فان رسل الله رضى فقال انظر ما رضى يا رضى القبله ورضى يد رضى

المرحوم
المرحوم

طوبى لا يدع رضى المين رضى من يد رضى الله رضى رضى
لا رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
حدث ان المين كان في رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
رقت رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
عن المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ابن رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
على رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
في رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
فان لم رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
انك رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ان رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
تقطع رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
سهم فاصار رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين

فلما رماه حال يمينه وبين الماء اذ رضى فقال اللهم طمسه الله طمسه قال رضى
سعدا وهو رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
التح رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
فيه الرضى والماء والدين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
الرضى رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
وهو رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
اذا رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
الهم ان رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
انك رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ان رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ثم رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
على رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين

عن تاريخ ابن جرير انه نارا الى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ان رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
كل رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
فلما رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ومن رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
الكل رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ثم رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
لانه رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
ولده رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
قال المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين
وهو رضى من رضى المين رضى من رضى المين رضى من رضى المين

في ان جميع الدعاة يقتلون وتلك الحقيق

اللسان للغة يقول الرجل النجيب قد نازرتني على بلد وقلوب من فيه
اعلم على بلدك او يقول العربي اعلم عن فعله يعني فلان عن سبيلنا القول
ومن خبرنا بلده الذي يدعيهم باسمه او الكون ولكن يريدون بالبلد
واولئك بالفتح ان قومهم فعلوا ذلك او قول الشيخ في هذه الآية انها مروي
للسلامه فويج العبد على ما لا اله الا الله لان ذلك هو الله الذي سئل
الفرق والآن هو الله الذي اصنوا بفعله الاسلام مقصرون والى الله
في ان يقال لهم انتم فعلتم اي اذ رستم فجمع فعلهم اقول الله الجبرين ان
فعلته لا توفون للامان لو بدع صاحب عقلم من انهم ملعونون من غير اشتداد
بله الا انهم ان فعلته لم يوروا بالديك من ال محمد فجمع بله
لكن الفضل هو ما رواه الصدوق في عقاب العمال عن ابن سنان عن
وقال قال رسول الله اذ كان يوم القيمة يعض فاعلم قسمة من نور واقل
وراء على يد وازار شمسها في الجنة فاعلم قسمة من نور واقل
مسلم للعباد من الاكل ما فضل العز الحبيب في احسن مرة وهو صاحب
فعله لا ارضى فجمع القسمة والحزن من عليه من سرك في قسمة فاعلم قسمة

[illegible]

فقال والله انك بمرحبة ولا انت لي بعمل فانصرف عنها حتى الى ابي
فقال ما هذا الرجل فقال السيد من فارسي خرج من العراق فقل
اليه بن زياد فقالت ما سمعنا ان عليه غم فاجابها وقال يا امير المؤمنين
الرجل قال طلوع العج وكان آخر من استسعى عليه الذين ظلموا الى قلبه فلبس
مع السهل التبردي اقبلت في تلك السنة من الحج فقلت للفرج
اللسان معطاه والداكين مقلية والناس بين ياك وضاحك الى ان
قال واذا رسل الحسين بلوع والنور يطعمه الى ان قال فوفوا يا بني
عند عيسى الرجل على ثمانية طوبى له من سورة الكهف الى ان بلغ احبستان
الكهف والرحمن الى اننا عجا قال اهل بيتي قلت يا بن رسول الله انك
احب غم وفقت نفسي على فم ان من غم سورة احوال الطاليد الكهف
وطول تلك القصة السهل الى العدى تغار بها وانما اشتبه الامهات الكهف
انك ام فم من عدة من الكهف عن سيدة البراءة عن الاربعة
وكيف قال استعين كل من الطين شعرة من سورة الكهف فقلت انك
في نفسي انا اوسع من عيسى بن عبد الله فقال يا بن زينة لما قلت انما
الامهات اعياء عند بنات زرق قال قلت في نفسي السرق في غداي يا بن زينة

ليس لك الا ذلك سبيل فان سلكهم في اعظم منزل من تسيرهم
فقد هم ضلوا على ان اول العدل التي امانته والادلة هي من حجج الله
عن الهنا ابن عمر قال انا والبراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين شق وبين يد يد رجل يعرف الكف حتى يلعق ثوبه لم حسنت احوال
الكف الذي كان من اياته انا فافطو اليك ان ذريرك لو فقال
اعب من ايمان الكف قتل على عمن النافيل من غير ان يكون للارزاق
والنظر في المناصب لما جاءوا من الدين من انزل اليقال له تسير
الطالع للاربعين من موته ففتح صوته وراى نوراً طالع طالع من فيه فسر
صعد الى سافاته ثم فقرة الدين ثم واخذ الرب واخلاه موته ففتح
صوته ولم يرتفع فقال طالع طالع طالع طالع طالع طالع طالع طالع
فقال يا رب بحق عيسى تلمع في الارض بالقلم في فقال الرب وقال يا رب
اي شيء قد من انت قال انما بين محمد المظفر وانما بين على الرشيد وانما
فاطمة الزهراء انا القبول بل انا الظلم انا العفان فركبت فوج الارب
حجبه على وجهه فقال لا ارجو وحى من حرك في تصور انا ففعل يوم القيامة
الرب وقال ارجع الدين عبدك محمد فقال الرب انتم ان لا الله وانتم

فقبل ان يثاقل غلما اجوا اكدوا راسه الراس والدم فغلا بغير الوان
الى الدرع قد صارت محارة سمع عن ابن خنا قال قتل علي بن الحسين
بغيره اربيلك من بني دهم ابي وقال ابن زياد ابله كان الراس الذي
روى له الصادق عليه السلام من ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب
تفقد رواده السلام عليه واوذا اخصا على بن الحسين وعليه السلام
رحمة الله وبركاته ابي عيسى في رقتي عيني وبني فها انا ارح
الى المدينة او عكاه واستر عكاه في ارضه السلام مع من ابي
شرب بعد ما كان في دمشق مع من جعل الدعوة للعبادة وهو في
شافية في راسه في مخفي في قتل علي بن الحسين في الفداء في راسه
الرسول الحسين علي بن زياد قال قد رايته في من العرق فقام عبيد الله
من زياد ما رايته في راسه في الفداء في راسه في الفداء في راسه
صوتي سيعلم من زياد من كان معه الى ابن زياد من النار يا ملعون
فكذلك انا فان في اللوح مشوا في معبر في فوهة الفجر فجلدوا
رأس الحسين فجلدوا راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه

عن بلال بن سبرة قال رايته رجلا يحمل راس الحسين في محالة فزعمت
ان زنا في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
بلك في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
هو الى بلال الذي يزاره عن عبد الله بن علي بن الحسين الفناء
في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
من الكلب مثل راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الحسين في راسه في راسه في راسه
والرأس الحسين في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
او رايته في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
وذلك الى ان ياكل في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
يا فاضل كمل الفداء في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
جابر بن يزيد الذي في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
وليس في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
ولترد له صار مقدر وعن السائب ان رجلا من كندة قال ابله في

في ابله الى الفناء باصبع فاضلت النار فخرج فنادى في نفسي في الفناء
ويعتق من راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
بلك في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
زبداء في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
الحسين في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
الحج فذا تاتي في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
انما جمل مقطوع اليد في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
وهو في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
كان في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
فقط في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
بلك في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
ما في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
فذا تاتي في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه

في ابله الى الفناء باصبع فاضلت النار فخرج فنادى في نفسي في الفناء
ويعتق من راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
بلك في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
زبداء في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
الحسين في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
الحج فذا تاتي في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
انما جمل مقطوع اليد في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
وهو في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
كان في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
فقط في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
بلك في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
ما في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه
فذا تاتي في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه في راسه

فكل ذاكر يصير نصرا رزقي كثيرا في ذكره حتى اني اجدني على
فارغنا الا اني اذكر في محامد علي العلي في قيام القتال في ابلهم نحو
الملك في قتله وانصاره عليه وكان مدة ان تناور النيران ثمانية عشر شهرا
فرجعت غيا الى منزله بالنبا يا معني فخرجت على سيد الله فامر الله
فيهم الى بزيلا ان فلبث في منزله اياما طويلا واذا انارات عليه راق
على اني في ذات طيفا كانت القيمة قد فاستد الناس يحومون على الدار
كما ان لا اقصت ليلها وطولها والعل سعي صدر من شدة الحما
وانا اعتقد بان ما اتم اعظم مني عطا الله كل سعي مصري من شدة
بنا غير حارة الشرف فليكن ما ساعى والارض على كاهن الفيل ان جعل
تحمي فاحلكت ان حبل قد نقلت قدماه في الدار العظمى في حيزت بطن
وقطعت على حبل ليلتي في الدار في شرف جبرائيل عظمي فينا اننا
في العذر بالليل في الدار العظمى اننا على فذبح الموقد في راسه في
لبر في الدار العظمى في شرف قد صفت في الوان من كل على صبي في
ونجد في الدار العظمى في شرف في شرف ساعه واذا اننا فاعلى

كراهته فعدلوت
على جواد اعظم في تمام الفتح كما بالرفق ان امر الله وادان خبر
ان جواد افترس في الاحكام من الفتنه وارعدت الف الف من فخره فكل
فتنا فعدت عن الدار ما ساعته حفيه من يدا واذا به قد قام كما به
وان را الى جواد وسعت في جوده فاذا احدهم قائم بعظمي عليه حديد
خارج من النار فحفي في الشجاعة التي في الدار العظمى في شرف
الحفيه في الدار العظمى في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
من ملكه البار فعدت من نقل على الدار فعدت في شرف في شرف في شرف
قلت في الدار العظمى في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
قلت انما فعدت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
القل ولا تعجزين سعادتي العكر في شرف في شرف في شرف في شرف
والنار فعدت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
منهم في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
الملك في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
بغيره فعدت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف

الهماء عدلوت
يعلق قال ما تركت احد من قتل للمسلمين الا اني فعدت في شرف في شرف في شرف
لم ان منهم في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
يعلق في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
لطف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
نقل في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
ولد في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
بلد في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
حتى ارجع في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
واذا بهم في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
قال صدقت يا سيدي لكني ما علمت غيا الا عود الخيمه طحين في شرف
لله انك من رحمة الله فعدت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
الانصار في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
بعلل في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
انعت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
ومات في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف

كراهته
ابن شهر اشوب وغيره عن عبد الله بن رباح القاصي قال قلت رجلا في شرف
ملك في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
عاش في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
قتل رجعت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
فقال ابي رسول الله ما لي في فاعدت في شرف في شرف في شرف في شرف
جالس في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
سيف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
منه في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
طوبى في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
حق في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
لله في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
طست في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
نشرت في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف
المتبع في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف في شرف

في خواص من رتبة القدر
نقالت او غلبت في كل بركة الكون فكريت ان اذ هو اللحية فقال
اشترى بخله ورجل من طين من الخبز بما السد واصل
فيه من السد وان عمن ان ذرت على الشفة ليدور ويرضاه ومن
طرف ما وقع ما رواه في حرم وعص من الشيخ اني جعل النيا بولي
قال خرجت ذات سنة الى زيارة الحسين في قبا على التعل في عشرين
المشهد لو ان اصابه جلد من القوم الفاضل وصار كانه قطع ثم قال
جعل ينادي بالتم بالتم بالتم لان عليه ان يحل الى المشهد فقام طين بجلد القدر
ويما قطع على البية فلم اذ لنا الحفرة وضعناه على نوبه اذ جلدنا
طرقنا الثوب ورضعناه على القدر كان يدعوا ويخضع ويكلم ويحكي بقل
ورقم على الدبح الحسين ان يسهل العافية فقال في وضع الثوب على
الارض جلبي الرجل وشي كانهما قد من عقاب ورسنه عن محمد بن عبد الله
عن الحسين بن محمد اللزري قال حدثني ابي قال صليت في جامع المدينة
والرجل ان علي اصد ما غاب اليك فقال اصد ما غاب يا هذا انك لا تعلم
علمت ان طين من الحسين في كل اذ واذ ان كان في يد ربه فلو ان
طين جعل في اقل من ضيقه وقفت على نفسي اسيت منها وكانت

في خواص من رتبة القدر
منها غير كبره فقلت يا فاني اشد في العلة فقالت لي يا سالم الماري
عليك كل يوم الارز الذي فقلت لها فقالت هذا انك لا تعلم شي
يا زني فقلت لها ما انا الى شي احوه في الى هذا فقلت لي في ذرة فقلت
عني العلة ويرى في كان لم يكن علة فقلت لها بعد ان دخلت على العز
فقلت لها باليد على السلم وكان اسما سلمه بما واذ فيني فقال لراحمه
ما في يد السج من كج كانت في يدك فقلت يا يده السج فقلت اني
في المدين فقلت لها يا رافقيه طين في الحسين في جيت من عندنا مقفبه
ورحمته الله على كاش ما كانت انا اقامي فيها المدين وقد العنت على
نفسني ثم اني مؤذن وقاسا عيلان وغا باعني اقول في كرا حقا بعض
نقاة اقول في من فقيه للفاسل الحديث الكاش في صاحب الصافي في علمي على
ان في حق بعض السلاطين العفوية جاعل من قول اللزري في المطلة
كان فاضلها على احوال بني كورد والامير في على جبريل الشهاب عنه
ومن كل جاهد استعار الكسندر السلطان فامر السلطان بجمع من كان
في تلك البلدة من العلماء فحضر وكان من علماء الفاضل الشاربي وطلعت
الملك قال السيف الملك بمرانا على من سبيل من النور وكان السيف

في خواص من رتبة القدر
في كثير من الصناعات والعلوم الرياضية خصوصاً في الحساب وكان من
ما يباريه من الامور الفريدة عن الاحاسر والاشكال الفاضل الكاش
ما بالسلطان ارسل ملك الى امر عظيم فاعطاه الفير وقال ما من
من مثلي من كان عالما يقنون العلم ففقد ذلك اذ الفاضل يده الى
ثم امر بها مقبوضة فقال ما في يدي فاطرف العايف بليانم رفع
رأسه متغير اللون فقال الفاضل ما اظهر من حرك قال في حق الشيخ اني
عالم بما في يدك لان حركتي كيف قال الفاضل وما ذاك قال ان ما في
يدك ترين من رايه في كني ان كيف وصل الى يدك فقال الفاضل عليك
علقت او هو من قال لا وحق الشيخ قال الفاضل بها الفيران ما في يدي
كل بل اذ ان بنيان قال بالاطعمة من الحنة ويل لك بدين اللان مع
قطعه من علك وصادك فقال السيف صرحت بها العالم فاسلم السيف
كتر من ربي الحسين طمس العلم ان ترة الدين من اثاره وجميع اللان
واللام وكافة العايات والارض والارقام من كان من ليل مؤدته
من اللان اللان من ربي ما يذ ان نور عظمها الايات من سعة
الطفة والعصاة وعا جت شت بجايز لعن الطير واليات

في خواص من رتبة القدر
ان الياس القلي من الايات بل من ربي من الير باليات ان للرحمن من
الحيات وان يوقنا بجميل خالص النيات في الفعالات اعتقادنا
وقا قاتى اللاب والحيات والفقوات بل اقول اصد الله الحكيمات ان
تاسل في اور زناه من الايات فضل عن عر لئلا تزل ان ما في رتبة الله
الهداة وخصوصاً الحسين بن علي عليه الان الصانع والحيات من اليات واللد
نقاعات ان كانت محضه جاعل من ماسوات بل من الفقوى في فوات
خالق الكاينات فاضل بجاعة الدنيا وعر في حيرة الملقات بل للدين
وامر ذلك الفين الى يكون الحكايات من المسكات وحيث كان العالي
ما وانه من العايات واه من اجتهاد من الولد بما يقع من العورات للرد
ان يكون من الما يفتح من يد ربه عنها الايات وما عر عليه ان من التورات
هو الذي يعثر من امعن النظر الى الايات والعلوم هذا ان رتبة الله كتر
كانت في الحار الشريف ولم يصل اليه من ايدي الخنة وان شي في العا
ما في على ما عليه من الية والى مستك حرج به رواية ابي حنيفة كان قوله ولا
يعقدون مع الملك ان يدعوا الحار في هذا من ارا ان جعل رتبة نافع
فيه كانية في الجحش من الحار بل عليه الحديث في حجبها عند رتبة الشريف

طالع
الدين

في خواص من رتبة القدر

وعليه ان يرضى من كل ما ياتي من مسامحة العبد وبتوسل العبد بالدهم
اجعله رزقا واسعا وعلما ناضجا وشفا من كل داء انك على كل شيء قدير واذا
وضعني في البحر فبحر واسع قال اذا اذنت من تحت المظلمة ووضعتني
في نيك فقل اللهم اني اسئلك بحق هذه الزوجة بحق الملك الذي فيها والنبوة
التي حصدت للامم الذي مل بها ان تصلي على محمد آل محمد ان تجعل لها
شفا نافع ورزقا واسعا وعلما ناضجا وشفا من كل داء انك على كل شيء قدير
وهو لله العافية والثغراء انتم بدار اكان للمأخوذ من الزوجة من طين
الجارح اكان كان من جمرة الى اربعة اسيال من الجوارح فالله ان جعل
ثانباتي الجارح بل العلة الشرف وياقن من ثمانية على صفة كذا يعني ان جعل
كما على في الاذن الاستدلال وعلما ناضجا وشفا من كل داء انك على كل شيء قدير
تفجبه ولما كان الزوجة من الزوجة المستشفة كان احد من سائر الا
مكنة ووضع على الجارح وعلى القرآن شرف اخره على الرحمة للذكر فلا
كرامة بعد الشدة عند الله من فضل الله العليم الخبير لا يورثه من بعده ولا يورثه
بالجليل هذا القول من الامانة بالمراتب ما هو من رتبة سيد القادر
وغيره جارية الشرف على ما يشاء ما كان ثانيا للزوجة المعصومة من جوارح
وهو من تخيصة عن جوارح يبيع بغيره من جوارح طين الجارح الى

من فوعة يعقوب من يد من الصادق قال من باع طين من طين فانه يبيع
لم طين من طين لم لا وعها نفعي نهاية للامم العبد العبد العبد
الدرسي وطين طين من طين طين بلور ال انقال الثاني ان الزوجة من
للحجر فوعها من الجارح والدرسي طين من الجارح من الزوجة الذي لا يجوز
فوعها الجارح من طين من طين او من طين او من طين او من طين او من طين
اماما اذن من طين من طين او من طين او من طين او من طين او من طين
بالدعاء المرسوم من طين من طين او من طين او من طين او من طين او من طين
اذن من طين من طين او من طين او من طين او من طين او من طين او من طين
فوعها من طين من طين او من طين او من طين او من طين او من طين او من طين
وبل ولكن الله ما اراد عني ان يسل من جوارح طين طين طين طين طين طين
هذا القول والافاضل التوفيق ليعرف في طين طين الى اخره طين طين طين
حرمه الزوجة ثابته لها بدار من غير طين طين طين طين طين طين طين طين
للت من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
احدنا الى طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
بما الزوجة الجارح طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين

يعني ان الزوجة المأخوذ من الجارح الى طين طين طين طين طين طين طين طين
عالم نعم يكون من الجارح طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
غير الامانة الثانية من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
لله مال طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الطين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
فوعها طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
في طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الشرف طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
وعرفت ان طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الزوجة التي عليها الشرف او من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الجارح فضلا عن طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
اكله للطلاقات الدلالة التي على طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
على طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
ورقة لكونها او ان طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين

وعلى من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
انها بالنسبة الى طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الشرف في طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الزوجة الى طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
ان طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
يكن طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
او طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
عالم طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
في طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
والزوجة طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الجارح طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الشرف طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الشروط من طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
نفع طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
مما طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين
الروايات طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين طين

الأصل ولزم الاقتضا كما حلف على التيقن من ما يدعيه الزعم المقتضى سيما عند
 من قوله أو ما جاوره عرفاً وتخلل السجين ذراعاً ولما جاوره السجين الزعم
 من الزعم أو غيرهما ما وردت به الرأى في كل الدلائل يوجد منه وهو على القبر
 أو الضريح فيقرب احتمال جوارحه نظر الدلائل الاقتضا على التيقن أو ما قارب به
 يوجد عن بقا الشيء في تلك البقعة المباركة لكثرة ما يوجد منها في جميع الأثر
 ويخرج من تحت الأرض وظهور الضريح بقا أثره الشريف بل لا شبهة في جوارحه
 صريح جماعة كفاصل المقداد في القبر فيجاء في الرتبة التي في رتبة أن بعد ورود
 الضريح عليه لا وجه لتوقف الدلائل في الضريح لو كان الأصل ضعفه كما هو محط
 نظر تجلّي التأييد لئلا يعدم وجهه لعدم اعتناء بعضنا بها وإعسان البعض الآخر
 وحاصل الباعث على ذلك أنه لا يرد له حضوره في مثل الحاضر مع أن رتبة التأييد التامة بار
 بعة ليس لمعدودة من الصحاح ولو لم يكن إلا بين الدلائل بالتيقن مما ذكره
 ذكرناه من قياسه في رتبة عقليته على عدم إرادة القبر نفسه بل ما جاوره السجين
 وازيدوا بها ذلك لأن العرف مع أنه غلطان لتفاوتهم السبق الظاهر الشرعي وغيره
 مضافاً إلى أن قوله بالحدود البان وسألت عن هذا العرف ما راعى السجين
 من رتبة لا معنى لتفويده الجوارح ذكرناه في جواب صاحب نهاية المرام أن
 القابر والعا لا يحققان الاضافه على وجه يتعلق بها الظاهر الشرعي على ما في

[illegible]

سزاقتہ الحامیہ

موا اليه ياكل ان اثره رزقي مبدية قال ما اقل ما ازوره بين ثلث سنين اكرين
مرة فقال له معقلوا هذه المدة التي لا اله الا الله هو رزقي كان افضل لك هذا
فيه فقال له جعلت فداي اكل هذا افضل فقال لهم والله لو اني قد شتمت افضل
بازاره وفضل فرجه لثمة الخبز لو ما حجي منكم احد علي لم اكل ان الله يحب
كبر بلا احسانا باركنا في كل ما نريد منكم قال ابن ابي عمير فقلت لقد بين
الله على الناس حج البيت ولم يبين له زيارته الحسين قالوا ان كان كذلك
فان هذا شئ فكم عليه المقام لكن الاممعت قول امير المؤمنين الى حيث يقول
ان يجلن القدم احق من الحج من ظاهر القدم ولكن الله فرض هذا على من
الحرف لو كان في الحرم كان افضل للرجل الحرم ولكن الله صنع ذلك لغيره
فقال في رواية اخرى ان ارضا الله قالت من منى وقد بقيت اليه
ظهي يا بني من كل حج عبقور جعلت حرم الله وامسقا من الله الهان
كفي ورتي ما فضل ما فضل سبعا اعطيت ارضك بالاله لا يبرأه ارفعوت
في الحجك من ماله احر الله رزقي بل لا ما فضلك ولا من فضلك بل ما
خلقتك ولا خلقت البيت الذي بناه في فخره واستقر لوني دنيا
مستوا فلا ليلامينا غير منكف ولا مستكف لا رزقي بل لا لا لا في
نارهم قال ابن ابي عمير ان الله رزقك بلا احسانا باركنا في كل

المختار

مجلس فی شرافتہ کرامتہ

قبل ان يخلق الارض الكعبة ويخضع لها باربعه وعشرين الف عام وانما ازال
 الله شعب الارض وسائر ارضها من بينهن اربعة حاضيه فخطبنا افضل
 بروضه من رياض الجنة وافضل سكن في الجنة لا يكون الا السيرة الى المليون
 واما التزم به من رياض الجنة من الواجب الذي بين الواجب لا بل
 الارض فيعني نور الصلابة الجنة جميعا وهي تتأدى انا ارض الله العبد المذنب
 التي تحت سيرة الله وسيد شباب الجنة وراوي افضل من لا يمكن
 لكن الله في الدنيا الجنة لمن حصل من الصاوة سمعة يقول ان الله سبحانه
 فضل الارض واليهما من بعض جهنما ما حشرت وهما ما يغفر من ما والار
 الدعوى في التواضع لشيء من المجل الكعبة المشرفة وارسال النعيم
 من ما حتى انهم وان كان بللوا ما والار اول ارض واول ما قدس الله
 وبارك عليه فقال في الجنة ما حشرت الارض في الدنيا بعض ما
 من الله المقبرة المباركة القفا من ما في الدنيا ما حشرت في الجنة
 في الدنيا من ذلك المقام ما حشرت الارض واول ما قدس الله بالطين
 حاسب ثم قال ابو عبد الله من تواضع لله رفعه ومن تكبر رفعه الله اول ما حشرت
 سائر ارض الكعبة في المالح من ارض القاع المشرفة وكل من تواضع على حاسب
 الارض من روضه وارضه من روض الجنة في عدة من الارض ارض الله

فی شرافتہ کر بلا

ابن عباس سمعت الصادق يقول لموضع قبر الحسين فمذبح يوم دفن فيه لموضع من
 راي من الجنة وزعم من زعم الجنة واما اعتبار افعالهم ومنازلهم في دار الصلوة
 فيه من ساير الناس فمما كونه محل عبور الملائكة والانبيا وازدواج الملائكة
 وسوء قبره نصف يوم دفن روضه من راي من الجنة وسوء معراج جنة فيه اعمال
 زياره الا سافليس ملك والانس في السواكن الا وهم يملكون النيران يارون
 لهم في زيارته الحسين ففخرج بمنزل وتخرج بعرجه ومنها عدم احوال الزمان على
 تلك البقعة في بعض الدلائل ومنها ان زياره من العبيد لو تم افضل من اهل
 العرفات ومنها ان العبد ينظر يوم عرفة الى زياره ويبقى بها حتى يحضر اجابة
 دعائهم نعم الال العرفات ومنها عدم احتساب عمر قاصد من اهل العمرة
 منذ خرج من مدينته الا عبور السبيل قال الضامن حبل الصلوة ليعلم ان
 ما في ان الام زيارتي الحسين من قبل لا قدر من اجاله وسبق له البقرة ولم يكن
 شي يترك في الشرافة والفضيلة الا الاماكن الثلاثة التي الكعبة ومجلى النبي
 وحجامة المؤمنين في انعام اصولهم ما سافر من بحر قصد اللقائهم
 ثم عن حمار من حسي عن ابي عبد الله قال من ادبر الى هذه انعام الصلوة في دار
 به حواطين مكة والمدنية وحج الكوفة والمدينة عشر من تحزون علم الله
 الدعاء في اربع حواطين حرم الموضع والوسط وحرم اهل البيت وحرم الحسين

1840

فی تعین الحار الشریف

[illegible]

فنان
ملا

معنى ان هذه العوائق الاربعه وارده في موضوع واحد من الموضوعات المدين ان
 يمكن بوجوه مجاميعها هذه كما تقتضيه القاعده لان من القول بالمتفقه للقول
 بها صلاية اذ اورد في موضوع واحد وكان اثنين دون متفقيه لا بد من الاز
 ما بها لعدم التناقض القول الظاهر في ذلك لانه ان الامر بين المتفقيه وال
 وطرفه اعم من ان يكون اولا او ثانيا في اثنين الا ان ذلك لا يمنع من ان يكون
 محال كونه بل لا محل للشبهة في قولنا ان المتفقيه في القاعده هو وجهه منها
 بعضه وارتقاء في استنباط بان الاخبار الواردة في القاعده هي في الواقع
 الطار في مقام التمهيد حيث عذر اللحن بالماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 من الماء لا بد ان يكون خارجا من الماء لان بطلان الطرح من الماء في
 الشهور من ان الماء لا بد ان يكون ان يفرض بالماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 بل ان الماء الذي لا يتغير من الماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 والافضل في ان المتفقيه من غير الماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 فتم في المزمع ان عليه عطفه في موضوع واحد في القاعده هو وجهه منها
 من الكثرة في مقام البيان الى حقيقة في كمال من انها من ضعف الدلائل بل انما
 من بعض عدم الدقة بل في ذلك اني بعدم ما يورث الدلائل لان بعض
 ليس من الدلائل الشريكة ولذلك لا ينبغي معي وليس مقولا بان الشك في انما

في غير الماء
 بما يورث اجمال اللفظ لان يقال بان الماء لا يورث كماله في بعض الدلائل
 ما هو من الماء من المتفقيه في القاعده بما يمنع من وقوع بعض الافعال فيه
 بل ان عدم التناقض في موضوع واحد كان اثنين دون متفقيه لا بد من الاز
 ما بها لعدم التناقض القول الظاهر في ذلك لانه ان الامر بين المتفقيه وال
 وطرفه اعم من ان يكون اولا او ثانيا في اثنين الا ان ذلك لا يمنع من ان يكون
 محال كونه بل لا محل للشبهة في قولنا ان المتفقيه في القاعده هو وجهه منها
 بعضه وارتقاء في استنباط بان الاخبار الواردة في القاعده هي في الواقع
 الطار في مقام التمهيد حيث عذر اللحن بالماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 من الماء لا بد ان يكون خارجا من الماء لان بطلان الطرح من الماء في
 الشهور من ان الماء لا بد ان يكون ان يفرض بالماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 بل ان الماء الذي لا يتغير من الماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 والافضل في ان المتفقيه من غير الماء لا بد ان يكون المتفقيه في القاعده
 فتم في المزمع ان عليه عطفه في موضوع واحد في القاعده هو وجهه منها
 من الكثرة في مقام البيان الى حقيقة في كمال من انها من ضعف الدلائل بل انما
 من بعض عدم الدقة بل في ذلك اني بعدم ما يورث الدلائل لان بعض
 ليس من الدلائل الشريكة ولذلك لا ينبغي معي وليس مقولا بان الشك في انما

في غير الماء
 وان كان المراد بالماء عند الوصف جاز مقداره لان الامر غير موكلا الى
 بل الحد الذي من الامور الجارية في الله لا ينبغي فليس من التحديدات الوصفية
 يكون الوصف غير جاز فيه ليس في سائر الامور كما لا ينبغي على التمسك في كفاية
 ما في المقام من الروايات في الاول ان يقال ان الماء لا يورث كماله بل انما
 عليه في رواية في الحد في احدى الامور في القاعده هو وجهه منها
 الحين وعند الحين يتبع على الاختلاف في الامور مرجع الى ما لا بد من
 القدر في صدر الرواية اعني قوله ان في الحد في القاعده هو وجهه منها
 المضاف للصفاء بصورته لتطابق الجواب بالسؤال وعند القدر في الحد في القاعده
 فلا يضر في موضوع المتفقيه في قوله نعم في كماله والحد في القاعده هو وجهه منها
 منها ما هو جاز في القاعده ان القاعده في حد القاعده هو وجهه منها
 حيث وقع في رواية في الحد في القاعده هو وجهه منها
 وضوح الامر عند جواز رواية في القاعده هو وجهه منها
 ولذا عبرت استدل في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها
 استدل في القاعده هو وجهه منها

في غير الماء
 وبما فقطنا من منتهى بائنا في الروايات لان الروايات في الحد في القاعده هو وجهه منها
 لعدم وضوح حالها كذا في ذلك بان من القاعده هو وجهه منها
 جمع الى الاختلاف في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها
 لا ان القاعده في الحد في القاعده هو وجهه منها
 ان يعرف في القاعده هو وجهه منها
 من قوله مع ان الدلائل تختلف في القاعده هو وجهه منها
 هذا انما هو في القاعده هو وجهه منها
 للعقود في القاعده هو وجهه منها
 الدلائل في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها
 في القاعده هو وجهه منها

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت
 اباصدله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حصة معلومة من عرف ما وجد
 بها اجريت حصة من موضعها جعلت هذا قلنا من موضع قبر الحسين بن علي
 وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من موضع من روضه من بستان
 ورواه من موضع القبر وهو الماير قطعه لا يبتدئ مثل غيره بقية تلك الا
 منها قلنا بان الماير كان معهودا عند اهل المدينة وهذا صحيح في عدم علمهم
 لكنه يفتق بان في زمان السؤال كان على الماير بناء والذوالالبوم والذوالخلف
 باختلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من اهما ساسا ومن
 او طبقت احما بالصارف بل ادر كقليل من ذراعه الشريف وكان اخفى من
 ادر كفي افر من ذراعه بل معدود من اهما ساسا ومن في زمان احدى الاماير لم يكن
 وحده اما بقية الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير من
 وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عند الملكة الداعي في حصة اربعين
 وسبعين وثلاثا وكان معدودا في التوزيع من بستانه فبما سبب الحسين
 وقصة الحسين وعن اثاره والذوالالبوم من معدن حار من في طوله بل ان من
 لما نطق بحرق الحسين بن علي ان ظاهرا فانه من لا توضع وحده بل لا

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت
 اباصدله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حصة معلومة من عرف ما وجد
 بها اجريت حصة من موضعها جعلت هذا قلنا من موضع قبر الحسين بن علي
 وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من موضع من روضه من بستان
 ورواه من موضع القبر وهو الماير قطعه لا يبتدئ مثل غيره بقية تلك الا
 منها قلنا بان الماير كان معهودا عند اهل المدينة وهذا صحيح في عدم علمهم
 لكنه يفتق بان في زمان السؤال كان على الماير بناء والذوالالبوم والذوالخلف
 باختلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من اهما ساسا ومن
 او طبقت احما بالصارف بل ادر كقليل من ذراعه الشريف وكان اخفى من
 ادر كفي افر من ذراعه بل معدود من اهما ساسا ومن في زمان احدى الاماير لم يكن
 وحده اما بقية الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير من
 وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عند الملكة الداعي في حصة اربعين
 وسبعين وثلاثا وكان معدودا في التوزيع من بستانه فبما سبب الحسين
 وقصة الحسين وعن اثاره والذوالالبوم من معدن حار من في طوله بل ان من
 لما نطق بحرق الحسين بن علي ان ظاهرا فانه من لا توضع وحده بل لا

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت
 اباصدله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حصة معلومة من عرف ما وجد
 بها اجريت حصة من موضعها جعلت هذا قلنا من موضع قبر الحسين بن علي
 وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من موضع من روضه من بستان
 ورواه من موضع القبر وهو الماير قطعه لا يبتدئ مثل غيره بقية تلك الا
 منها قلنا بان الماير كان معهودا عند اهل المدينة وهذا صحيح في عدم علمهم
 لكنه يفتق بان في زمان السؤال كان على الماير بناء والذوالالبوم والذوالخلف
 باختلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من اهما ساسا ومن
 او طبقت احما بالصارف بل ادر كقليل من ذراعه الشريف وكان اخفى من
 ادر كفي افر من ذراعه بل معدود من اهما ساسا ومن في زمان احدى الاماير لم يكن
 وحده اما بقية الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير من
 وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عند الملكة الداعي في حصة اربعين
 وسبعين وثلاثا وكان معدودا في التوزيع من بستانه فبما سبب الحسين
 وقصة الحسين وعن اثاره والذوالالبوم من معدن حار من في طوله بل ان من
 لما نطق بحرق الحسين بن علي ان ظاهرا فانه من لا توضع وحده بل لا

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت
 اباصدله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حصة معلومة من عرف ما وجد
 بها اجريت حصة من موضعها جعلت هذا قلنا من موضع قبر الحسين بن علي
 وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من موضع من روضه من بستان
 ورواه من موضع القبر وهو الماير قطعه لا يبتدئ مثل غيره بقية تلك الا
 منها قلنا بان الماير كان معهودا عند اهل المدينة وهذا صحيح في عدم علمهم
 لكنه يفتق بان في زمان السؤال كان على الماير بناء والذوالالبوم والذوالخلف
 باختلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من اهما ساسا ومن
 او طبقت احما بالصارف بل ادر كقليل من ذراعه الشريف وكان اخفى من
 ادر كفي افر من ذراعه بل معدود من اهما ساسا ومن في زمان احدى الاماير لم يكن
 وحده اما بقية الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير من
 وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عند الملكة الداعي في حصة اربعين
 وسبعين وثلاثا وكان معدودا في التوزيع من بستانه فبما سبب الحسين
 وقصة الحسين وعن اثاره والذوالالبوم من معدن حار من في طوله بل ان من
 لما نطق بحرق الحسين بن علي ان ظاهرا فانه من لا توضع وحده بل لا

في القاسم هو الحد الذي لا يتجاوز من الاضمار حصره من ثمة عمار قال سفت

في سجن الماسر
ولما فعل لهم احدا ناعلى تحقيق والتفصيل الدلائل ان كان الحارحط بهم
رضي الله عنهم وارضاهم واكرمهم في جنسه الغني الذي بل من تامل في بعض الزمان
للفصلية بعد ان الحارحط من هذا المقدار في زيارة الدائرة التي لم يجد نارا
ثم تحول عند حالي المدين وقف على بن المدين وقل ثم توجه الى البيت الذي عند
حالي المدين وزر الشهدا في زيارة اخرى ثم اخرج من الباب الذي عند
على بن المدين فتوجه الى هناك الى الشهدا وزرهم بل في زيارة اخرى ثم توجه
الى على بن المدين وزرهم ثم اخرج حتى تاتي قبور الشهدا وقف على ذلك الذي
عما في هذا من ان الحارحط من ما يحاط بالصريح للبارك والحي ان هذا
في القول ان القول بان اقل الحارحط الشهدا في طفايعهم من تلك الزمان
وكلمات ابن ابي عمير هو الدارج وان كان المدين ان يكون اليقنيات في المقام
من العلم في تلك الزمان لكنها مستغنى في المقام بل ما قاله الشهيد احمد في المقام
حيث ذكر تحقيق القولين من غير ان يبين لان موضع حاف الدوسر هو المدين
اعتنا الذين هم من سلفهم في سائر الامم والبلد سالت رسلهم
يسير عنهم ما ينفع لعموم الناس ولما اختلفنا في المقام من ان يكون في هذا
لذلك ان الدوسر لها التي من قول كل حارحط عليه يدل ان البارك من الدلائل
الثلاثة

في سجن الماسر
الثلاثة التي شري في العزم في الجبر في القيا الى الماسر الى الماسر في الماسر
في مقام انك في محل الدوسر في الجبر الذي على سائر اليوم وان كان المحل هو ما
فيه انك ليس لما استند غير ان يقال بعد كون من الماسر في ظن الماسر
يقرب منها حصل في هذا قول الشهيد بان الشهدا مدنون حول الدلائل
في مقام اخر لما حصل ابن سعد من قوم من بني اسكوا بنون من سائر الدلائل
جرت في الى المدين والما حارحط على المدين وروى المدين حيث في الدلائل
اجاب عنه على ابن المدين الذي عند حالي وحضر الشهدا من اهل بيته اصحابه
بن سعد واهل بيته الى المدين وعجوزهم وروى عنهم جماعة من اهل بيته في ان
في ظن المدين في الجبر الذي في الجبر وان كان في هذا من المدين من
وراء القبر الشريف فالحمد لله الذي جعل في هذا من المدين من المدين
الصالحين بعد ذلك ما راها من كلام الشهيد قال في هذا من كلام الشهيد من الزمان
صديقهم في المدين من مدين الشهدا في المدين حالي المدين في المدين
على ما هو الدلائل من سلفهم في سائر الامم والبلد سالت رسلهم
كلام الشهيد في ان نقل في المدين من الشهدا في المدين في المدين
الحق في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين

في سجن الماسر
من احوه المدين في سجن الماسر في سجن الماسر في سجن الماسر في سجن الماسر
الى الثالث مقامهم لوضع علامة في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر
المدين مع عمر بن سعد في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر
كل من في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر
سائر الدلائل من سلفهم في سائر الامم والبلد سالت رسلهم
لذلك ان الدوسر لها التي من قول كل حارحط عليه يدل ان البارك من الدلائل
بان الزمان داخل في الدلائل في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
ان الشهدا من الياشم مدنون عند حالي على بن المدين في الجبر في الجبر في الجبر
بالصريح ولكن في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
من سلفهم في سائر الامم والبلد سالت رسلهم في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر
الطريقين على الدلائل في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
الذي من على الجبر في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
اللامر في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
لم يكن احد جاز لم يصل اليهم غير ما راها في سجن الماسر في سجن الماسر في سجن الماسر
المدين

في سجن الماسر
المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
استمع كما يحضر في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
من ومن حشده في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
علم من سائر المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
كان في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
واراد في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
بان تلك البقية المباركة محل اجابة الدعاء الذي هو ثالث ثلثة التي عرفت في
عن ثلثة فاذ كان الدعاء بعد الدعاء في المدين في المدين في المدين في المدين
الدعاء في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
المباركة في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
عن ابي بن عمار عن الصادق انه قال في المدين في المدين في المدين في المدين
فان جازا به الجبر في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
محمد بن محمد في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
اعني ان الحارحط في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين
عليه فقلت في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين في المدين

ليس له ستر من زيد بن علي وانا اكره ان يسبح والكا قال فذكر هذا الك
 علي بن بلال قال ما كان يفتي بلال بن رباح قال ففتي من الك ففتي
 فقال لي اخلص عيني اريد القيام فلما رايت اني قد ازلت علي بن بلال
 ففعلت الاقلت له ان رسول الله كان يطوف بالبيت ويلم ويقل الحمد لله
 النبي والمؤمن اعظم من حمته البيت امر الله ان يفتي عفته انما هي سران
 يحل لله ان يذكر فيها فانا احب ان يدعي شيئا يحل لله ان يدعي شيئا
 من تلك المواضع وصيحت المعصية قال قلت انا محمد بن حمزة علي بن حمزة
 وهو علي بن فقال لنا وهو اقول ما ال الحرس مالي فلما امرت من عند ففتي
 لي محمد بن حمزة وهو علي بن فقال لي قال ففتي من الك ففتي من الك ففتي
 فقال لي ليس هو بل كان الله مواضع يحل بعدد ما هو من الك ففتي
 اقول هذا ان من غير واحد من سبعة من بني اهل ورواه ما ذكرناه
 من ان الرواية كانت اربعة من قبل الاثر في بيان ما سئل عنه علي بن
 حمزة ففتي المعصية يعني ان يكون بيننا تسعة ما سئل عنه علي بن حمزة ففتي
 معصية او لا بل لا اعتبار بهد بان بيان الحديث كالحسب يعني ما هو بالان
 يكون من الامر ان كان للامتناع موضوعه مثل الادعية والارسل من

من الامام عليه السلام دعا بعض فقهاء الرضا عليه السلام في مجلسه فقاموا
فقال الرجل وحيثما قال اي علم ان السكندر ولكن قل كما اقول ان السكندر
رواها في كتابها فاما في كتابها في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الرازي عن الامام او عن الرضا عليه السلام في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الرازي فاطم عن الرضا عليه السلام في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
من اجل واحد في كتابه في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الامام هو المعنى في الرازي في كتابه في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
وفاندهم محمد بن يحيى وطريق السكون في الرازي في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الرازي في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
على ان السكندر في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الى الرازي في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
وسئل ان يكون الرجل الذي في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
من الجليل ان كان من رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
سئل فقال ان كان رسول الله افضل من النبي في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر
الطبرستان في رابع بطالع عليه الفطن ووجهه ان السكندر

في هذا الخبر الشريف يعلم ان الحبيب لا بد ان يكون خارجي من سائر الامكنة لا
 جارية الدعاء للصالح مقام الدين في الدنيا لان فيه امور الدلائل الشرف
 نفس البقية الثاني حرمة الحسين الشريف الثالث حرمة محابة الدين بذوا
 محبة في طاعة الله الذين لم يخلووا للخلق الله ثم منهم الرابع حضور الصلاة
 بكنة وحرمة الان المؤمنين عند دعا الداعين في كل كنية اخفى
 راس القبر الحسين وبعدها الامور الموافقة للمعروف الميمون مخيل عاوة
 ان يرد الدعاء خصوصا مع وعد الله الذي لا يخلف للعباد التوكل بالان حاله
 في مقال وان كان المقال البيان خارجين عن عقيدة الانحاشا بمقتضى
 الى شرح وتفصيل على وجه ينبغي العليان روى الغليل الدان بياها اعملا
 للخلق من مناسبتك لا ينبغي على التبل فتقول لو قيل بان اذكر تسليس رسل
 لا تالم وعلونا في البقية المباركة وما وجدنا الى الدعاء من سبيل وبلغنا
 الى الشرا ومقبل فليس الامر الا الى الغليل ليقال في الواسل والعارف
 العبد الذي يلج في وجه من تاليسر في سبيل من نزل الى ابيهم الخليل وهو
 ان الدعاء ليس بعبادة تامة بل هو سائر الامور التي لها انصاف في شرب الشايج
 من اجابة الطوائج وحصول المناسبات في ذلك فحينئذ في الشرا فيكون في وعده لا

ونزل بها عن العامة تحت القبة المذمومة
 ربحه فلا يؤثر فيها هو القصور وشرايطه تحيرة والدعاء الذي جعل على القول
 المبين وسنة سيد المرسلين وهو الدعاء الجامع شرايطه حتى قوله قل يا رب
 بكلمتي لولا دعائكم وتوكلت الدعاء حيز الأعمال والدعاء من حقوق الدعاء
 لمجمل عدم الحاجة لذلك الملق في وعد الله لأنه امر بالدعاء ووعد الدعاء
 ربي نفسه بالحيوية من بعد الدعاء والدعاء فلا حرج من عدم اجابة الدعاء
 اما الاجل عدم اجتماع الاسباب والاجل المايه قال الباقر في رواية محمد بن مسلم
 ان العبد يسل الساجدة فيكون من شانه قضاءها الى اجل ضرب او الى اجل بعيد
 فينبى العبد ان يقول الله نعم الملك لا تقص حاجته واحرم اياه فانه يرضى
 لمخفى واستجابه ان منى هذا امر حتى ان الدعاء السجدة تامة بل من الغنى
 التي يترتب عليها الاجابة واما ما اجتمعت شرايطها فلا بد من الاشارة الى الله
 انتم حتى ان كان اللفظ منكم او اجابوا في غير حال عن العارفي قال قلت
 له ان كان منى كتاب السجدة اطلبها فلما اعيدها قال وماها قلت في اليوم اعودني
 اجبكم فندعه ولا رى اجابة قال اقرني على الساجدة وعدت قلت لا قال
 محمد زكرك قلت لا ادرى قال لكني اقر من اطلبه المرجع في امره ثم دعاه من
 الدعاء اجابة قلت وما هو الدعاء قال سبب فعد الله وتذكر الله عندك ثم فلك

شرائط الوفاة القية

١٠
 ولا تادر عليه مثل طلب المانع قدرته على تناوله ولو بما يوافقه من غير
 ذلك واصل على السؤل عليه الان عند من الجواب للعلل من جهة وهو ما جازي
 معذور المردية في قرب الاستناد وعن الصادق قال قال رسول الله انما اصاب الحق
 لهم منهم من اراد ان يحمل الامل اهل فلم يكت كتابا ولم يشهد عليه مشورا او رجلا
 يصح على نفيهم ورجل له امره سؤا فبطل ما تقدم عليه وهو في ذاك بين
 عوالمه ويقول اللهم ارضني منها فيقول الله له عبي قد كذبت امر يا فان شئت
 خليتها وان شئت اسلمتها ورجل يرتبه الله ما لا تهم الفقهي في البراءة فيقول الله
 منه شي وهو في ذاك يدعو الله ان يرتبه منها فيقول الله له ان ارتكبت منك
 فلما انقضت لم اسرف وانني لا اطلب مني ورجل قاعد في بيته وهو يدعى
 عوالمه ان يرتبه للرجل ولا يطلب من فعل الله امره الله هذا يقول الله له
 الم اظفر الدنيا عليك ولم اربك في جوارحك وارضى واسعة اقل حرفة طلب
 الرزق فان حركك عندك وان ارتكبتك هو الذي تريد وغيره والفاضلة
 ما ذكرناه ولذا زنديقا رواية ابن سحر ورجل يدعو على جاره وهو رجل السوء له اسلم
 الى ان يخرج من جواره ويبيع داره ويحل من هذا الباب كل امر يكون المرء فيه فحاشا
 فلا يكون معذرا وللمأخوذ اخا واصل السوء فبطل عليه ما اختياره كافا متري
 مكان فعل الله سؤا في ربهنا وفيه كالكفى في البادية والقائمة في كل نزل
 الله

[illegible][illegible]

ان ينظر الى ما فعلوا من النحر ورفعوا حجر من هذا المذبح والذبيحة الدعاء الى الرب
وعلى السقاة والذبيحة ما فعلوا في كتابنا من الذبيحة والذبيحة من الكهنة مجمعوا في بعض
قالوا وبنينا في كتابنا من الذبيحة ما فعلوا من الذبيحة ما فعلوا من الذبيحة ما فعلوا من الذبيحة ما فعلوا
والله ان احد من الناس ينفذ النقص واذا سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
السرور والثمار والمعاد وكلها واذا جاوروا في الله لهم بقاوا على الله والتم العذر ان لا
نقصوا الله بل الله لم يعدم بهم واذا سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
واذا لم يعدموا الله بل الله لم يعدم بهم واذا سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
من سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
والله لا يسل الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
في البر والوحى سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
السوا عرف ولا كسبه حجر ولا عثر قدم ولا حد سفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا الى كوة مسفلوا
الذين على عقوبته فلما دعا فانه اجل من ان يدعو الى عقوبته في الله ولا
للمدعي من النطق الى انما يدعو الله لما هو الله في يد في ذلك العالمين

اراد الوقوف الى من يملكها فاعليه بكاتبها الى الله فانه عاويها لكن التوفيق
 محض رغبه المانع الخاضع لعل الفاعل المذكور يعنى ما هو في عرضة السؤال
 منها السؤال مع ان بعد لقاء الشرايط وارتفاع الموانع ايضاً لا يتوقع الدعاء
 كثير اياها في الاجابة لا من الاول بل من المقطع به من تقدير الامر في اليقظة
 القدر وكونه محتوماً فالجائز تجلته ويمكن ان يجاب عنه اولاً بأنه كذا ان كان
 لا يكون مانعاً عن اجابة الدعاء لكن المقدور يمكن ان يكون معلقاً بالاجابة
 لو فرض ان تقدير بان الامر القلبي في هذه السنة كذا لو كان كذا بل لو كان
 مرتبة قدر وحيث لا دلالة لم يفعل كذا فتقدير الامر غير متناه في الغلق
 فان تقدير هذا التقدير لهذا الامر ايضاً لعل ما ذكرتم في ذلك بل ان كان
 ما قال من غير من غير ما في في محض قال الصادق يا من يسأل الله السعة لا
 تقل بان الامر قد رزق ان تقبض عند السعة لئلا في الاجابة في حق الله
 من غير محض ايا الحسن يقول ان الدعاء ببر ما لم يقدر وما قدر قد قلت ما
 قدر قد عرضت في ما يقدر قال حتى لا يكون في الاعتقادي رزاقه حتى ان لم
 يحل في بل الدعاء الذي علم ان يدعى له فيجب له لو لم يرض العبد

في سوانه اجابة الدعاء

من ذلك الدعاء للاجابة منه ما يحسن من عبد الله الرحمن وتعالى السلام
 وذلك لما في بعض الادعية من ان الامر المقدر ما لم يرد ولا يبدل
 لكنه ملحق ببعض الامور وحيث كان في بعض من موضة الامر لا بد من ذلك
 لعله مما يرضى في جواب ومنها ان ذلك كذا وكذا كقول الصلوة فيمكن ان
 عاقل الجليل القادر ويمكن ان يجاب عنه زيادة عما سبق بان الصلوة بعد كل
 غاياب من عقولنا وحيث كان الصلوة محالاً على ما ذكرناه يمكن ان يكون بعد
 الدعاء صلوة او كونه مشروطاً به لا بد من الدعاء لعل الله يجيب على ما ذكرناه
 بالنسبة الى المقهور او ضعفنا وملا حظاً من حكم به عقولنا الفاضل من الصلوة
 عرضت ما في الاخبار ان الله من ان ما يبذل اياها دعاء عوضاً عن الخلق
 به خير لنا مما هو به بل يمكن ان يقال ان الامر الذي رزقناه انه صلواتنا في
 انه في هذا الامر مطلوب لنا لعل ما نساو كماله في كونه صلواتنا وزيادتها
 سواء بحيث لو اذكرناه لكان له دورته مثل قدر ان حصل اليد من عظام الدنيا
 سولنا والفا خير لنا للاحاطة ما يترتب على من مشتهات النفس في حوائجها
 للفتا فلو فرض ان التقدير بذاته او بحسب من فليترتب له الاسباب كان لما في

في سوانه اجابة الدعاء

باب العلم اركنى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده على منبأه الذين اصطفى . بما يقبض
محمد المصطفى . والى بيته الهدى صلواته عليهم ما دامت السموات
العلمى لما يقبض يقول الاحق ابن الحسين جعفر التستري لما
اشغل الارستيبيا واستلانت العينة عينا ورايت انى فرقت
على السنين ولم اظفر بعد على غرة والحاصل للراى الماضية
وللاطلاع الفهم الفانت وعلمت ان الباقي يحصى على نحو الماضى
فاطمت النفس الماضية اللاهية وشكرتها فى هذه الداهية
بأنى يحكى معنى ربيع الشباب فلا يعطف عليه حريق الشيب
وفانك الهوى فى الزرع فلا يعزتك الاقل وقد نذرت
فى اتلاف الارمين الزر فلا تضيع الحفنة الباقية من البذر
وقد صنعت فى المعجز النور من راس المال فلا تضيع قلمك فى قليل

فليل الساع الكاس السائر ثم نادرها يابا في الزاد يابا
 ولا يوار يابا انما انما الحمار يابا يابا بالموت يابا
 تاهل الجاهل يابا يابا يابا بالفساد العار هل يحترق
 اليقين ان ركبها الرصاص ثم انفقها التنبه التنبه
 العقبة للشود والرجل هانية وما لك مركب ثم حزنه
 المذلة المذلة فقد نوت الى المنازل المهولة وروها
 والكف من الطير مخوف ثم انما يقول العمل العمل الرجا
 الرجا في اي زمان نغامي ان قد امك بعدت ثم انما غارت
 ظلاما فانتبه من قدة الهوى ثم وانف عن عين عارلك
 المنا ما تم حجت عليها يقول امام السنين عليه افضل صلوات
 الصلوات ايها اليقين الكبر الذي قد اذهت الفيس كفات
 اذا التفت اطوار النار بعظام العناق وتنبه للجماع
 حتى

حتى اكلت لحوم السواعد ثم تغيرها الى نفوسها ونفيتها عليها ثم
 تحت عليها كحل لسان فقلد حيدر عن بنو فاعلى العناء
 ثم على ايام الشباب ثم على ايام الشباب بالنسبة عليها فانك
 ورمعاصي ثم عمت تبا فاستعمت ثم اربعة فاصدحت رسيد
 سوى نوذرو رويها في ريد معنى اربعة فاصدحت رسيد
 ثم استعمتها لنفسها وقلت اما من هم من تفك ما من هم من غزا
 ثم استعمتها بالغاثة نفسها فقلت لها الغوث الغوث الغوث
 تجزي للرجل فاستدلى بنفسه واختلج في فسه واختلج
 واختلج مهلة قبل فسه الغائب للظن وقيل افذه الشهاب للظن
 ثم خاطبها بكلمة كتاب وكن كل مني ولما وعظمتها بكل
 السنة حتى ياب الاطفال والحيوانات بلون حال مع
 الطلقات فتعدت الكلمة حصل الى نسبة ليس قد نزل قليل

وعنه فاستعزى الكف فلم اصرت في صدور الكف فواردت على حالات
 عوف تقرب من اللاس يتبع كل حاله منها حاله رجا فوارث الكون
 والاطيان بهذا القفل الحالك الذي قد نظرت الى اللعان الذي هو
 مدله قبول اللعان وساطل حصل النجاة من الدهور فلم احب في نفسي
 علامة من علامته ولا اذ من اناره لاس انار النام سنة ولا من
 لادني رجاته الذي هو ان يسو له مسيلة ولا من اعاد رجاته الذي
 هو ان يكون بالنسبة الى الكون من حق الزرع ولم احب من اجزاء
 المقسة على القلبة الاعضاء للعلو القلبة والعلو من الاعضاء
 حتى اني خفت عدم وجود الذرة النجبة من الطلوع في النار بعد طول
 العذاب فها تم نظرت الى اللعان الحية من ايت احذر انما علم
 نظرت الى اللعان الحية والطاعات والقرابات فوجدت لها
 جوتها من ايت لم احب التي في لها ولومرة واحدة فقد الك تحقيق
 الحوف واو من القنوط ثم عرفت الى الحالة الثانية وهي اني
 انظر

.. النظر في الوسايل الالهية التي من امته النبي الذي ملكت عليه
 .. وان من شيعته على واني من اللو الذين لعل البيت عليهم السلام في جبل
 .. الا عظم والصراط الاكرم والكهف الحصين والعروة الوثقى والعلك
 .. التي من الكبايجي على الى الرجا ثم تحققت الحالة الثانية وهي اني
 .. ان الدنول في امته النبي يجتمع الى التمام واقفا في اذ اقتديت
 وان صدق الشيعه لعل ينجي الى متابعه له في صفه او عمل فباي
 تابعه وث تبعته وصدق ان الشفق هو الريح والريح للبيت
 ينجي الى تحفة احدى علماء الحجة والولاية ولا احب اصدانها
 فتحقق الاضطراب وعلى الحوف ثم نظرت الى الحالة الثالثة وهي اني
 امعنت النظر في الوسايل المطلقة بالالهية ورايت عليها فانه
 واعظها شوية واعظها شوية واعظها شوية واعظها شوية واعظها شوية
 طرا واليسر بالشرط واعظها شوية واعظها شوية واعظها شوية
 سباب الكلبية ووالله الله السيد المظلم الذي عبد الله المظلم

فرايت له خصوصية في التوسل الى الله فدفن بها واما تارقي
 ذالك حتى عنهم وافتل منه فان التفاوت في الفقيه عفا
 ووجه توريثهم وطلبهم مقام الحكومة مقام ابن قزوين
 في الحاشية خصوصية في التوسل الى الله به انفق مصداقها بان
 بلطوس باب من ابراهيم الخليل وبقية الفاه ومصباح الهدى في
 والائمة سلكهم ابراهيم الخليل لكن بابرطين ملكه اربع وكلم
 سقن الفاه لكن كسفة الحاشين محبها على الحج الفاه اسرع
 من سبها على السواحل النجبية ايسر وكلم مصباح الهدى لكن محار
 الاستفان بنور الحاشين اربع دائرة وكلم الهدف الحاشين لكن
 منهاج هدف الحاشين اسير واسهل فعد ذلك فاطلت النفس
 وشكرها في خط الامم فقلت اوقد هلم الى هذه الدواب
 الحينية فلا تظروها بسلام امين وال هذه السنية طينية
 اركبوها باسم الله محبها ورمها ان ربي يغفر رحيم والذوار
 الحينية

الحشية فهو يظن الكلم فاقبوا من توريثهم الغرم ذلك
 وازاد الشوق اليه باني وجدت فيه بلطوس فماتت
 منه سابقا ومن علام الامان ما شئت من نفسي و
 عشرت منها من الاعمال المفردة على ما وجدتها من اعمال
 اما الاول فمخبره الاول انه عليه السلام قال انا نبي العرب
 ما ذكرت عند موسى الا ابي واعني لمصباحي ولقد كان ذالك
 من صفات الانبياء عليهم فوجدت ذلك من نفسي عند ذالك
 فاستدلت به على وجودي من الامان لا اقل من ذالك فمات
 الحاشين التام الثاني اني وجدت انه اذا دخل من علمه تارقي
 عن مثل الكربة والحن والتاثير ولقد كان ذالك من صفات
 فاستدلت به انك على اثر من ولادة الائمة فانه قالوا
 خلق من فاضل الخليل عجبنا سوره والنبيا يصبر ما الصابون
 ذات الاخبار على ان كل واحد من الامان اذا دخل عليه الحاشين



الكاتب والحن وكان الصادق للريضا حاشاني ايامه
 ابلد كان الرضا في كل العشرة كلبا حاشني بكاسف اللون مجلس
 في مجلس بعده للفرار وحاشني اوه وراو السرة وكان
 اذا دخل عليه احد لمره بالاشا وفي الحاشين ان كان شديدا
 كما في قضية رجل الخايعي والادرك نفسه من مصباح الحاشين
 كما في رواية الريان بن شبيب حاشني دخل عليه اول يوم من
 المحرم فقال له يا بن شبيب ان كنت بالكاشني فانا بك الحاشين
 فانه زجج كما يذبح الكباش وقتل معه ثمانية عشر من اهل
 بيته وهناك كان واساير الائمة عليهم السلام فوجدت
 اللانك للقلب عند هذا المحرم سيدا على شجرة العلاء
 معهم عليهم السلام وبقاوت التاثير تفاوت درجات الامان
 وبعدهم عن هذا ذالك اوعر من خلافة لبعض من يجعل
 به

هذه الائمة من جهة رسوما يتدل على سلب الامان والمنازعة
 والعياد باله الثالث ملاحظة المحموية عند الدخول في كمال
 ولقد كان ذالك من صفات ابيه وصفة اخيه صفات اخيه
 حاشني دخول ارض كابل وملاحظة الملك القلب عند النظم
 الى قبة وقرية عند حاشني كافي الرواية الرابع بيان الدع
 عند شمر ترتبته ولقد كان ذالك من صفات حاشني وصفات
 وحذر ذالك مما يتعلق به ورجي بيان بعضها انتم نعم واما
 فاني رايت اعمالا كثيرة يابح سلب اسمها لعدم الشروط والاك
 فصولي للادري اصوله اركبت معلومة وصوري لاعلم انه
 صوم ام لا وهكذا ابراهيم قد تبدلت اسمها في ان
 النبي الذي ولكن لا حظت بها في على صاحب الدعوة الى الله
 لا يوحى ان سلب عنه اسمها وانما كان في عليه ولا لقل من ان

التباكي الذي يحصل انما به حقيقة التباكي وقد مر ان من بكى او
 ابكى او تباكى حصبته له الجنة نعم اني لما رأت هذه العلامات
 للاميان وثق برحاني واظنان نفسي عرضت الى امارة الماستر وذلك
 اني تأملت الامر فقلت لنفسي ان هذه علامة لوجود من الدنيا
 فقلعه عقبه ما ينبغي من الخلو في النار بعد الدخول فيها وبعد
 مقامات عذاب في ثم العشر وبعد تحمل عذاب البرزخ الطويل وانت
 تعلم ضعفك عن قليل من بلل الدنيا وعقوباتها وما جرى فيها من
 الكوارث على الامانيك وضعفك عن تحمل الغم اذا دامت عليك الملا
 سون والويل عليها نعم ان هذا الجزء الضعيف من الدنيا لعلمه يذهب
 ويبلغ في بارئ صدمته وزرع القلب عذره من السلايا وطول
 وقت الموت فما اطمأننت به واضطربت ثم عرضت لي امارة الامة
 وذلك اني وجدت في ذوات الامم ما يعث على الاميان وتفرقة
 واستقر ارض مثل ان من زاره كان كمن زار الله في عرشه قد زاره
 الله

الله كتابة عن نهاية القرب اليه وهذا لا يكون الا في المستوي
 والقلب الذي يعبر الله منه الزرع بعد الهداية ومثل ان ودد ان
 الزائر بعد ما يرى في الدارين بحجة ملكه ويقول ان ربك
 يعزبك السلام لك استأففت فقد غفرت ما عني فلو ان
 كان الشخص من ذوات العلم فلا يمكن ان لا يسمع من اعظم النعم
 وهو ذهاب الاميان والافضل من ذلك فاطمات من الامم
 عرضت لي امارة السابعة التي رأت ان هذه الوسائل اعمال حسنة
 فقلعت في اعمالك السنية ما يحيط بها فاضربت لذلك فغضت
 لي امارة الثامنة اذ تأملت ان الذي يفرغ من المطاع اعمال
 التحضر وفي الوسائل الحسنية اعمال الصالحة تلتب الخلفين وهي
 ليست من اعمالهم فيطرق الوسايط وذلك في روايات من
 زيارته انه يكتب له حجة من حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج
 التحضر

نفسه عن يحيط به ان عمل النبي لا يحيط به ما ومن عجائب
 تلك الروايات ما رواه الصدوق باسناد معتبر عن الصادق
 قال كان الحسين ذات يوم في حج النبي للاعبه ووضا
 فقالت عاتكة ما اشد عجايبك من هذا النبي فقال لها كيف
 للاعبه ولا اعجب به وهو عرفة فواذى ووضا عيني امام
 امي مستقلة فممن زاره بعد وفاته كسالمه له حجة من حج
 قالت يا رسول الله حجة من حجك قال نعم وحجباين من حج
 قالت حجباين من حجك قال نعم واربعة قال فلم تنزل زاره
 ويزيد ويضعف حتى بلغ لعين حجة من حج رسول الله
 عرضت الى امارة السابعة وهي التي خفت ان يذهب بكم
 هتوت الناس فانه قد رآه حجة من له اعمال فضلى
 في القيامة فيأخذ الناس بل المطامع ويجعل عليه زوزب
 فيوم

.. فيوم به الى النار ثم طرأت امارة العاشرة واوتيتني
 .. بها وهي على حطة ما ورد في وسيلة البها عليه السلام قد
 بعثت على الدنيا ثواب لا حد له فان ما لا حد له لا ينفد
 ولو اذن منته ما اذن نعم عرضت لي امارة الحادية عشر من
 حالات الحق وذلك اني رايته في الروايات الكثيرة
 ان من طهر قبول الاعمال وشول الصلوة فقليل عمل صلواتي
 عن مقبولة واذا ردت رومها او اكلت فقل هذه الامور
 التي هي من الوسائل الحسنية بالحقين فقد ذكرت ان
 على الامر وكاد ان يغلب على القنوط من توارده الى الامام
 وعلمته الافعال التي تقارضه فمن العلى يحصل بها
 انتهى اليه الامر ومثل هذه الحالات المتقارضة وهي الى
 الثانية عشر وهي حالة ما كذبته بها اذ قد تناوبت بها

وجوه الطمان القلب وتلافة وجهه اللامع يكون القلب
متابعة غري ودراكه على حقة خواص عجبة لهذه الرمال
التي هي من حقايق الحقيق فحدها ان الشرايط على الصلوة
الذي هو شرط قبول الاعمال الاقبال وسببها للقبول
النوافل الرواتب فهي توشى في قبول الصلوات الواجبة فاذا
كانت الرواتب موشى في قبولها فمن هذه الوسائل التي
ورود في فعلها افعال الرواتب توشى في القبول بالحق الذي
ومنه ان الشرايط للقبول والخط انما يقع في الاعمال
والعبارات التي تقع من الخوف باختياره وتكلفه وسلاطة
المقاسم التي في الوسائل بالحيث ما يثبت عليه
الدوام وان لم يكن باختياره وعند تعدد وظائف وانما
ملاحظة تقرب من ليس يعمل به او يحيط او يوفق من صوابه
مثلا

مثلا الرقة على صوابه البها عليه قد يكون يقصد اليه
وتأمل ملاحظة انه امام مفتحة من الطاعة وهذا من الاعمال
الصالحه وقد جعل الرقة والبها عليه من دون ملاحظة
فاذا سمعت ما جرى عليه مع عدم معرفتك له الدالة من
العه او انه من المسلمين لا بل هو لك ان مخالف للاسلام قد
عليه كذا الغلبة عليه بالرقة والبها اقل من حيث ما اصاب
اطفال الصغار من كيفية الموت من العطف والقتل بالتعسف
على صدره او بالسم على يده مستقبلا بقدر رضى الجمع
لذلك حاله نفسه فان نهايته ما يبيع الرقة على الكفر او
المخالف ونهايته ما يقف به بالنسبة الى العدد انما هو ضرورة
او حرج او فتنة وايضا بعد فتنه بالمطهر حجة وآماله من
بعد القتل والضرر بالاسم والحقى عدة اكلته والبشر للغير

بعد ما في منته فانه ينبغي بتكرار وعمل الرقة وهي الامع
بلا اختياره وجوب اللات باختياره ودراكه محابوبه عليه
الرحمة من الله سبحانه وان كان قارون لما عر به يوشى
او يوشى بطن الموت وقارون يقف في بطن الدار لم يسمع
موسى واستظفقه في العن موسى وهارون وكلمة ذوال
عمر ان فلما اجبره بموته قال الرفاع على العمران فكل
له ذلك ورفع عنه عذاب الدنيا فكيف احبب مع اسقى
على ابراهيم والرحمن والحمد صلوات الله عليهم اجمعين
ومنه ان الميزان القلبية القوية لو وجدت مع ما في ذلك
فانما يبيع التائب الكلي والابد من بقاء من في العالم وفي
بالحسين تاتيان عظم او امتعت صفاتي واعماله عن الدنيا
النام فاقف بتاتين من هذا ودراكه بقلبي فاقول قد ورد
في تاتين

... في تاتين بعض زيارته ان زائره يكون من الشفا يومئذ
في شفع في عشرة اوساة او يقال له خذ بيد من احببت
قله الطينة وحيث انى ارى نفسي قد انفتحت على الدواب
السبعة من النار بل دارا بالان محيطا سلكها واغلاها
بل قد طرقت على علائم الملوك فها قد اطعم انه الكون من الشفا
في الحشر بل اقنع بان ياخذ احد بيدي فخلص من احوال
القيامة افاقع لان اخذ من النار ولو بعد حين فاسخو
من الملوك وقد ورد في فضل زيارته ان زائره يكون في
الجنة فوق عرشه فانك هناك واقف من ذاك بان يخلص
ملك من ملائكة الرحمة وقد ورد في فضل زيارته انه قد يكون
الشحن من ال قبين للملكون فاقالت باهل لذلك بل
ارى نفسي في موضع ان الكون من الذين يقولون في التاتين

ان اول المخلوقات الماء وذهب بعضنا من الحكماء ان السبل
 ان خلق الملقى فخلق الله تعالى هذه الكلمة على الخلق حيث
 بعد هذه الكلمة العقل فدل بالفعل على الخلق واول المرات
 على المارة والذى دلت على الروايات الصحيحة الكثيرة ان اول
 مخلوق نور النبي واول على ذلك العقل السليم فان العلية في
 الدرقية وخلق الله تعالى من الذهب الى السبعين فخلق في
 الخلق فخلق الروايات نورهم ونورهم واحد اذ قد
 تحقق ان النبي هو اول المخلوقات بنور النبي او نوره واول
 فخلق الله تعالى بين نوره ان اول المخلوقات بنور النبي
 للنبي تعالى حيث منى واما من حيث رواية اخرى ان
 حين وحين في المخلوق واول ما خلق الله تعالى
 مخلوق تابع له فلا عذر ان يخلق كل شيء من مخلوقه فاولنا
 بها

بها كل مخلوق فلا يستقيم ان يخلق الله تعالى او استغارة غيبية
 او خيال او بها بل ان حال او من وقدر لا بد ان يكون
 في الباطن من جميع المبررات من نبي ملك وملك وان
 وحى او شيطان وخبثه ومارو معلون ونبات وحول ورحم
 ونفس وخلق الله تعالى في هذا العالم فقط بل غور من جميع العوالم
 وانما رايها وروايتها وارجوها وكنها في الروايات خلق الله تعالى
 الف عالم الف الف اتم اتم اتم العوالم واللايين وملكها
 بها كل شيء بها حقيق وان كان في كل عتبة وكبر ادى من بها
 كل شيء بها فخلق فقط فان بيان ذلك له ابواب عديدة
 فتذكرها بابها واول المرات بها كل شيء فخلق الله تعالى في بابها
 في زيارته الثانية من بيان مروا عن اتم طمته العوالم
 ومن بها واللايين ومن عليها واما لبيانها وكبرها من بها
 كل شيء

عليه قبل حصول ذلك في الجملة بل اقول انه حيث خلق
 اول ما خلق من المخلوقات والخلق فخلق الله تعالى
 العالم فله وبها قال بعض المحققين كل انكروا فخلق
 به وكل صوت فهو نور الهوا وكبر ادى من بها كل شيء
 على ان ما قبله فخلق عند ذلك لانه هو المكي عليه
 بل اقول كما قال ذلك الحكماء في مقبلة السيف يعني نوره
 بالبا والرحم يعني ما انا في فالباب بيبه بيلي والرحم
 ان بل لا ايسر بلي وكبر ادى من بها كل شيء على ان
 فخلق فخرج من ذلك بل هو موجود في العام وما يسميهم
 بصهم الانوار ويطبق عليه بقا بقم وخلقهم ولكن يحفظ
 صفات افعالهم الاضاربه التي فيها خلقها ابانها لكونها
 او اخلق الله تعالى في الظاهر في الاضاربه يكون في السابعة
 الالدين عتبة انها استيقنتها انفسهم على اخلقوا فخلق
 ان

ان الزاوية والعددية اذا اخلقوا عن مقتضى عاينهم
 مجرى في نظره بالتوحيد فخلق الله تعالى فخلق الله تعالى
 عليه بل اقول ان المخلوقات لا تخلق اعداؤه وارادوا فخلق الله تعالى
 عليهم انما بل الاضاربه كما قلنا انك من حالة ابن بعد عين
 اراد الله تعالى وحالة السلب لخلق في فائمة ببيت الحسن وحالة
 بين بين لما راي الا ساري وخلق لهم فقال سبحانه من جانه بقعة
 الثاني في محل نور مع خلقه وانتقاله الى الدنيا ولدته اعلم
 حلاله المبرر ان نور اولين مخلوق ولان زمان ولا يمكن خلق
 ابتداء خلق افضل المخلوقات واقتضى من نور على فائمة والحسن
 والمعين وحصل لهم محال متعدد وهو المخلوقات على انهم مجموع
 الروايات للفتنة منها خلق النور ومنها بعد خلق ادم
 ومنها بعد اذ اثار اثاره وامشاه نور تارة وخلق الا نوران
 الزاوية الجبة تارة ونور نور اقد في المبرر ادم تارة وفي تارة

يده اخرى وفي جنبه تارة وفي جبين كل حين من الايام من
 الى الدنيا التي عند الله من عبد المطلب في جبين كل احد عند الله
 عن نوره من حق الايام التي امنت بهتدب ثم الايام
 على المتعددة قدام العرش وتوق العرش وتحيه العرش وتحت
 العرش وقول العرش في كل جانب الحق الذي في العرش
 وفي الجوار من الانوار وفي السرايا والبقايا في كل حال
 محصورة في حدة وجودهم قبل خلق العرش اربعة اربعة
 وعشرين الف وثمان مائة الف الف عام قبل
 ادم وثمان مائة الف الف عام قبل ادم
 وليس المقام مقام هذه التفاصيل فانه يحتاج الى كتاب مستقل
 وانما المقصود بيان حقائق الحقائق في نوره وامتياز نوره من
 الانوار في جميع هذه العوالم والحالات في الظلال والاشباح
 الذات وحسين تحية بالحق في الجنة والقطر في اذن الرب

وهي الجنة في احدى هذه العوالم فتعقل ان هذه الانوار
 في هذه العوالم مصدر النور التي اتمت في كون نوره من
 نوره فانه من حدين حدين من حدين اخرها فانه
 لنور الحدين محصورة في ان رؤيته كان من حدين الحدين كما
 اتفق لادم حدين ظهر الانوار في اصابعه وكان نور
 الحدين في الانوار وقد في هذا التام الى ان الى ان
 من غلب على الحدين لا انظر الى طهرها باسم غلبه الحدين واصف
 لا ابراهيم ابن حدين راي الاشباح فكان يحكي في تلك الحقائق
 كما انطق باسمه وسامعه من راي الحدين بل هو في ذلك الحقائق
 انتم انما نور حقا في حدين للامير الحدين التي في هذا
 جبريل الى نوره يحكي عن حقائق الحقائق في كل مسارهم
 واحد من الانوار الحقائق فلما احدث المسار الحقائق الحقائق
 الحدين

اشرف واحسن منه رطوبة طيون الدم في كل حين في ذلك
 فاجب بانه الحقائق الحقائق الحقائق في رطوبة الدم
 منه فانه باللبنة الخاصة ومن الحقائق الحقائق
 ان النور الذي كان يظهر على حدين الانوار عند الحدين
 باصدا للعباد التي وعلى حدين امنت عند الحدين
 نماز الكاظم كون الحقائق من هذه الانوار فانه
 حقائق ظهر اشرف في الجنة وكما اذا كانت اللام من الانوار
 فله وجه الظهور السور ولا يظهر على الوجه بالخصوص نور ابد
 على ذلك فلم يظهر على حدة الزمان حدين علمها بالحدين
 نور ابد على نور زنا ووجهها لكن محصورة الحدين الحقائق
 انما الحقائق بالحدين قال لها النبي التي ارى في حقائق
 وجهها نور او نور او تتلذذ بن حجة لهذا الحقائق وقال

اني لما خلت به كنت لا احسن في الليلة الظلمة الى الصباح
 خصوصية نور الحدين انه يظهر على النور ابد من خصوصية
 الحدين انه يغلب النور ابد ولذا قال من راي حدين
 وهو في الحقائق الحقائق الحقائق الحقائق الحقائق
 نور حدين عن الحقائق في حقائق من خصوصية الحدين لا
 حجة حجبها قال ذلك الفانل ابد اني ما راي
 فقلنا مضى بالدم والرب انور وجهه فلم يحجب ذلك
 والدم الذي على وجهه نوره الذي على نور الحقائق الحقائق
 في خصوصية الحقائق لادته اول حجل حجل فيه بعد الولاة في
 النبي فانه كان واقفا بالحج فظهر لادته فلم يقطر
 لعمري النبي ما اساء اليه اني فقال انما ينطقه بعضا
 انت تنطقه ان النور يظهر في حقائق الحقائق الحقائق
 من نور فانه يبدو بظن البدر في وقال حقائق الحقائق

من
 انما

نعم بعد ذلك كانت حاله كئيفه حينئذ تارة وعافته
تارة اخرى وكنت النبي تارة وظاهر تارة وصدقه اخرى
وعلى يد رافعه ليقبل فاه تارة ورافعه يريه الناس
اخرى وعلى ظهره ساجدة تارة وعلى يديه على نحو الدرع
هو عليه والرسول يقبل جميع اعضائه تارة وكان اخر حمل
صدر الرسول حين افضاه وهو يقبل ويقبل ما لا يزيد
للاباركة في ميزان القصد الالهى خصوصية في محله عند
شهادته وخصوصية في محله بعد ان يذوق له في ذلك
خصوصية في محله بالنسبة الى كل شئ او امام قتل فان كل
قتل منهم قد قتل او سمى بدمية او في اللباد والخراب
او في ثلث ولم يتفق لاحد منهم القتل على الزاب حين
القتل فيها من مصيبة ما اعطى فلهما في محله
وهو انما قتل رافعه بجده الى السماء الخامسة ثم ارجع الى
ارض

ارض بلدا ووقع على ارض الارض على ثلثة ايام واحصاه
في محله راسه وهي ان له محال كثيرة من كونه في اللباد على
الارض من صوابه وعلى الشجر معلقا وعلى باب الدار من يد على
ومشق معلقا وفي الطين عند من زباد وفي الثلث عند
سوقه ومن دور راسه في السباد والكثيرة من بلدا الى الامم
وقيل من الامم الى الامم وقيل من الامم الى اللباد من ان
البلدا من الامم الى الامم المقصود من خصوصية محله
في رافعه في اللباد في حين العيش بطن الى الامم ومن
حلبه وبطن الى مكة وبطن الى زواره وهو عرض لهم
وباساء اباهم وبنو جاسم ومنه انهم عند الله من احلهم
وانه يرى من بيده فيقف له رسل اليه ان يتقوا
له ويقول لها بالي ليعلم الله ان الله لك لقا فخذك الله
من عندك للعقد كما هو عليه في محله في الحشر في الروايا

له مجلس تحت ظل العرش خاص به خصوصية به ان اهل
محله من الملائكة عليه والارض له مستانين بحديثهم وهم
اسنون وعند جلوسهم عند رسل الهم ازواجهم من الجنة
قد اشتقناكم فيا بون الذباب الى الجنة ويخارون حديث
الحديث المحلين ومحله هناك على الجنة ثم انه لم يوفق
في المحشر خاص به بوجه افضل لكل اهل المحشر وتشوق فاطمة
اذ انظرت الى موقفه ذلك وهو حين يحشر قائما ليس عليه
راسه واداهه تشبه ما له تفصيل يذكر في محله المقصود
خصوصية محله في الجنة بعد يوم الجزاء اعلم ان لكل امام محلا
خاصا في الجنة وله مع ذلك درجات مخصوصة قد اخبر الله
بها بقوله وان لك في الجنان الدرجات لثنا لها الالهات
ومع

ومع ذلك من رتبة لكل مواضع الجنة مكانة في كل واحد وكلها
العشران الثاني في صفاته واولاده وعبادته العامة المطلقة
وليس المراد بيان صفات الالهامة فانها مما لا يصل العقول الى
كنها ولا يحيط ببيانها الارقام والاقلام وليس على كل
ملك معرفة ما لا لا المعرفة بحق الالهامة وليس بيان محض
صفاته المتماز بها البسم اما المقصود بيان خصوصية صفات
خاصة وعبادات خاصة وهي على قسمين الاول صفات مطلقة
وعبادات مطلقة له في هذه حيزه الثاني خصوصية لملك
الصفات خصوصية للعبادة في يوم الطوفان من بين رسل
منقول من العشران لبيان صفات الالهامة وخصوصيات له
في صفات خاصة فاجته له مدة عمه فقول لها ابا الصميم فله

مخوفاً به قال لما ارادوا منعه الزول على حكمين يدوان من زنا
للا والله لا اعطى بسدى لعلنا الذي ليل ولا افر من اير العبد بل
انه سن ابا الفهم وان ابا الفهم يتناسون به ومنها الفجاءة
كيفية فامته به ولذا قيل النجاة الحسية فقد ظهر حشيت في يوم
الطغيان حالة نجاة ما ظهرت من احد ابدلوا بسوق مثلها لوالده
الكرار وللغير من العرويين هذه الصفه ومنها العباد فله
فله من حضرة به انما انتعل بها وهو في بطن امه كانت تسع
منه الذكر والتبج الى ان ارضه راسه على الخ سبع منه الذكر طرة
القران هذه حضرة رايه على ما قل السجده حين ما قيل له
ما اقل ولدك قال انما كيفة ولد تكافى في كل بلد
ركعة ومنها مراعاة الحقوق فقد علم عبد الله عن النبي ولده
المخدا اعطاه الفديار والفعله وحاشاه وراوا قال ابن
يقع بها من حقها ومنها العطاء لك الله فله فيه حضرة راي

الحياة عند اللعطاء فالناس تعرض لهم حاله عند وال اوله
حالات عجيبة تعرض له عند وال احده فتراه يرق على كل
حالة حين يريه ان يعطيه سوله وتراه يرق على كل السبب
البذل العارض له حين اعطاه له للرفقة واحيا به وضوء
والك على له لعل ال نل وحيا له منه ذلك نحن ذلك قضية
الدعوى الذي سله فان ايات فدخل البيت عند ال اربعة ال
ورهم في ذواته فخرج بها لم من شق الباب حيا منه حين يعطيه
انتهى عند باقاني عليك معتدرا واعلم باقاني عليك في رفقة
ليكان في سيرة العداقة معها امت سحاما عليك ومنفعة لك
رب الزمان وغير ذلك في قلبه النفقة ومن هذه الحضرة
انه اعطى ال نل الى ال الفافا فله ينفقه فقال المازن بعثنا
شيا قال ما اوحى فقال المازن صدق اعطاه الفافا والفا والفا
الاول السؤل لك الدلف الثاني كما وحيك الدلف الثالث لانا انما

اعطاه رجل رقة فقال له حاشه قضية قبل من انها فقيل له لا
رايت ما فيها قال سالي اليه عند رقة بين يدي حتى اقر باو رقة
الصفه الخامسة قد بلغت فيه بحيث انه يستحي من ذل الخايل حين
يريد ان يعطيه ومن ذل ان نل حين يريد ان يعطيه كما ورد
في الرواية انه راي رجلا للبحر الرضوا راوان يعلم في شحي من
ذله حين يعلم فقال للاخيه عن شمسك قل له شمسك ان ال الرضوا
احسن ففعل ذلك فقال الدعوى كما انما نحن ان الرضوا وانا الخايل
الذي لا اعرف ومنها رقة خاصة له على ال الهوم والعموم حتى انه حمل
على اسمه وهو كقصة ليعوده فتاده امامه فقال واغناه فقال ما
عملك قال ربي على سنون الف فقال على قضائه قال احب ال ال
مديرنا فامه باحضار المال ووضعه الى عمره قبل حوزة رجه منها
الصداق فقد تحققت منه حضرة به انما سمعت من غيره ذلك
انه راو في طوره يوم الطف ثغرات فمثل الجاه عنها فقال لك ذلك

كما كان يقرر في الدليل على طوره للامر اسل والديتام قال ال ال
وال طرا عند البر يقرر سالي الى المليل المليلكوه ومنها شدة
خاص في الخلق من من ابله ولذا اختل اشد الشايقه لفر
بدره فامته قور رفا عته في المستوحين للعقاب والتمس
وي بيان ذلك فامته احاشه حتى كيفة لقاسه بذل الذي حصل
اعدا له عن ذلك بالبعي رقة العداية عنهم حتى انه لما اتى
اليه من اتى لقطع الامر تخك في وجهه ثم وعطه واذا راي
انه لا يقدر به التمليل الهلي كان يعطيه في الخفيف كما في قضية
مهمته من اتى سلم المالم صياحه فيه الموعظة قال له فامته حش
للا تلى لنا غفلا ولا تسطيعنا صوا وطك قال الحق كما يحى
ومها شدة حزمه من ربه ولحقان بحث اذا رجع فغيره و
ارقت مفاصله فقيل له في ذلك من طوره يوقف بين يدي

الملك القهار ان يصعد من رعد مفاصله وقد فتح الناس
الذين شاهدوا حاله من شدة خوفه حتى انهم قالوا له ما
اعظم خوفك من ربك فقال للباس يوم القيمة اللباس
التي في الدنيا اقول فانظر الى سيد السموات والارض
التي كيف ترعد من رعبه وتضع لونه وتضع لونه باللباس
ولذلك لما اضطر اليه من الورود فليفتدعي ان الخلق
لنا اسوة به من رعد عند هذا العواصم ونحن لا نراهم الا
واحدة عند هذا العاصي وللعلول وللثورة الالهية من هذا
الخاصة المندرجة بالنسبة الى الماديين فنقول انهم
التي تقوم في كتاب العزيم عندنا منها انه النفس الطيبة ومنها
انه لقل من رعبه ومنها انه من اعلى افرار الاله الذي قد
بالله ان الرعد احسنت الى هذا الاله الذي هو سادس ومنها انه

قتل ظلمها ومنها انه في عظم ومنها انه كسبه قد ساء
باساء الاول العجى والثاني الرعون الثالث المرحان وقد
كتب مدحه عن يمين العرش ان الطين مصلح الهدى
النجاة وقد مرصفي الدارث القديمة بعد ارجع منها ما
في حد وضع اليد قال نعم ثورك من مورو عليه فلما و
رجعتي وركاني وقد رعبه بانه نور اوانى ورجعتي على خلق
الخير للعصاة كما يحى ففعلته في عنوان اللطاف الى الله
وقد مر رسول الله بعد ارجع حبيته منها انه قال له يوما
صبا بك يا زين السوات والارض فقال ابن ابي بن كعب
عمر بن السوات والارض فقال يا ابي الذي نفسي الحق
نبي ان الطين من على في السوات اعظم عاني الارض وقد كتب
الله في يمين العرش ان الطين مصلح الهدى وبقيته النجاة

من اخذ بيده فقال ايها الناس هذا الطين من على
فامرته وفعله كما فعله الله المديت على عرشه الذي
قد مدحه جميع الانبياء والاملاك وعبار الله الصالحين
لكن حضوره في المدة حبة انه مدح الاوليا والاعدا
وقد احسن مدح اعداءه لمقد مدحه معوية في رعيه
ليزيد مدحه ابن سعد في بعض القصاص ومدحه ففعله
حين وهو البارز في واشد مدحه ثم قال له حين
قال انه كفور لم يبق القليل على ارمده من ان حين
فقطه فقال اقلك اليوم نفسي تقلم عينا ليس فيه ان
اباك حين تقلم ومدحه رافع ربه حين جاء به الى ابن
زنا وقد املأ كافي فضة وزها اني قتلت السيد الحيا
قتلت من الناس ما و ابا وخيرهم انهم يسمون النبا وقد

مدحه بن يدي حمله حين دخل عليه هذو حبة في
مجلس عام حاسرة فقط انا فقال اذ يمي ابي واعول
على الحين صرحت حراش قد حمله عليه ابن زياد فاذا كان
بن يدي يقول اعول اعليه فما بالكم اكرن عنه البقاء اما
تتادون بالعول على سيد شباب الجنان حاتم بن سبرة
من او صافه ومدحه وقد حاولت امر اصبا واني اخرج
من قال التي في حقه نعت في ما بين اعزته وفعله كما
فعله الله فلققه على رة حقة خاصة من حها ففعله وهي
من فروع جميع الامداد في صفاته وتلك الصفات الخاصة
انه هو جلي نبي السور وانه سبب الفزع بيان ذلك
انه حين كان سبب الحزن لقل من بانه من اول خلقه الى
يوم العت للنا في الجنة قد اشرا اليها وسلك بل قد صار

سبحا للحن وللذل تلك النشأة التي هي ليست بدراهم
جعل الله سبحانه عز وجل نور لكل من جبر الله ذلك وذلك
بان الله يخلق الجنة والحور من نور حلق الاستعمال
الانوار في رواية عن النبي قال ان الله خلقني
وخلق عليا وفاطمة والمغن والحسين قبل ان يخلق آدم
حين لا سماء مبنية ولا ارض من جنة ولا ظلمة ولا نور
ولا شمس ولا قمر ولا جنة ولا نار فقال العباس فلف
كان مد خلقه يا رسول الله فقال يا عم لما اراد الله ان
يخلقنا فخلق بكلمة خلق منها نور انما فخلق بكلمة اخرى فخلق
منها روحا ثم خرج النور بالروح فخلق عليا وفاطمة
والحسن والحسين فخلقنا من النور والروح وقد خلق جبريل
وقد خلق قلم اراد الله ان ينشئ خلقه فخلق نور فخلق منه

منه العرش فالعرش من نور من نور من نور الله ونوري
افضل من العرش ثم خلق نور امني فخلق علي فخلق منه الملا
فخلق الملا من نور علي فخلق افضل من علي فخلق الملا
ثم خلق نور ابنتي فخلق منهن السموات والارض من نور
ابنتي فاطمة ونور ابنتي فاطمة من نور الله وابنتي فاطمة
افضل من السموات والارض ثم خلق نور ولدي الحسن
وخلق منه الشجر والعمر فالشجر من نور ولدي الحسن
ونور الحسن من نور الله والحسن افضل من الشجر والعمر
صنف خلق نور ولدي الحسين فخلق منه الجنة والحور العين
فالجنة والحور العين من نور ولدي الحسين ونور ولدي
الحسين من نور الله ولدي الحسين افضل من الجنة والحور العين
انتهى الرواية والحسين عجرة كل مؤمن وعجرة كل مؤمن من النبي

في هذه المصيبة ان سب الفرج به وهو الجنة والحور العين
قد صار سب العرش والجنس لها فوجب الجنح حين سب الله
فان الجنة قد كانت لما وقع طرد الحور العين قد طردت علي
في اعالى علي من اعلمه ان سب الله فوجب سب الله ان الجنة
صار سب الفرج والسم فانها قد طردت عن بها ان يذبحها فزني
السم كانها بالجن والابن فاستلما بحبس العرش من فرحا
العنوان الثالث في صفات هذه المصيبة وهي التي طردت
منها وعباد الله يوم عاشوراء بالخصوص العنوان الرابع في صفات
خاصة له هي ميتة علي المصيبة وتلك المصيبة الاشكال منه
خطا خاص به من الله قد استلما بعبادة خاصة به في
يوم واحد وحقق بالنسبة اليه الطمان خاصة في مفا
بله اجزاء تلك العبادة وهي عبارة ما تحققت من احكامه
والاحمل

وللعقل لا بعدد وهي عبارة جامعة لجميع ما يتصور من
جميع ما بين جميع العبادات البدنية والواجبة والمندوبة طورا
مساويا ونواظرا ووجها وصورتها وانما هي افراد وكل واحد فخلق
ذلك وجميع بين العبادات القلبية الواجبة والمندوبة علي
افراد وكل واحد فخلق الله جميع عباداتها وبنيت كلها وسهية اجزاها
في ظرف يوم واحد والظاهر في ذلك فجميع مكارم الاخلاق و
الصفات الحسنة مثلا هو مستفاد بانها لكل افراد وافراد الى
ذلك فبه تحمل اعظم ثقل الدلائل الحامل لكل متولي الصلوات
بالمكمل انواعه بل لكل عليا باعلي وجوه وحازت في هذه العبادات
من كل منية وحقوقه موصية للفضيلة وزادت علي ذلك
كل خصوصية للعبادة في الشدة التي هي من خصوصيات بعض الانبياء

الدين باهي الله بهم الكثرة لذالك تحفك له من جميع
حضورية طاعة لم يكن له شرك بها وبسببها اختص
خاص بقوله يا ايها الله المظنة ارجع الي ربك واحسن
برضا عن ربك ورضائك عنه بقوله راضية مرضية واحسن
بغير ربة خاصة وحسنة خاصة منسوبة الى الله بقوله فلا
في عبادي واحلي جنتي فلتشرعني تفصيل هذه العادة بعد
التي هم اعلم ان الله جل جلاله كلف عباده بحسب اقسامهم ودرجاتهم
ومصالحهم فجعل لكل بيتي شريعة ومنها حل له ولاسه وكفاه
حفظها نصرا بالنسبة الى اوصيائه ثم كل وقد جعل الله في
الخصية السحرة السهلة لتيسر ولكن جعل له عضاها في
الى احد عشر من اوازيد وجعل للوصاية بالنسبة الى
بامانة ورموه الى الدين احكاما خاصا مشتمل على كل

مكل من روعة مطهرة ابدي في ايام بررة تجعل لكل
في ذالك تعليفا خاصا باليهامي تحفة مخصوصة بانفس
خاتمة من رتبة الناجاهم جبريل الى النبي صلى الله عليه
وقال يا محمد هذه وصيكتك التحفة مني اهل بيتك قال وما آية
قال علي بن ابي طالب ولله فذم النبي الى سيد الوصلين
وامره ان يفتك فاما منه وعمل بامانة ثم دفعه الى ابي الحسن
فكفك فاما جعل بامانة ثم دفعه الى ابي الحسن ففكك فاما
فوجد منه ان اخرج في يوم الى الشهادة فلا شهادة لهم الا ان
واشر فكك له عن رجل معي بع فكك ثم الى علي بن ابي
فكك فاما فوجد فيه اطرافه اجمت والام من ذلك واعد
ميك حتى ياتيك الفلين الحديث ولما كان من العلفات
المختصة بالدين بع فكك ثم والمراد مني حضور يوم القاتل

فلا بدك جميع في ذالك اليوم من كل عبادة بدنية وقلبية
ونقلية وتركية واجبة وخفية بانواعها واقسامها واصنافها
واشياءها مشتملة على بدنية وبدن غيرية ومخفية كتحقيق العاطلة
القلبية مع الله في ذالك ان يعطيه طامعا ان يعطي لمخبر
وقد جعل ذالك وحصل له باراد ذالك الطاف خاص عليه
خفية وتفصيل هذه المعاملة وبيان هذه العادة انما يتحقق
بان يغتنوا العبادات والاحلاق على طاعتهم في كتب الله
ثم نزل كيفية تاديبه لها ثم بعض خصوصيات جمعها ورتبها
بكتاب العبادات البدنية الواجبة وضمنه ابواب باب الطهارة
الطاهرة العامة وقد جعل البلية شهادته بما اذني به ليد
على معاملة يابهم في طهره من الله ويد من حصان نفسه فاحسن في
بين اقسام الطهارات ثم ظهر في فاص يوم قلبية في يومه

منه بغسل الوجه ثم اغسل غسل الزنوب مائة غسل بار
ثم بدنه ثم غسل ارجاسه بارة اخرى واما الباطنة خاصة فقد
فوضوي يوم شهادته فوضو خاص فلا الله من بعض ماله وغسل
وجهه وخصيه ثم يتيمم بعيدا بباركاه معهما ووجهه ورا
معا عليه حين التهيؤ لتمام ما باعه على الله من الصلوة
في الزيادة الجامعة واجبة الصلوة وفي زيارة الحسين بالجهر
واجبت الصلوة فلا اقامة صلوة قد اجمت بقوله صلى الله عليه
اليوم باربعة اقسام من الصلوات الدال الوردية الصلوة
الليلية التي يستعمل القوم لها ليلة عاشوراء الثانية صلوة
الظهر في ذالك اليوم على طريقة صلوة الخوف بخلاف غير صلوة
عساف ورات الرقاع وطعن الخلق وكانت فصولا لبعض

فصل العشر فانه من بعضه فقط انما يبين الصلوة الثالثة
روى الصلوة من الرار افاضها في الوهاب والصلوة على ما هو
في كتاب الصلوة الرابعة على صلوة قاضيه به بتلك خاص
قراءة فاصيه وقيام خاص وركوع وسجود وتشهد وتسلم اعم
لها حينئذ من الرار وقيام قاضيه حينئذ وقراءة
وركوعه حينئذ كان يسجد وقنوت وقراءة قوله اللهم سعال
المكان عظم الجبروت شديد الخفايا عن الخلق انما عظم
تسليمك ولذالك جيتك محمد غر ويا وحدنا وحيدنا ويا قلوبنا
الاحد سجود وضع الركوع على التراب وتشهد وسلامته تسلم
الرابع ورفع رقبته الراس على السجدة وتشهد وتسلم بعض الاوقات
وسورة الكهف السورة من راسه الشريف وتسلم على التراب على السجدة

الثانية ان لا يطلع راسه الثالثة ان لا يرفع يديه في السجود
الرابعة ان لا يحل من ارجحاهم السجود التي منه انه ما كان يقف
ان يحل الظن اليه ثم قد فعل الذي يمكن منه من جميع الاحاد
ووضع بعضها على بعض ثم جعل الاحاد بنفسه الثنية كان
يشع ما وجد من محل الجبارة وتعد عن الاحاد كان يحل
بنفسه وشع ورث كتاب الزكوة والصقات فتدلى زكوة الدين
وزكوة المال للآخر ورث العشر بل جمع في التوب العتيق الذي
للانجية وادى بالخصر فقد الرقاب لئلا يمانه الا انما فيها
هنا كتاب السجدة قد اتمار حجة من عباد الله السادة خصوصاً
كنا في غمنا ما جعل منه بليته باب التماس في الزيادة
وجاهد في الله حتى جهاد وفي زيارة الحسين بالخصر استعمل
قد جهاد في الله حتى جهاد فمما اتمر به خفي صفتي الجهاد
فامر عباد خاص في احكامه لم يورثه احد قبله بالثنية الى الله
ووالد

بهنية العقب للصلوة باب الطلوع وقد روي التلخيص
وهو انما عشر فتدلى في فصل من قبله اعلل ما ضره لمن
وقد انى مضموم امك فيه الطلوع وشرب الماء واصلات الهيا
ما كان عن جميع على اني القلوب والديان ولذا جعل للتسليم
انظارا خاصا ابداه اليه على يد يديه وهو متسلم لوقت الاطمان
لما احمر به ولده على وقال له ان احدى يديه كاس من ماء
لك يا كاسا من ماء يحياك اللامرات وقنوتك وبلغت في حرم
والصلوة عليهم السلام لا تشهد في العروة فحسب الصلوة عليه ورضيه
بقائه ورجح الشيع طبا من حرم وعلمها والرسوخ في علمها
عند ذلك فالواجبات للتشهد لم يستعمل منها المدين ولعله
انما بقا الواجب من الصلوة على من علم وانما كذا في قوله
حفظ لوجهه بغيره قد روي لكات الاولى انكر منه وهذا

وذلك من وجوه الاول من شرائط الجهاد في اول الامر ان
الواحد عشرة للاباريد قبله ثبات كل واحد واحد في ما عني
من اللقار ثم حفظ الله عنهم وعلم ان لهم ففما جعل شرط الجهاد
ان يكون الواحد اثنين فاذا كان عددا العذر ان لا يكون الا بالثنية
الى العشرة بعد نسخ الاول لم يحل الجهاد ولكن قد روي عليه فقام له
في مقابلتين الف او ازيد الثاني لا بد على الضمان ولا على
الهم وهو الشيخ الذي قد روي الجهاد في واقعة على الصبان مثل
الفاطم ابن العزرا بل مثل عبد الله بن الحسن وعلى الشيخ الذي
من مظاهير التاك ان لا يكون الهلاك منها قد روي فانه يفتي
للجارية استشهد بان يفتي جميعا ولا يجوز احد من الدول على
اسمهم فحسب الظاهر ان ذلك متعة احكام الملوك التي جعل للسلطان
حين الجهاد في شئ منها ان لا يكون في التمسك ولكن عرفت فاقوله
ففيه فحسب فيه ومنها ان لا يفتل فيه في الامم من اللقار

وقد قيل في صبايا بل رجعنا فوضع حبلين اراد بقلبه وضع
حبلين اراد منهم فقيه ومنها ان لا يحرق نزعهم وقد حرق بعض
خبايا حبلين حيا و ارادوا حرقها مع من فيها و حرقها بعد
مقتل ومنها ان لا يحرقوا دفعة ان شرط الوحدة في المارزة ولو
مع الكفار ومنها ان لا يسبق قتل الكفار بل العكس لان طول القتال
ويحول الدماء بينهم لتلايا صلوا ومنها ان لا يسبق قتل راس
الفرقة مع كفة فاما قطع رؤوس الكفار خارج وقتها في العورة
جائز لكن لا يسبق من السيلون ويحل الحرب الى مكان اخر وان كان
راس كافر ومنها ان لا يسبق من الكفار اذا قتل حتى ان علمنا
لما قتل عمر و هو الكافر لم يسبق منه حتى رجع الى الدار لانه
وكان يقال ان رجع لم يكن له في ذلك ان يارفع يده في ذلك
فقال انه لم يسمع ولا اخطأ في حقه ومنه ان لا يقطع
لما رأت انهم لم يسبقوا من الكفار على قتلها فاستبين

لستين من اصحابها ان قاتل الكفار في شخص واحد فقالوا انما
تلك غير ما قلنا بلية ابد ما دمت في الدنيا والثاني انه لا يحل
احد انما لا يعدم من قتال للدفع لا معنى ان لو قتل
عليك حتى ان سرور على خطية احدهم قدان في جبهه فملك
فلا عليك بل يقال انها بلبت فخرها ويا احمى من طوبى
عليك انك ما وضعت بيدك على جبهه انك لو كان قاتل
عمر غير قاتله بلبه ابد ما دمت في ابد فما ارى لو كان قاتل
احدهما من العمة الغزى افعلا اربها من رذل الناس فكانت
تقع ومنها ان لا يغتبل بقتل من الكفار حتى ان اسير المسلمين من
عن المشرك ما في الدول في الاخرين ومنه ان لا يقتل اذ
تلا خطبة اية بعد ذلك في الخطبة عند الكفار وعنده الكفار
افضل في ايام الجاهلية حتى بالنسبة الى المسلمين الذين قتلهم فان

فان سفيان لما روى عن ابي هريرة عن ابي عبد الله عن ابي
في اللطائف وراى حجة جارية الى روضه الحج على ثوبه وصغار
سخت فقتله وقال في ياقين يلغاف ولكن لما راي الظلم
في اصابعه ويطنه واخره كبده صاح باعلا صوته يا ابتاع محمد
ان في قتله لم ينكر الله امرت بهند ولا رخصت به ولكن قد امر يا
عظم منكم ربي اني سفيان فكتبت الى ابن سعد و اقولت حسنا فقتل
الخطبة كثره وظهوره درست اري انه يصير بعد الموت شيئا لكن
حول مقتله اذ اقبلت فقلت ذلك ومنها الذي يجر بالناس من
الكفار اذ اسرى على قتلى رجالهم ولذا عاتب الرسول لاله
حسين من عصفه اسير على قتلى الير و اخذت ترصيف وترصد
فما قصها ولكن عظم المصيبة بالنسبة الى سبايا آل محمد التي
انه من رآهم على القتلى فخره بل مصائبهم مع قتلائهم اياهم
الذين من سبيهم ولو كان رؤوس القتلى عظم منهم ومنها ان التفت
الكفار

الكفار اذ اسرى واسترقق فاذ ان من بنات السلاطين
فلا يعرض على البيع في الاسواق ولا يرفعون في الجبال ولا يرفعون
بوجه من كسرت الكفار اذ استرقق وندبات رواه من
الباقين انه اذ جاء سبايا انا ان اسم مكشفات الوجوه فقال لال
ان اسم مارا يتاسبا يا احد وجهها من ذرة السبايا و في مجلس من يد
قول ان اسمي له هبل هذه الجارية يفرح الكبار من العوض على
البيع باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من ذلك فقتل فقتل
به غيره فانه كاف فبيع مع العلم بالضرر وله فيه كفيات حتى انه حبل
قطع راسه بقتل في وجهه قاتله وعظمه ولكن الكبار المقتولة امر
الرايب بالاسلام ووعاه الى الحق لسا بالعباد والنجاة باب
سقى الماء والظلم انه مكنت حتى للكفار في حال العطش واليأس وروا
حب في بعض الاوقات واخره اول امر ببيع يوم القيمة وقد
منه انواع التي كلها حتى التي لا تقبله والحق الذي لا يهزم

وروي في الحجاج فقال ان شربنا الشرب وحصل منه انواع الله
مستقاهلها حتى يحل الشرب فيه الشرب في السؤل ثم روي
وبالبلد بل ان مقلدا لخلية حتى بلغ السؤل بقطة انضباب
الاصنام في يوم ذي سبعة فتمت اذ امق في اسليمان امة
ولكن في فضل ان الخلاص من القبة قد مل على في الالة الشربة
والحين لم يمكن من هذه العبادة بالخصوص مع ان يوم عاشورا
عالية انه يوم ذي معطش كان يوما ذا مغنة ايضا لان الطعام
للأكل كان ايضا مفقودا فعظم في ذلك اليوم ولذا قال السؤل
قتل ابن رسول الله جافا قتل ابن رسول الله عطشا لانه من جهة
اشربة العطش قل زاره ولم يحقق الاستطعام لانه من جهة
عظيمة لا تتحملها النفس للابسة بل يستلها اذ جعل الاطعم
مبدون الاستطعام في هذه الحالة ولذا لما اطعم اهل اللوزة الكفا
التمرة الجوزة صاحت بهم ام طسوم بالابل اللوزة ان الصدفة علينا
حرام

حرام واخذت بحري ربي عاني افواه اللطاف ورمته البهيم
الطعام في هذه الحالة صدقة فيها امانة ووزنة فهي من علمه وان
لم تكن زكوة بالمللاطفة من الادابع اللذات فانه من طهارة
وقد عجز البنا حقيقته في الفضيلة وقد حقق منه باحسن وجه
واراد ان يتسليمة البنية الصغيرة الكسبية فارد ان يراها
بمنقيل وجهها وحج راسها وليتها فحاز وادوية الاغصنة و
عن باب العاوية واما الله الذي لم يذبح من الحجاب عالم
تحقق لغز هندا صارت من الحجاب فقدرة العاوية لم يرض
التا حلق الاقامة من باحن روفال لهم اصد في يني
يعني اتغلبوا بصري باليونان ربي بالسهام وان كراوى وقد
اعانت اللبف الاثني وسبعين مغيثا من احبابه حين كاتوا اياهم
او امرهم اخصر عند مفاغيت كلهم وسبعة وعشرين مغيثا من الالة
نعم من عليه ان بعض اعانته صارت نبيال شدة القصة على من

عمل من اعانته كما انفق الدين احب على ما سجي انشفهم لدا قال
عزير الله على عاك لا يجيك فلا ينفعك بالسد قال السر على الكون
وزيارة المؤمن وعامن افضل الاعمال لما في الزايات وقد روي
في احوال السر على المؤمنين والمؤمنات في ذلك اليوم بتسليما
بملاطفات و امر بالصبر ومواظبة في ذلك لكن حيث ان
كربلاء لم يكن يوم بلذ بزاره في يوم عاشورا يوم اسفد حزن
بذاته لم يمكن ان يحصل سر في قلوبهم واما الزيارة فقد
حصلت منه لغزوات مختلفة باب عبادة النبي التي ورد فيها
ان عبادة المؤمن بمنزلة عبادة الله جل جلاله ولقد ظهر منه عبادة
للمؤمن والمحج حيايين دعوة الهم ليعينهم فلم يلبث بعض المحج
المؤمن عندكم نكاحان محض بعضه ملاطفات خاصة وحظ
الغنايم كالعباد الكورود الغلام الا لانه في الزها الاله
قتلا لكن الادة واحد منهم فلم يحقق بموا ان بنية فانه لا دية لم يديه

لم يدعه لكنه لما سعى سلامه جاء اليه عالما انه لم يدركه احيا
يا بني قتلوك فمحقق من عبادة كوكبه السؤل والسؤل العوا
حين اراد السائر لانه كانت اخر عبادة قتلوا العائدة اليه
قتل المريض المعاد وقضيلها في عنوان الشهادة بالاكلاوة والذ
كرو الدعاء اما التلاوة فهو كتاب الله مع انه كان يتلوكت بالهنا
الليل والاطراف الصباح ومع كان مشوقة بحيث استهل ليلة عاشورا
للمر اصحاب التلاوة فقد ابتد سماع تلاوته وصاحاته تلتون
جلال في تلك الليلة وعجز الية عن عك ابن سعدو استشهدوا بين
يديه وتلا القرآن في يوم عاشورا في مقامات خاصة احدا عبيد
ولكن على قالة القوم ورايت تلاوته الى حين كون راسه على الرح
كان يتلو الفتاة سبع من سورة الكهف واما الدخان فجميع حاله
واقاله واجر الزهر كانه وسكنا من عصر تا سوما العصر عاشورا
كلها كانت كالدرة واللياق وقا باله في ادى امانته ولم تغفل

باب العلم الذي هو محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله
على اعدائهم اجمعين اليوم الدين اما بعد فيقول العبد المذنب العاصي
معصوم الحسيني القاسم الشكري اصلا وسوطنا والفردوس سكونا ومنا
ان هذا الخبر الاول من المجلد الثاني من جواهر العقول قد عرفت على ان الاول
حين فرغ مني على شيخنا العلم العلامة ادام الله ايامه افادته قوله ان هذا الخبر
والمراد بالعلم الواقع على ما جرى به المصطلح هو ما يتعلق بالحقائق المتعلقة من
دون مدخلية لما للذات المتعلقة من العلم الماهل في ما لم يكن العلم لعله
وتشريع فتن العلم والمفيدة الواقعيين ويرث في ما لم يتعلق به العلم
الوحداني او الشرعي وينبغي ان يعلم المتعلق به ولا يتقبل الذي عن القول بالعلم
المتعلق به اذا كان تفصيليا لا استلزاما التافه في القرب الدرك كما
في بحث القطع واما ان المتعلق ما بالذات لا يقتضيه بعد من ان العلم
حلا في الله على غير المبدأ كما في الشبهة المحررة وسياتي انه قابل للخصم وان علم

العقل بموجب اشتغال فعلية في فائض والرد بالعلم الظاهر وهو ما كان في الأصل
 مع خلية في فعله سواء كان هو العلم أو الجهل أو البعد أو العجز أو نحو ذلك والاطلاق
 خاص وهو ما كان متعلقا بفعل العقل مع مدخلية حضور العلم والجهل
 وأما ما عداه من المالات فيسمى الحكم المنبجث عنها بالواقع الثاني كما الحكم
 الثاني في سواد النقية والعذر مثل التيمم والاشارة وهو علمي وانما ولا يقرب
 فيه شئ من ابد بل هو ما لم يطلع العقل بالعلم الوهمي او الشرعي لم يكن
 معهودا محجوبا لا في حقه ابد مثل حجة جبر الاعد والبراءة والاستحباب ونحوها
 فان علم المكلف بها هو مقتضى والافلا حكم له ابد الظاهر والواقع
 ويلحق على الواقع الثاني لا ولعل هذا الاطلاق منه رد للاشاعة منه والافلا
 عن بعض اهل الميت في الكلام الاطلاق على ما عرفت وهو ما كان علما ان كان له
 ما يقع عن اشتغال الحكم الواقع في غير الجهل كالخوف والفرح ونحوها الذي جعله الله
 عن الدعا في الواقعة الدورية لمصلحة تطفأ على العبد وتذكر كما قال في غير
 من المصلحة الدورية ومنه ان الحكم الظاهري بالاطلاق الماصح للجهل به ايضا

قوله

قوله وقد يهتد بالاجتهاد في كل دليل كان نظر الشارع في جعله بالواقع
 من اجتهاد في مصلحها وتطبيقاته وان كان الاطلاق الجعل عليه مباحا او طائفا
 العدم من جعله ترتيبا بالواقع عليه والادراك ان العوض العلم هو
 في مقام البرهنة والجهالة لا في ترتيبا بالواقع عليه من جهة في فصل من الامارة
 الفنية وان كانت محجوبة لثبات العاجز عن الوصول الى الواقع وهو كل ما
 في الحقيقة حكم ظاهري الا ان الاصل في حارة على نسبة مؤيد الى الوجود بالواقع
 والثاني كما الوصول بالظاهري والتبديل الى معرفة العقين اوله جعلها فان
 كانت من قبيل آية النبأ وصدق العدل او اعمل برضى لا يقع في الخطا وانما
 يعلم ان نظر الى الواقع والافلا معنى لمعاية الامارة في العدم وعدم الوقوع
 في الخطا وان كان من قبيل لا ينقص اليقين بالشك وكل شئ واثارة يعلم ان
 ظهر ليس الى الواقع بل من جهة جعل قاعدة كلية لثبات في مقام البرهنة والجهالة
 اصابت الواقع لم لا يتم ان شئ منها اذا كانت اوله اعتبارها من الافلا فحق
 غايته المودة وان كانت من الدلي والامارة والاشارة فحق غايته الاشكال
 ولذا انزل المصنف في اجتهاد يتيقن بعض الامور ونقطة يتيقن كما هو وقاعة الكتاب
 بعد الاطلاع على الكون اذ عينا

قوله

قوله انما نسبة من كونه في تعريف الوجه المناسبة ان الجهل يوجب عند فهم
 الاحكام الشرعية عن الدليل الدال على الحكم الواقع ويوجب دليل الحكم بجهته
 واما مرتبة العقاب من جهة مرتبة الدخول في الحقيقة في مقام الفرض بعد
 العجز عن قبيل الاحكام من الدليل يرجع الى الدخول العملية فمن قوله وهو ما ذكرنا من
 مرتبة الحكم قد ذكرنا ان المأخوذ في موضوع الحكم الظاهري الجهل بالحكم الواقع فلذا
 يكون مرتبة متاخفة من مرتبة ومن ما قيل ان الحكم الظاهري ينقسم الى اولي وآخر
 لان المأخوذ بالحكم الظاهري جهتي في الواقعة المتكوفة من البراءة او الاحتياط باعتبار
 ادلتها يتوقف في مرتبة الظاهر ويرجع الى ما هو الاصل في الاشياء من العلم والادب
 وكذا المأخوذ به من الحكم لا بد من العقل في الدليل الظاهري اول والثاني ثانوي والثالث
 ثاني وان شئت سميت كل مقدم واقفيا بالنسبة الى موضوع نظر الى ان الحكم الظاهري
 في ذلك الموضوع هو هذا قوله بعدم اتحاد الموضوع بل للدخول الى ارادة دفع
 الناقض بين الحكم الواقع والظاهري وتفتيح الدليل على الاصل بقدر الموضوع حيث
 ان موضوع الدلائل هو ذات شرب التنشيد في قطع النظر عن كل المكلف واهله
 وموضوع الثاني هو ذات دفع كونه محجوبا بالظاهري من قبل الناقض بين يديه
 المثبت الثاني حيث ان مرجع الدلائل الى العلم به هو الشئ في الثاني العدم العلم

قوله

ثم اضرب عن هذا وقال بل ليس موضوعها في عرض الاول هو انما هي في سلبتي
 الطول يرتفع موضوع الثاني بالاول وهذا الصنف من بعض النسخ من قوله
 الى فانهم ومن هنا يتقدم على المقام المحال وهو ان تعدد الموضوع بالجهالة عن
 في دفع الناقض وان ملكة التحقيق التي في دفع الناقض بين العلم والمأخوذ حيث
 ان موضوع العام هو العجز وموضوع الخاص هو المحصورة لذلك
 امرى وتعدد الجهة غير محذوفة او لا فني به الدخول مصب المأخوذ بين
 واحد القول صل ولا تنصل في الدام العنصرية ولذا اخرجوا هذا المثال عن
 مسئلة اجتماع الامر والنهي في خلقه في مسئلة التي في العبادات مع ان
 المعارضة في الحقيقة بين اوله الامارة واوله اعتبار الاصل لان موضوعها
 سواء كانت قصد حقيقة كعلم المخاطب باعتقاد المصلح بما يجزى من جهة شرب
 التنشيد او تعويذ بقرينة المخاطب من جهة التعليم شرب بما جاء قوله لا شرب
 التنشيد لا يكون معارضا لمؤدى الاصل من اجتهاد وانما المعارضة بين جعل
 الخ لا واحد محجة شرعية معضا والاصل في ذلك فانه قال في حضور شرب
 التنشيد عمل بمؤدى الامارة والاصل في هذا الامر موضوعا واحدا فالاول

دفع

وضع التام فيهما بقدر الحكم او الحكم الواقعي عبارة عن المحبوسية والمحبوسية
 لا العلمية والمفيدة ومن التام عدم المناقاة بين تعلق الإرادة والاشياء
 بفعل ما فيه مفيدة واقعية من جهة بعض المحطات في فعله الاخر من فعله
 مفيدة تارة ان المفروض ان الغرض من الاحكام الواقعية مع قطع النظر عن
 العلم به ليس هو الاشياء وانما هي في الحقيقة حقيقة كاشنة في الاشياء ومن التام
 ان التام في المناقاة انهما بينهما انهما في كون الغرض هو الاشياء لا
 تعالى وهو رد اعني الفعل والركن في العجز ولما فرض احدهما مجردا عن الغرض والاشياء
 فلا بل لا يلزم ذلك لو كانت الاحكام الواقعية عبارة عن الإرادة المستقلة
 باللفظ او التبعك عليه للموسرين او المستقلة باللفظ وحده كما عليه
 الاصل في او الاشياء القائمة بالنفس مطا والمستقلة باللفظ
 كما عليه الاصل في غير ذلك من التام في تحقيقه بينهما او كان الغرض
 انشا لهما فلو اما ان كان الغرض من احدهما الاشياء دون الاخر فلا يلزم
 تحقيق الثاني بينهما وبين الثاني من الحكم في جهة التي هو كونه
 اطلاق الخاص لا بعد الدليل على ما عرفت من المحبوسية والمحبوسية من جهة
 وانما

وانما هو محض الحكم كما ان الماحوز في موضوعه الاصل هو ذوات الشيء بعينها
 كونه مشترك الحكم وليس موضوعه العالم بل موضوعه هو نفس ذوات الاشياء
 فانهم قوله يمكن ان يكون الاشياء او هو احد من قسمي الدليل على الاصل
 وحاصله جزمه المعارض بينهما الى العموم المطلق ولا يكون اطلاق الخاص
 على الدليل في محله لان الركن الماحوز في موضوعه الاصل لا ينفق بقيام الامام
 الظنية وانما تكون نقيضة الحكم قوله لا ينفق بعد قيام الاجتماع ايا حاصله
 ان النسبة بينهما وان كانتا متعوضتان وجهه لان حكمه حكم العموم المطلق
 لقيام الاجتماع على عدم الفرق في العمل بخودي الامة بين موارد اذ كل
 من يقول بحجية خبر الواحد في مورد الاصل يقول به في غيره وبالعكس لا
 اجماع لعدم الفرق في العمل بخودي اصل الامة بين موارد اية يكون مورد
 الاجتماع قطعي الدخول تحت اداة اعتبار تلك الامة فيكون كالموارد لا
 تفيد على ما على العام الا كونه نصا في مورد الاجتماع الذي انه لو قال الحكم
 الف قد لا تكلم العلم او فرضنا قيام الاجتماع على عدم الفرق بين موارد

اذ كل من يقول بعدم وجوب اكرام العالم العادل يقول بعدم في العالم
 الفاسق يكون الحكم العلمانية قطعية في مورد الاجتماع فبما وجب
 تفيد على اكرام الفاسق هذا الوجه اعتراف بان تقديم الدليل على الاصل
 ليس من باب القاطعة بل من باب الاجتماع للربيع ان ليس مطرا اتي جميع الامة
 الشرعية فتدبر محله قوله في العلم على الاصل لا يحقق الا في اوجه اخرى
 لتقديم الدليل على الاصل من باب الحكومة وتحقيق الكلام فيه معنى على بيان
 معنى الحكومة وميزانها قد عرفت في باب القاطعة والاشياء ما كان
 احد الدليلين بعد كونه القطعي متعوضا لالدليل الاخر ورافعا له الثاني
 بالدليل الاخر من بعض اوجه موضوعه فيكون متبعا لمقدار كونه كوايلا
 حاله متعوضا عليه في التبع القاطعة وميزان ذلك ان يكون بحيث لو
 عدم ورود ذلك الدليل كان هذا الدليل الغايب والاشياء في العلم
 به ليس هو العلم وحده بل هو مع العلم بالاشياء بل هو موضوعه اية تفرق
 او الخواص في مقابل الاستحباب كاشنة واقعية فيكون كاشنة واقعية في ترتيب
 انما الواقع كان اليقين في سرده من مقصود اليقين للامام ان كان الامة

يعني

يعين المراد من اليقين وانما اعلم من الوعد في التبع كما ان ظاهر التبعين
 ان قد تم الحكم على الحكم من جهة كونه مقفرا او ظهور التبع مقدم على التبع
 المقفرا وان كانت النسبة بينهما عموم من وجه وانت خد بان هذا الزمان
 وان كان جاريا في بعض الدلالة الدخول اية اية كونه في النقلة
 ولا يروى في مورد الركن الذي انما في الحقيقة من موضوع الركن
 تفرق بلا كاشنة قال لذلك فيها وجب ترتيب اثار القطع عليه الدلالة
 في مثل الدلالة والعلوة التي حتمت لآية النسبة الى اداة الجزاء والشرائط
 اذ ليس قوله لا تغايرناظر اوجه الامكان لا يخفى مع ان تضمين القاطعة على
 المقصور ليس هو النظم بل هو جزم النسبة الى العموم اتم لقيام الامام
 الف على عدم الفرق بين موارد العلم وحده الا انما يظن احد بتقديم النظم
 ولو كانت النسبة الى العموم المطلق عموما من وجه كونه ناظر اهل البيت
 من ملازمة اقوى الظهور في كونه ملازمة والاشياء متفق عليه في باب
 تعارض اصالي الحقيقة في الفرق بين موضوعات الامر وان عدم موارد
 تفيد صدور الحكم قبل الحكم كونه لغوا قبل صدره مع ان الحكم حران
 ولو ان يقال في مثل الحكومة ان كل ايه كان تفعل وجره في الدنيا

مستقلة العقل والليل اعلم بانها من اركان الثاني نفس ما يجري في النسبة او
 اوله اعتباره من حاكم الى الاخر من دون عكس كالعمى والصمم من قبل انهما
 يقين كاللذة والحرارة كذا كان في الخارج ما بينه طرية او العمى والعمى او
 من وجهه وزاكن قد يكون بين الامتداد وبين كونه العز والحرارة وفي السور
 بالنسبة الى اوله التحالف والواقع والمثلث فان العقل عدم العز
 الخارج مستلزم عقلا للعقل وليس شمل على التحالف كما يكون بين العقول
 بين كونه اللاحق بالنسبة الى الربة فان العقل جهة الاستغناء بالنا
 على الحالة الى بقية مستلزم عقلا بانه لو كان عليه تعلق على الحقيقة
 اعني مفاد اوله الربة وقد يكون احدها اجتهاد او الاخر فيها بين
 الواحد والشيء بالنسبة الى اللاحق فان العقل جعلها في الموضع
 المتكرر مستلزم للعقل انه لانه كان تعلقه من ان يفتقها المكون في
 الحقيقة بين اوله اعتبار اللاحق بين والملازمة على تفهما ما هو حقيقة
 وانها معاريف حفية لغزها في كذا بنا الله وقد يكونها كذا في وجه
 تقديم الحاكم على الحكم لانه احدهما ان نسب الحاكم والآخر ان الحاكم
 حطة استقفا ما تحته من الجنيات طرف المعارضة للحكم في الحقيقة
 نفس

من نفس تلك الجنيات او قوله لا يخرج في الدين ولا في غيره في قوة قوله
 حجة ولا في غيره في العقل والصوم وعمل من البين ان النسبة بين الحاكم
 منها وبين الحكم عموم مطلق وان كانت النسبة بين عقول الحاكم والحكم
 عموم من وجه والظاهر ان ذلك الوجه في شمل سراد الحكمة حتى في اوله
 الشك بعين الفاعل وفي السور للظاهر منها في قوة وفي السور صفة اللاحق
 حياطة وعدم اعتبار الشك في اللاحق والشرائط بعد العكس وعدم حجة
 اعارة العقل من الشئ من اللاحق والشرائط وليس بالالزام
 لا ينطبق على ما ذكرنا فتقدم الحاكم على الحكم من باب تقديم الحاكم
 على العام منو الطبع العرفي الذي يحكم به العرف وثانيهما ان النسبة
 بين الحاكم والحكم سواء كان الحكم واحدا او متعددا النسبة
 واحدة فلو لم يكن على ذلك سراد الاجزاء تحت الحاكم لطلعت اليه من الد
 ليلين كما انه لو عكس لم يكن على الحاكم من السور بل العزبة بالمرّة هذه
 العزبة العقلية اوجبت تقديم الحاكم عليه مثالا لكان الحاكم على
 قوله اكرمها شحها عالميا ثم قال انما لا بد من كونها في الحاكم

على الاول وان كانت النسبة عموما سواء او لو قلنا بصل العبادي
 في الحاكم العلما بالحكم في العلم الهاشمي الذي ليس بعبادي ولو عكس لم
 للحاكم سرور ومثاله في ما لو تعدد الحكومات اوله العزبة بالنسبة
 الى اوله التحالف او لو بنا على احوال الصلوة العزبة في امتياز الصلوة
 لوجه البناء كل في اوله الصوم الصوم في الخ ومثاله ايضا لو هذه النسبة
 ويجب في جميعها احوال سرور الاجتماع في الحكومات وادخال بعضها في الحاكم
 اللاحق ترجيح بل لا مرجع بعد هذه النسبة ويحيز بعزبة الحاكم على غيره
 السور وبالذلة بخلاف العكس فانه عمل بها كل في سروره ومثاله في اللاحق
 والفقهاء في آية التباثل وكل شئ مطلق او لو بني على احوال سرور واللاحق
 في اوله البراءة في سرور لوجه وقال سرور واللاحق فيها في جميع المراتب واللاحق
 في جميع المراتب الخالفة للبراءة مطروحة بالمرّة وانما تكون محبولة في سرور الربة
 ويد انما لا بد من حلية فائدة لغزها الربة عنها وليس بعزبة جعل البشارة
 بالمرّة فان قلت تقدم الحاكم على الحكم علم اذا سوت في القوة والضعف
 ولما

ولما اذا كان بعضها اقوى كقوة دلالة او ارضا بالعقود من جهة كونه عالميا
 النسبة الى الجواهر الصلوة من جهة كونه مطلق فلم يجوز تقديم الحاكم على
 الثاني دون الاول الحق ولا لانه لا يلزم لغزبة اصلا ثبتت العمل بالبر
 الصلوة في الصلوة الصلوة قلت تقدم بعض الاوله على بعض من جهة
 بخلاف في دلالة اما من جهة ان وجوده فيها من جهة عالميا في الاحكام
 في الخصومات المستقلة مثل الشط والفقرة والغاية التي كانت النسبة
 بينها ومثاله عموما مطلق فان العرف في امثال تلك السور وتقدم
 قوة الدلالة في السور والظاهر انهما من جهة على المراتب من اللاحق واللاحق
 على اعتبار ما يدل على محمية طرأ له للفظ او اما من جهة ان وجوده فيها
 يوجب ترجيح على اللاحق وبعبارة اخرى ان اللاحق به من باب الاستيعاب لل
 من جهة كونه من جهة على المراتب كدوران الامر بين النسخ والتخفيف في النسخ
 والاشواك والمجاز والافعال فان تقدم النسخ والتخفيف ليس من جهة كونها
 من جهة كونها

بل من جهة ابراهيم بن تيم في ذهاب الابدال والبدل على اعتبار العرف
والعقل لا يعلم الا من بين هؤلاء بين المتطرفين فاما تلك الامور بل
يجب اقامة الدليل على اعتبار بالذات المرجح كالجمية نجيب بل وقطعا
ثم ان العمل بالترجيح والقيمة لا يابدين ولا يجوز ان يكون العمل بالذات
اجمالا لاختلاف المظالم الذي لا يكون الا بعد طرق احوال القربى على كل
منها وذاك في المظالمات الشفافية معنوية لغير المطالبين بالظاهر
وارادة خلافه من دون نصب شريعة عليه اذ كان الحكم عادلا في
صدد بيان الحكم لا يقف الغرض ولا اقلنا ان اصله الحقيقة في
المظالمات الشفافية بفعل القطع وبالعلم فيها فهو فكيف يجوز العمل
بالترجيح الموقوف على الانذار والحكم بالاحكام وانه نقول ان الحكم ان
كان اخفى من الظواهر التي فرضتها انية بعضها من بعض فلا يرب
في تقديرها لما صرح بالعلم وان كان في اعلى درجته فهو وسمى ان ايا
من غير ان يبين الشفافية وعرضا وان كان اعلم من وجه فلا يرب

من ان هذه القوة ليست مرتبة على المراد من الامر او الفرض
كون المحقق من الشريعة لا يشك في الغاية التي مرجحها الى العموم العلم
ولا دليل على اعتبار تلك القوة في مقام الترجيح ما لم يكن كل واحد من
فقد عرفت ان لا مرجح بالترجيح في المظالمات الشفافية لا يفتقر الى
العلم فيها كما لا وجه للعمل بالترجيح في المظالمات الشفافية مثل الحكم بالحكم
بالذات كما عرفت من انه في هذه الاعمال الموقوفة على احوال قيام القربة
وقد عرفت في محله ان اصله عدم القربة فيها جهة فباب الاحكام
مسدود على الاصل فان لا احوال مرجح العمل بالترجيح بل يمكن بها الطبع
من غير ان يبين نواقض حتى يحتاج الى اعادة فاضم فانه دقيق وتامل
قوله اصل البراءة لا الذي ان يكون اصله البراءة كاصل عدم من
الاصول المعنوية في الاحكام الكلية مبنى على ان يكون الحكم عبارة عن
المظالمات المتعلقة بافعال المعلقين او عن مدلولها كالمظالمات

التي لا يرجع الى الدلالة المعبر عنها بالافتقار كما عليه الاشعري وبعض
لأنها من الامور الخاضعة القابلة للنفي والاثبات لا الدلالة
بالكشاف مطلق او بخصوص اللفظ لأنها من الامور القديمة وليست
قابلة لجرى بان الاصل فارغ جلائل الاصل لا محالة لا بد منه وحق
اصل عدم عن اصل البراءة بانها جارية لنفي الحدث واصل
البراءة لنفي التعليق لان الامور حكماء الشرعية جهة حدث ووجهه تعلقي
ونعني بالكلية فالجهة الاولى وان كانت قابلة لجرى بان اصل عدم لا
الكل منها شك في امر جاز ان اصل البراءة المعنوية لنفي العقاب
لذلك انما ائتمن غير جارية باقطعا واما الجهة الثانية فلا يعقل فيها
اصل عدم لعدم الحالة البقية بل من جهة انها امر كانت من
الاصول الشرعية او العقلية محمولة عقلا او شرعا في حق ان لا يرب
ومن البين عن تصور انك في تعلقي التكليف لا شرطا بالعلم بالعلم
والمرجوع وكونه مما ينشأ به معرفة ومن العلم ان العلم ليس من الامور
التي

الخارجية القابلة للشك بل هو امر عقلي ان راي المكلف نفسه
مستقفا بالعلم بشرائط التعليق والتكليف تعلقي لا محال ولا خلاف
في حاله انك حتى تكلم بمرادك واما اصل البراءة فان كانت عبارة
عن اصل عدم فقد عرفت عدم مرجحانه بها والامر بالامر
لما عرفت ان محله من ان كل منهما اصل مستقل لمرجوع اصل البراءة
الى قاعدة فتح العقاب بل ببيان فلا يرب في مرجحانه في تلك الجهة
لعدم كون الشك ما عرفت في موضوعها بل انك في الامر الاول
كل من مرجحانه في الجهة الثانية او ليس المراد من التعليق ان يكون
المكلف على حاله متحقق على حاله العقاب وهو مستبعد عن الشك
في صدور الاحكام وانك في السبب كما في مرجحانه الاصل في
السبب بل لو فرض العلم بالسبب كان اصل البراءة انما جازيا
مملو على العلم بالمعنى كما لا يخفى ومن يظن ان الفرق
بينها يجب الجري بآية كلية واما يجب الجور والمصدق فمن من
وجه

حيث يجمعان في شكوك الوجوب والحرمة ولو من جهتين
 ١٠ اصالته لعدم عن اصل البرائة بحججها في الاحكام الوضعية
 كما يعرف البرائة بحججها في البرائة للوجوبية للعدم
 الخطا بعلوم ولكن الشك في اختلاف العقاب في مخالفة
 وفي المقام تحقيقات اخرى منها ما في كتابنا الكبير قوله نعم ان
 موارده لا يقال ان الشك اصل من البرائة في العلم الشرعي وهو
 اصل الظاهر فليس المعنى عقليا لا يقال ان كل ما في الاصول
 المعدومة من البرائة العقلية ومدركها العقل واما اصالته
 الظاهرة فمن ركنها الاخبار الواردة في القواعد الفقهية فظن
 قاعدة او قولها بالعمود وقاعدة الضرر والسطوة وغيرها
 لا سر في العقل فيما ابد قوله لان الدلائل في الاستصحاب
 اشارة الى الفرق بين الاستصحاب وغيره على احوط الحالة السنية
 وعدمها ونسبة بعض تلك السنية وهو كما ترى لا ينفك اذا كان كذلك

من الاستصحاب والبرائة عقليا او كان الدلائل في الثاني شرعياً
 او على تقدير كونها عقلياً من المعنى القابل لملاحظة المالة التي
 بل الفرق بينهما اثبات الشك وفيه بالادلة في العقاب بالثاني
 ولما اذا كانا شرعيين او كان خصوص الدلائل في الفرق المذكور
 وان كان يلزم احج العلم وعللها في قوله لا شك في عقليتها
 الدالة بعد التامل ما في اذ بعد من كون الاستصحاب حجة عقلياً
 شرعية معجولة للشك والتجافي في حجة لا لزوم ملاحظة المالة
 ان بقية والاخبار منسوبة لهما اعطاء العقليية وحكمة الشرع
 الدالة على سارية في جميع موارد الاستصحابات بل لا يخفى في فرضها
 نعم لكان الاستصحاب من اللغات لكان للبحار حالة المالة
 ان بقية وهو مبني من زيد في قوله انتم تعلم قوله وهذا مبني على
 اختصاص القدر في المقام باقتصاص اصالته البرائة بمعنى الوجوب
 والحرمة في سواها من غير ان يعمدوا للحق في العلم هو ولكن المعنى

ولكن المعنى به في فصل الاصول من بيان في جميع الاحكام
 المحتملة والتحقيق ان يقال ان اصالته البرائة ان كانت راجعة
 الى اصالته لعدم التي عرفت اختصاصها بها في الشك في
 الحديث فلا ريب في خبرها في جميع احكام شك في حد وثباتها
 ولكن لو كانت قاعدة مستقلة وكان مدركها قاعدة اللطف
 ووجوب بيان الاحكام على الشك لطفاً او قاعدة عدم الدليل
 او قضية عموم البلوى او استصحاب عدم اوس جهة افان لا ينفك
 كما عن المعنى والمحقق العملي او لا فرق في وجوب بيان الاحكام
 لطفاً وانما من الوجه بين الوجوب والحرمة وغيرها واما كونها
 قاعدة مستقلة ومدركها قاعدة فتح العقاب لم يلبس فيمكن
 محضه قضية بمعنى الوجوب والحرمة ان الاستصحاب في غيرها واما
 خبرها في البرائة الاستصحاب فقد صرح به لبعض الدلائل في وقت
 رجحان الشيء من باب الدلائل الشرعية او عقلا او من باب الشرع

لزم الاستصحاب في المعين الذي الموصول والذي الصلة اما في قوله
 فليجوز ان يكون الشيء عاماً بينها ودعوى كونه مفسراً انما
 لا يصلح ان يكون معروضاً للحكم مدعومة بانه كل واحد من الشيء
 من باب البرائة من غير ان يكون له دخل فيه واما الواحد من احوال
 الة للملاحظة الاضراء والندرجة تحت التي هي متعلقان للملا
 احكام فلا مانع فيه ايضاً لان الامور الدنات من جهة كبرها
 ما تكون متعلقة للاحكام على هذا الوجه فتم واما في الصلة
 لان الدنات وان كان لا يتصل في الاعطاء والاعلام والافعال
 الدالة ليس من باب الاشتراك لفظاً ولا الحقيقة والمجاز بل
 هو من باب التمثال لاشراك المعنوي من مصداقها وذلك
 لان الدنات معني واحد هو الاعطاء ولكن اعطاء كل شيء بحسبه
 فليجوز اختلاف التواضع لان له معنى واحد يختلف باختلاف الموارد

والاشخاص ووجه فالاستدلال عام بأرادة اللغز من القول
والاعطاء من الصلة نعم لو كانت الصلة مشكوكا لفظيا فتكون
محالة بل يرى اجمالها الى القول ايضاً بل بما يترجم في القول الى
الاعطاء بقية بنسبة الصلة فيقول الموصول في قوله اراد صديقه
اعني البيان فينقطع الاستدلال فاعلم في قوله فاعلم ان ارادة
الى ما ذكرنا قوله وما ذكرنا يظهر حال المحكم فيقول نعم لا يخلو
المراد من الاعطاء معها وجه الظاهر ان الاستدلال به موقوف
على كون نفس الفعل التسمية غير مقدر ووجه ما ياتي في الدليل العقلي
انه ليس كذلك بما اذا كان من الترتيب وان كان المراد عدم الصلة
على الاحتياط في الشهادة بعد قيامها وترتيبها في جميع الاليل
العلمية والخرق وبيان العلم فيه نعم لو كان الوجه يعني الاحتاط
مكتوبه ومع كونه السور كان الاستدلال في محله لان اجماعه
كل في حجة الاحتاط بالاحكام العلم به لا موقوف في الشهادة
قوله

كما لو ردت رواية ضعيفة على وجوب شيء فيجوز اصالته الالة
بالنسبة الى العقاب ويثبت الاستحباب فانهم قوله قيل
ورلا لها وانحة الالة وجه الدلالة ان ايها يعني الاعلام يعني
بنسبة قوله ان البينة على العباد بما انهم وعرفهم فان العطف
ظاهر في التفسير وما يكره المراد بالموصول هو الحكم بقية بنسبة
لكن عموم الموصول عقدا وعموم العلم وقية ان كونه بنسبة
لهما موقوف على كونه مسوقا لبيان الالة للاحداث استعمال
منتقل من اللام للكون من احد ما فيه وعلى كون العطف
على كونه ظاهرا في المفارقة وعلى كونه جامعاً لبيان الحجية على
الظن الخاص كما هو المتبع في استفاضة المراد من غير فرق بين
كون الشيء قربة او مستقلاً في افادته للدين اجماعاً لشرائط
الحجة ملحوظ على التقديرين واثباته دون تلك المقدمات في
التفكير

مع ان ارادة الاعلام ينافي المورد كما ان ارادة اللغز كماله
كالموصول مستلزم لاستعمال اللفظ في الزمن معنى واحد ولا
طرح ما يقتضي بين الاليل كما ذكره بعض الاعلام من ان الترتيب
بين جوار الاستدلال بعد سطر من طرح ما استعمل عليه في
لو كان الاستدلال محتمل به ومقتضى ذلك طرح هذه القرينة
والحكم باجمال الالة فيهم قوله ولو كان ارادته بالضمير لا لا يخفى
ان تنافي المورد وعدم الارتباط انما يكون ما نفا عن عمل الموصول
على الحكم او اثبات الربط اللفظي بين الالة ووجهها باللام
او الفا والافعال ارباط العنق بين الاليل غير عينية من
هذه الالة الظاهر بالنسبة الى الالة الاولى ان يقال ان يخرج
عمل الموصول على الحكم للارادة في اللام قيام القربة عليه وهي
على صفة كمال الالة قوله لو ثبت الاستدلال لا يخفى عدم اللام

كان عرض الغاية وهو البيان حاصل فيها ومن البين ان التقيد
اولى من المجاز واما ارادة اللان من كلمة كان فمقتضى المورد
نعم لو كانت مستقلة في الاحكام لكان كل من كان والاول معوناً
عن الترتيب فانهم قوله نعم انه ربما يورث التناقض في المورد
الحقوق التي والظن انه اراد من بعض الاعلام الفاضل الترتيب
ومسكاً من لم يلزم من ما قيل في هذا الاستدلال من ان نفي
الفعلية لا ينافي الاستحقاق لانه اجاب عنه بعدم مقتضى
للاستحقاق لعبالاس من العقاب شرعا ولعله اراد عجزه قوله
ويمكن دفعه لا حاصل ان العرض في المقام نفي فعلية العقاب
في مقابل من يدعي ترتبه على الشهادة فخلو من البين ان نفي
في المقام كما في عدم الاستحقاق لعدم مقتضى فعلية التقيد على
كما ان العرض في مقام الملازمة اثبات الحكم الشرعي في مورد
عمل العقل

وعدم شبهة فلا ياتي الاتقان سيما بعد وجود المقتضى له وهو
 حكم العقل كما في الظاهر وفيه ان محجة موقوف على ان يكون الزاع
 بين الاحوال الاخبار في فعلية العذاب وعندها لا يظن ان يثبت
 الاخبار بفعلية في اركانها بل شبهة لجواز العفو مع ان ظاهرها
 وبغيرهم وعباراتهم ان الزاع في الحقيقة والرفعة من الاحكام لا
 من مرتبة العذاب وعدمه على انه موقوف على اللزام بالعفو
 المحمي ومحمية حكم العلم عنده والدليل ان يوضع التام في يد
 ان الزاع في افعال العقل والدين منه وعدمه في فني الحكم
 بالدين في المقام لاثبات الدين مع رد الحكم بالنفي الملازمة
 بان نفي الفعلية للبيان في الاستحسان الذي هو محل الزاع في باب
 الملازمة في سند في الدليل بل الثاني ان قلنا
 بان الحكم بحرمته الشهادة من جهة افعال الضرر والعقاب كما هو
 المظنون

قوله وفيه ان ظاهر الاخبار ان قبل عليه هذا الكلام
 البياض ان الكمية مسوقة لبيان الاثبات وبيان ان شبهة
 العقاب لا بعد جعل الرسول لقوله بقوله ما لا يلبس وما لا
 فاعلم ان في سوكا مع لونه مخالفا لوضع كان على النفي للبيان
 الغاية بعد ملاحظة محم النبوة والربالة حيث انها لو كانت
 اخبارا عن الامم كانت الغاية وسبقت امرها لمكانها بل واقعا
 ولو كانت مسوقة للاثبات لكانت الغاية امرها مخالفا لمحم النبوة
 والربالة ومن البين ان التعليل على الغاية المنفعة في افعال
 تلك المقامات المالية عن الشهادة من الغفريات للدين المقام
 ليس من بابها كما كان محم النبي في الجبل في رسم الجبل في فاني
 قائم على ارادة النبي والغفائية الامم والاولى ان يجاب
 عن الاستدلال بان غورها للفق في شبهة بعد الفحص
 للدين لا بعلها وقد حذف المتعلق للعلوم في المقام

ممنوع لان اللزام بالاعمال الكلية الغاية لصون كلام الحكم
 عن الغفوية ومن البين انها وعلقت على خصوص العارفين لكانت
 مسوقة عنها والاداعي في العمل على العموم واخرى محمول الغاية على
 لتحقيق المعينة في حقنا الوصول الى الاحكام بالانفصال واما لا
 مستغرا مما يدل على عدم وراحماس الوفاية عن وناقصا للثبوت
 في فالشبهات واخلة في الغاية ويصح العذاب بها وقد عوي
 ان للرد من الرسول اما البيان او العمل الظاهر والغاية على
 الاول غير فاصلة لان البيان الاحكامي لا ينفخ منها كما ان غرضه العفو
 وهو البيان غير فاصل على الثاني لعدم وصوله اليها مدفوعة بغير الله
 في العارفين وسوقها للاثبات وان المراد بالرسول هو النبي للدين
 الذي مرر وبين ارادة البيان من الرسول ونفسه للاعمال العقلية
 حتى يحو الاستدلال وبين ارادة النبي من تنفيذ باب العارفين التي
 كان

المطلوبون بغير قولنا ان التوفيق الاحكاميها حكم عقدي من غير
 الاحكام الثاني بحاله واما الاول فالامر فيه بل قوله والادعاء
 ان الآية للدلالة الى امان في باب الملازمة قلنا نفي الغاية للدين
 الاستحسان واما في المقام فلهذا في نفي الاخبار عن الامم ان
 من اعلى مذاق الضرر اما على من اقام فظهر بعد ملاحظة محم النبي
 قوله وظاهرا الخ قبل عليه ان المراد بلسان الضلالة من العذاب للدين
 لان لا التوفيق امر مندوب على انه وبيان الهدى امر واجب عليه
 وتعليل الواجب المستدب على الواجب امر مرغوب عنه لجواز المن لا
 اعني تركه لهم على انفسهم بعد بيان الهدى كما يحجز التوفيق قبله وعلى كل
 انه ليس المراد من الضلالة هو اذن لان حتى يبرر عليه انه لا يدل على
 المطلوب بل بالتحري بل المراد من العذر بعين الاستدلال وفيه ان المسلم
 من عدم تركه التوفيق على الواجب عن كونه مستلزما عقل

والامان من شدة شرها بدلالة الدية عليه قوله وفيه ما تقدم
وهو ان الدية موقوفة للاخبار عن الاسم اللفظي قوله في الدية
بان يقال ان العذاب اعظم من الحد فان كان الحجة منعقة
عدم البيان في العظم بطلان اول دليل عليه ان غاية ما ينفذ من الدية
من تعليق الحد على البيان انه من باب الفصل ولا ملازمة بين
وبين تعليق الحد ابعده وفيه ان العرف في الحجة هو مسمى الدية
عرفا وشيئا الملازمة بينهما كل للعقل كما في كونه اليانفاز
للملازمة بين مرتبة الضم بمرتبة الدية عقل والمخبر في المقام
هو الثاني دون الاول بل هو ثابت من قوله لهلك من ذلك
وجه الدلالة ان اللام للعلل ومقتضاها وجود العلل عند وجودها
وعينها عند عدمها وكلمة من نصيب العرف ورافقة موقع الحجة
وان لم تكن منعقة بالافاء والعقبة اخبارية في مله للمورد وغيره



في شرب اللبن مشبهة تدل ادلة البرائة على ان الحكم الظاهري في مكانها
كل هو البرائة كما ان اخبار الاحتمال تدل على انه هو الاحتمال في المعلق
عليه اعم من بيان الواقع ورفع الاشتباه او قيام الحجة ووجه كل ذلك
ادلة البرائة معلقة بعدم البيان خطا بقة ومقتضاها حكمية اخبار
الاحتمال عليها فدلالة الاحتمال ايضا معلقة به كما يدل عليه نفس
مادة الاحتمال لانه عبارة عن الفعل او الترك برجاه انه ما سوره او
منه واذ ان لا يتصور اللاحق من الرافعة متكررة المار بعد
فمنه ووجود ادلة البرائة على ان الحكم الظاهري في الواقعة المتكررة
هو البرائة لم يبق للدلالة الاحتمال موقوفة بل وبطلان حكم العقل بانه
لوجاز الحكم الاحتمال على الجواز التام بان يقال ان الحكم
الظاهري في مشبهة الحكم هو الاحتمال وان قامت الدلالة القطعية على
انه هو البرائة من البين ان الصحيح لا يتركه العقل وقد
للمر



وعنه والمعنى ان فعلنا انما يملك لان الاحياء بمعنى الهداية
كما ان الهلاك بمعنى الضلالة فناب المقام قوله في قوله تعالى
ويعلم سرها في العرف والتعليل لا يمكن ان يقال في وجه ان الهلاك
والحجة عن بنية غاية او علم لاظهار المعجزات التي اعلمها الله
من نصرته المؤمنين والقاء الرعب في قلوب الكافرين وغيرهما في
الفتن وروى التقي المعاني اعني يوم بدر المصرفة ومن الدول
وازداد قوله واعلان دعاء طيف بحجز النقي من العار
والفزع من التنبات لان مجرد وقوعها عطف الطائفة لا يوجب
كما لا يخفى قوله في قوله تعالى على العقل لا يخفى ان الحكومة من الطرفين
للمن طرف واحد لا من عدم البيان في موضع كل من اخبار البرائة
والاحتمال لان الاشتباه الماحض في موضعهما ان كان من الحكم
الظاهري والواقعي بان يقال ان الحكم الاعم من الظاهر والواقعي

الامر من الغيا والمجاين وبالمخالفات الغلب في ادلة الاحتمال
على البرائة ولو انما لما تقدم وان كان من موضعها بالاشتبه
للمر واقفا بما لا يعجز عن راد الرافعة والاحتمال في ذلك
لان العلم من قوله حتى تبين وغيره هو بيان الحكم الواقعي لا الظاهري
فالاحتمال على هو بيان تكليف المهر ورفع الاشتباه ونفع العارفة
عنها في موضع واحد هو مشبهة الحكم واقعا لا بغير احداهما
الامر ولكن ظاهرهما غير مراد من هذا الحكم بالرافعة بعلم الحكم
بالاحتمال او العكس بل العلم ان ما قاما في حكم العقل وهو رفع العار
بالبين ورفع الضر ومن البين ان الماحض في موضع حكم العقل
هو عدم اللبس من الضم واحتمال العقاب الذي هو مشبهة
المخاطبة او ظاهرها على ان يكون المعلق عليه اعم من بيان الرافعة
وفيها الحجة فيكون الحكم من الطرفين ولا يبين الرافعة الى الرافعة

نعم لو كان المراد من التشبيه في أدلة الاحتياط هو الحكم الراجح في
 أدلة الرأية الداعم منه ومن الراجح حتى يكون مفادها أن الحكم الراجح
 في ما تشبه حكمه الراجح أو الظاهر هو البراءة كنهان ^{الاحتياط} على معنى أنه
 البراءة هو المحم من رفع الاشتباه وقيام الحجة ويكون في هذا الحكم ما يحل
 على أن الحكم على أن الحكم الظاهري في تشبيه الحكم وأما هو الاحتياط كما أن
 الحكمية بالعلم لو كان الأمر بالعقل ولكن كما ترى فكلية في مدلول
 الدليلين مع كونها على أن واحد من غير أن يدل عليه دلالة عقلية
 أو عقلية بل لابد إما من الأدلة بظاهرها أو الحكم بالضرورة أو من أصل حكم
 حكم العقل والحكم بالحكم من الطرفين فافهم واعتصم قوله بوقول الراجح
 قد يقال في فقرته بالدلالة أنه نعم حصص الحيات الراجحة بالمدرك
 ولا أنه عليه ما عداها الذي منه التفتت وليس له خصائصه بالمدركات
 أحسن من المدعى بعد قيام الدجاج الربيع على عدم الفرق بينها وبين
 غير ما وقبته أن المراد أصافي بالنسبة إلى ما مر من البرهان على انفسهم فلا
 تنال

تدل على المحذور ليس ففادها الطولية الراجحة الخارجية عن محال الزعم
 فهي محال من جهة أن قولها على مقتضى كونه عطفها على قوله مثبتة يكون من
 المحققات وحيث أنه عبارة عن الخرف عن فائدة الله ولم يعلم أن
 تكلم بالمشتمات أي من فكلين محال ومن البين أنه يوجب إجمال
 العام بما إذا كان مفاداً ولم يكن من قبل الدليل والآن وليس المحذور الحكم
 من الموضوعات التي يجب فيها الرجوع إلى العرف حتى يرتفع الدليل بل هو
 من الموضوعات التي كان بناءها من وطيفة الشك لأن أحراز الدلائل والبراهين
 لا يمكن إلا بعد مراجعة كلامه ثم قوله فلا يخلو الأمر لا حاصل أن التفتت
 نعتية طريقة الرعي على البرهان هو ما يوزن في أن كان العقل مستقلاً لا سيما
 البرهان على عدم البرهان وهو البنيان بقية القطع به الدلائل على
 اعتبارهم بنسبته ولم يكن ذلك مسلماً عنه بل يارثهم إلى محالته ولكن
 عليه قضية انفراد برهانهم في أن كان العقل والدليل إلى البرهان
 أي أنهم برهانهم في البرهان انفراداً وهو مجموع بل غاية اشتباهاً

واستحان فافهم مع أنه استدلال بدليل العقل وأما طريقة العقل
 وهو فافهم عن الاستدلال بالبرهان ولو بعد عدم حصول الدليل العقلي
 باثباته وبعد الغنى عنه ثم على تقدير كون الاستدلال بالبرهان يكون مفادها
 مفاد عدم الدليل الذي هو ما رة عقلائية لمعنى العلم الراجح قوله وما حكم
 الدلائل التي لا تقرب بالدلالة أن الله عز وجل المؤمنين الذين آمنوا
 في حرمه اليهود الذين يفتخرون بأنهم آمنوا ولكنهم لم يؤمنوا الذين آمنوا
 بعبادته وما حكم إلى ما وعادكم كل الذي يسمي مع أفكروا الذين آمنوا الذين فضل
 في البرهان من حرمته وقبته والدلالة على إباحة كل ما على البرهان عن غير
 حرمته ومنه التفتت الفارقة للسفاهة التي على الذين آمنوا عن بيان حرمته
 كما هو المظهر وهو العلم قوله ولعل هذه الآية لا وجه الظهور أنها
 تدل على نفي الحرمه وعدم جواز الحكم بها في ما لم يرد حرمته في ما أدى
 إليه كإباحة البرهان فافهم تدل على عدم جواز الدلائل لم يترك العقل
 فكلين الدلائل نام بإباحته وجواز ارتكابه في مرحلة الظاهر فتكون
 معارضة لدولة الاحتياط بخلاف الابقه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 (الفا)

الظاهرية بحيث تكون معارضة لها لأن عدم جواز البرهان عند عدم
 البرهان للبرهان على الحكم هو العلم من أدلة الاحتياط قوله البرهان
 ولا التفتت لا يخفى أن هذا من أكثر ما ذكره المفسر من أن مفادها
 حلية حضور الحكم المشتمل بغيره قوله ولا رسم الله فكلين أصل
 اعتبار بالطولية الحكم المشتمل على الأمر كما هو مفادها في مقالته
 المحقق الثاني بأن الأصل في الحريم الحرمه والنجاسة وهذا البرهان الدلائل
 عليه وحملناه على حضور الموضوعية فلا يثبت منها العقلية في قاطبة
 التفتت وعموم الموضوعات لجميع الأفعال مدققة بانه في الجهات التي
 صلها في العموم والموضوعات الدجاج الربيع مدققة بتفصيل العبادات
 جهات ثم أن ظاهر العبارة قوله فافهم من قوله إلى الدلائل بوجه آخر
 أن مفاد قوله فافهم خلق لكم ما في الأرض جميعاً للبراهين الراجحة والبرهان
 من اثبات البراهين والدلائل من حيث كونه مشتملاً على الحكم كما هو
 عن من الدلائل في مقابل الدلائل ولكن يمكن أن يعارضه بأن نفي الحرمه لا
 نفيه

واثبات الدلائل على ان كل ما في العالم من الالوان
 على الغبار في مقام العمل للفاية ذلك في جوارز الدلائل وان لم يثبت
 منه الجهة الماسة اذ ليس الغرض ان يبين احوال فعل الملقط بقدر
 الجهة غير محدد للامتناع عليه شرح علمية وروعي عدم احد في مقام العمل
 ايضا نظر الى ان اوله الاصل على حكمه من اولى البراهين فيجب العمل على
 مقتضاه في المقام ضرورة ان اشارة الشبهات عن اولى البراهين يوجب خلوا
 عن الجور والوضوح على ما يدل على الاصل في موارد الشبهات غير الشبهات
 يومض حكمها عن الاستدلال بهذه الدلائل وفيه يوجب العمل على التأكيد
 او الدلائل ونحوها ولو سلم هذا القسم من الدلائل عالم على اولى الاصل على اولى
 معادها بالاثبات الدلائل في الموارد الشبهة وما يثبت به الدلائل الواضحة
 لبعض ما يدل على حليته جميع ما في الارض التي خرجت عنها الجهات العلمية
 وبقى ان في حكم على ما يدل على الاصل في موارد التهمة لارتفاع موزع في التهمة
 في قوله فان موزع في التهمة لا فاصلان الموزع بدلالة الاقتضاء جميع الدلائل
 او الحكم او المناسب والمحمول عبارة عن العلم وليس فيه التوضيحان
 (انها)

احدهما تخفيض المحمول مع حذف العموم والثاني تخفيضه بعد العمل على
 ارادة الموزع فقط فان فيه تخفيض للمحمول وانما هو اشارة الى ان ارادة
 العلم اشارة الى الواحد في النسبة الى ارادة الموزع وتخفيض بعد العمل بالنسبة
 الى ارادة العلم والدليل اولى من الدلائل في الاستدلال ولذا في قوله يمكن
 ان يورد عليه ان هذا هو من الدلائل الحكم بقدره في السياق والنتيجة ان يبين
 لغزانه من الخطا والسيان فاقض بارادة الموزع مما لا يلزم كما ان هذه
 النسبة قاض بان رتبة التهمة في الجميع على ان واحد فاذا اردت ان تفي
 للمواضع على التهمة فاعين ذلك فيه ايضا ويريد عليه ما في غرضه ان
 العطف قاض بالشك موزع كونهما من العرائن والعلوم والعرف
 لتخفيف الروايات لان العلم بهذا الظهور الوضوح والحكم في موزع العلم هو الذي
 الباطل يعلم من احد من الدلائل ان العلم الباطل هو موزع في العلم
 الوضعية والاطلاقية ممنوعة بل هي حاكمة عليها وان كانت حاكمة على
 الدلائل العقلية ولو سلم فعدم تمامية الاستدلال بارادة الموزع
 ممنوعة اذ الفعل الذي لا يعلمه العقل يفتقر الى ما لا يعلم غرضه والى

والى ما لا يعلم حكمه الفعل من حيث هو يفتقر اليها ومن البين انه لا بد
 للصلة من تقدير ما يدل على العلمية وفيه ان فات التهمة على عوده
 الى فعل العلم عزانه فيكون تحقيا بالشبهات الموضوعية والدلائل
 اجماعه العلم فينبذ في قبلة الموضوعية ايضا لان عدم العلم بالعلم
 اعلم من عدم العلم به ويوزع فيكون الالمانية بانتفاء الموزع بالعلم
 الفعل فينبذ في قبلة قاض بارادة العلم من العلم المحذوف بل به
 يرتفع الدلائل عنه الالمانية مبني على جواز الشك بالعام في الباقي
 كما هو الاقوى اذ المفروض تخفيض المحمول بالعلمين بنقض الفعل
 وحده مع كونه اعم منه ومن الحكم في الشك بالاطلاق لرفع الدلائل
 مبني على ذلك فتم قوله في قوله فيكون اي وقطع الشك بين ان يكون
 الموزع جميع الدلائل او الدلائل المناسبة لخصوص المواضع في رفع
 الدلائل الموزعة ان قلنا بوجوب الدلائل المناسبة فانها موزعة على الدلائل
 دون الثالث بل الثاني ان قلنا بان الدلائل المناسبة هي العلم الحقيقي وان
 قلنا

قلنا بعدم وجوده فالشبهة مفقودة بوجوب العمل على التقدير على
 رفع الجميع لا العلم باجماله لان العلم على تقدير الدلائل المناسب
 ليس الاثباتية الحكمه موزع العلم لاجل العلم من الغرض ومن البين انها
 عند عدمها موزعة في رفع الجميع ولا يفتقر في خبرها وهو المتيقن
 على تقدير وجوده لما في محله ان وجوده لا يفتقر في الشك بالاطلاق
 من باب الحكمه والادليل ان الدلائل بالشك بها اذ ما من خطاب للدلالة
 فيز من يتقن الدلائل تحت قوله بوجوب الدلائل باعتبار الدلائل بالادلية
 الدلائلية من البين الجازي بالمعنى الحقيقي فيجب المذهب المذهب لبراهين
 الظهور والنبات من بين المعاني الذاتية بل هو من الدلائل الغائبة
 بل الدلائل القرب المذهب وهو على ما مر به جماعة من المحققين منهم
 العلامة الطباطبائي في محله من المرحلات لبعض المعاني الجازي
 الحكمي من الزاوية في منهاج او بعد انما اذ انما انما القرب من المذهب
 ولم يوجب الظهور والدلائل فكما ريب في عدم صلاحية التهمة وبطلان

الحكمة بين من يرى صلاحية القربى للبيعة للزوجه وبين من يرى
 مخالطهم للزواج على ما اوجب المأثور والثاني على عدم موافقة ما اوجب
 عرفان الدلالة بما حاصله ان نقدر بطريق وان كان اقرب الى المعنى
 الحق اعتبار الدلالة معارض بطريقه في رفع الموازنة عرفا ومن
 البين ان الثاني من جهة ان مثله طلبة الاستعمال مقدم على الدلالة
 وقية انما يسلو بولت كثر استعمال اما تلك التي لا يرفع الموازنة
 واتى له بانها ذلك او ليس عليها الا حديث رفع القلم وهو ايسر
 الاختلاف بل استعمال الحديث على الطريقة من بينة على تقدير بل ليس
 فيها موازنة مع قطع النظر عن الحديث الشريف بل المرفوع في ايسر
 فيها الدلالة الروحية وهو الذي يقتضي قاعدة الحكمة لان ارادة
 الغير المعين اعز بالاهل الى ان ارادة الغير المتعين ترجح بالغير متعين
 ارادة جميع الدلائل فلو تعين الى من قبله احب عن الارادة لان بالارادة
 لتقدير جميع الدلائل بان السؤال يتيقن احدهما الارادة على الملقف الثاني
 الملقف

الملف على التهمة فاعرض الدلائل من المراسع المهمة الثانية بالهبة
 الاولى مستشهد بالحديث فقيها المراسع وان كان واقعا لان التعديل
 سبق ما في التهمة وهو في الحقيقة جد لي في مقابل الطعن واثبات الحديث
 عقبة كانت مسلمة عند الحكم المرفوع من البين ان الجدول لا يكتف عن حقيقة
 الحديث فطلب المراسع كان كافيا عن ارادة جميع الدلائل من الرواية وقية ان
 الجدول وان لم يكن كافيا عن حقيقة الحديث في العليات لان بابيه
 مسدود في السمعات التي يتبع فيها نظر العرف اذ واقعية المدعى
 فيها عين ما فهم العرف فاذا كان الخوا واقعا يكون دليله على يكون
 كل واحد من الدلائل الذي واقعا وحيث يكون كافيا عن ارادة الجميع
 هذا اذا قلنا بطلان الملف على الصدقة كالطلاق اما لو قلنا ان بطلان
 من جهة الدلائل كان بطلان الطلاق والغاى منها لم يكن في العدول
 تقية اصلا بل يتقيا بمصلحة مشتركة بين التلثة وهو الدلالة كيف
 لو احاب عنه بطلان الملف على التهمة لم يكن مثالا للصدقة لان

لان العرف من عدم خطائه فيسلف ذلك فاعلم قوله فاعلم لا يعلم ان
 العلم العلم يكون رواية اخرى غير التعلل على التسعة لا حال الحجة
 عدم المقدور ان كلمات الدلالة بعينها بعضها فاذا كان العقل في
 الرواية جميع الدلائل فيكون قية على ارادة من الفقهات التلثة في
 التسعة ومن ثم في الباقي التعليل بين الفقرات قوله والذي عجز اصل
 الدلائل لا لا يخفى ان العلم استقلال العقل بفتح الموازنة مطع لا يفسد
 الجميع في كونه تعليلها بالغافل وبما لا يطاق نعم جعل الاعتباط واجبا على
 المتكلم من الخطأ لم يكن فيجانب من التعلل وحيث لا يمانع من تقدير الموازنة
 ويكون الدلائل بعدم اجاب الاعتباط عليه فلم يعلم ان الدلائل ان بقية
 في ذلك الدلالة خلاف علم الحديث لان معناه حرفع عن اجاب الدلائل
 فلا يصار الى الاقرب بينة قوية وهو واضع في وجهه الضعيف ان المقدور
 في لفظ الدلائل وهو في واحد الموازنة غاية الدلائل ففادت الدلائل
 وت المعاني فلا تركة فيسلف قوله ولعل الارادة لا يخفى ان البينة هو الدلائل
 وهو

وهو يختلف باختلاف المراسع وقضى العبادات من الموازنة وفي العقل
 هي الرغبات قوله فاعلم ان العلم انما هو ان اصابة الحقيقة في العالم
 سبيل للاعمال الى صواب او كان العام والخاص مغايرين والباقي
 الى امرها كذا والوجه فيه ان للعلم نظر الى امره من المعارض فحين
 ان يكون بسببه عند العمل غلبت الخافان لم ينظر الى العام من دون
 لعدم شربت الغاير من بينها فلا يبين اما ان العمل ان يكون اشارة
 لعدم الفقه في رضى الدلائل بين العالم والمحقق والاولى ان يكون اشارة
 الى ان الحديث ان كان ظاهرا في رضى الطبيعة فيقدم على العجوبات والافضل
 لا هذا ظهوره بها في الموازنة التي تلبيت من افعال المتكلمين ان
 لا معنى لمحبة القول الدلائل انما هي في رضى الطبيعة في رضى العلم والدلائل
 اذ اردوا بين العالم والباقي التلبيته والدلائل بهما ولم يكن محاسن
 به فلا معنى لمحبة ظهوره في رضى الموازنة سيما الدلائل فلا يبين
 ظهوره في رضى الطبيعة على العجوبات والدلائل بهما كون التلبيته بهما
 عموما من وجه

اذ لا فرق في الحكم بين كون النسبة كلاً او جزءاً مطلقاً قوله وادفع
 من الوجهين المذكورين من العموم بلزوم التخصيص لا حاصل ان المراد
 بكون جميع الآثار لكثرة التخصيص في الحديث لقيام الابعاد والشرط عليها
 ارتفاعها من الحكم الزامية وعبر الزامية وفي بحر فاعلم ان الحكم
 والصيد الزامية والواجبات والواجبات وحدها عنه فلو عمل في غيرها او
 اوتيناها او زوج غيرنا كل فقد رفعنا اربابا من الحليمة والتدبير في
 من الاحكام الدالة من نسبة المتعلقة على موضوع الخطا والعيان في محاب
 عنه المصنف بانه ناش عن عدم تحصيل معنى الرواية اما الدلائل انما كانت
 هي الدلائل المترتبة على ذات الفعل من حيث هي وما غير الدلائل انما كانت
 ضياعاً في ان الموضوع هو الدلائل التي في مرتبة حاضر الزام على الكلف ليس
 غير الدلائل انما كانت على فاعلم قوله في الرواية باللائل هي الدلائل المحصورة في
 سلاطعة ان تحقيقاً وطبقاً ان كان ما ذكره المصنف الدلائل انما كانت في الموضوع
 من الجعول وغيره بالامر من احدثها احتمال الحديث على ذكر الطريقة التي لم يرد
 اثر شرعي كجعله اما معادل المؤاخذة في الخارج واما المؤاخذة في غير الجعول

مجمولة نقول ايضاً بعد ثبوتها لها حتى يرتفع بالحديث اذ لم يعمد من احد
 من الفقهاء وغيرهم عدلها من المعاصي الكبيرة كالمصنف وروى ان عيسى
 القضاة من جهة ارتفاعها عنها من الحديث والدلائل في ذلك ان ثبوتها
 المؤاخذة لها وارتفاعها عليها من جهة بان اقباط ثابتهما حال على اليد
 ولذا قل من التكرار والاصل الدلائل وثابتها احتمالها على الحد فان الدلائل
 فابن احدثها السجدة والظاهر الذي هو معروف من الحكم والثاني نفس الحد
 اعني السجدة الكاسية في النفس المؤاخذة في حالها لا من بل روى انه
 مما لا يخفى منه شيء والرواية في ليس المراد به هو الاول لانه منع من ان لا يعم
 قوله حتى يتبع غير موضوع عنه المؤاخذة لانه من العامي الكبيرة عند العمل
 بل المراد هو الثاني وليس عليه مؤاخذة لانه من الدلائل انما كانت في الموضوع
 فانه عبارة عن سلبه من شخص الى شخص من امر غير اختيارى فتعين ان
 يكون الموضوع اعلم من المجموعه وعبر ما في ليقول الامر في الجعول والحديث
 والعدوى الدلائل يقال ان الدلائل المجمولة فيها العبد عن جهة القول باللائل

قوله من ان وجوب الدعاء الى بين ايمان لعدم جواز التمسك بالحديث
 لعدم وجوب الدعاء في الاصل والشرائط النسبية وبدل عليه صفات
 الى ما ذكره ان العلم ان المقدم هي الآثار المترتبة على فعل الشيء والمكره
 البع والعلل في جميعها الدلائل المترتبة على تركه وفي عدم وجوب الدعاء
 من جهة كونه حلاً مرتباً على الترك وكذا القضاء على القول بانه من الدلائل
 لانه ايضاً من آثار الحكم النسبي وكما هو محمول لانه من الفعل والترك
 نقول ان الدعاء لم يثبت من الآثار المجمولة المترتبة على تركه الجان اذ لم يثبت
 لها الدلائل بتمام المأمورية في داخل الوقت وليس امرها غير الحكم في ان
 الدلائل في وجوب الدعاء هي ايمان المأمورية من الآثار العقلية المترتبة على
 المأمورية من جهة الدلائل بالجان او الشرط للامس آثار ترك الجان وانما هو
 كثر ان العمل فهل ترى من نفسك ان تقول بوجوب الدعاء عند ترك العمل شيئاً
 قوله راجع الى شرطية لا لا يخفى ان الجور فظهر الحديث وان كان قاضياً
 الموضوع وذوات هذه السجدة الدلائل والدلائل لا يقتضيه مقتضى ما يصح
 للرفع من المؤاخذة او الدلائل المناسب او جميع الدلائل المترتبة على تركه والنسب
 بان

بان يكون الموضوع الدلائل المستوفقة وجوباً على وجوبها كقولهم العمل
 على العلم بحيث يكون وجوباً من فرضاتها لان يكون الامر بالعكس
 ومن البين ان الاحكام الوضعية ليست من آثار الحكم النسبي بل هي باللائل
 بالعكس لان العلم بالاجمال والنسب حقيقة هي الاحكام وما هو غير ذلك
 من دخول الوضعية في الحديث معناه دخول الدلائل الحاصلة من
 الاحكام الوضعية المترتبة على النسب كما ينقل والانتقال ونحوهما
 مع التام والمكره لانما يكون الموضوع نفس العلم الوضعية مثل السببية
 وان كان مجموعها في الحقيقة الى رفعها ولكن المقدم هي الدلائل الدلائل
 حكاهم وخرج شرطية الشهادة وهي نسبة السورة عن الحديث لعدم
 كونها من آثار ترك الشهادة والسورة وليس لها اثر بترتيب عليه الدعاء
 نظير النقل والانتقال والادلة في المقدم من الدلائل وليس للشهادة والوفاة
 اثر بترتيب عليه الشهادة نظير النقل والانتقال والادلة في المقدم من الدلائل
 وليس للشهادة والسورة اثر بترتيب عليه الدعاء حتى يرتفع بالحديث الذي هو
 ولا في تركها

تصح لو كان الفقه بامر جدي كان القضاء من آثاره الحين والشرع
فظهر ان مقتضى الحديث هو التقضي في الاجل والشرع بين الدين
والقضاء على القول بان من الامر الجديد كالقضاء في الدائرة بين
الشرع وبين المواعظ كالحقيقة وكما لو كان هو شرع العارة
في المواعظ من الآثار الشرعية لفعل النبي وهو كقوله في قوله تعالى
الرفق فانهم قوله وقوله لا تعلم ان الله لا يعلم ان الله لا يعلم
كون الله هو الوضعية محبولة عنده كما يحل ان يكون اشارة الى حقيقة
من جهة عدم صلاحية الجعل في القول بجعل الله الوضعية ولو كان في
الاستئذان على الله لا ومثله لو لم يكن في الرفق استئذان وان لم يكن معناه
له كغيره من الاميات من ابواب الطهارة والعبادات والصيدا الذابت على عتق
قوله وكذا في قوله لا احاصل ان رفع الغمان عن الله في قوله لا احصل
وغيره من قوله على الله ليس نقضه على ما ذكر من عدم جواز الله
وقال الله عن نفسه لان الحكم بعد الله الغمان من باب عدم وجوب فعل
الغفر

الغفر لدفع الغفر عن الغفر مثل ان يتوقف حفظ مال الغفر لكونه اعملى
بما له ولو لم يبق له الغفر على عدم وجوبه ليس من باب الغفر
على الغفر لدفع الغفر عن نفسه قوله فان الغفر لا لا يقلل عدم كون الغفر
منه لكونه الجوز من باب الغفر على الغفر لدفع الغفر عن نفسه حاصل ان غرض
المكره بالشرع في الولاية تعلقه بالذات باضداد الرعية لا على الوالي
فالملك بعد جواز الولاية على جواز جرح الغفر عليه لدفع الغفر عن
الرعية وهو مرفوع في شرعنا اجماعا قوله فان الله قطعه اشارة الى ان
جعل الولاية الجوز من مصاديق تحمل الغفر في غاية الدقة لان غرض المكره
كما تعلق باضداد الرعية كل تعلق باضداد على تقدير مخالفة الغفر للملك جواز
الولاية ترخيص للمضار على الرعية لدفع الغفر عن نفسه وهو من ان لا يتنا
منه اشارة الى ان المكره فيما اذا تعلق باضداد لمسلم من باب الغفر على الغفر
لدفع الغفر عن نفسه لا من باب عدم وجوب تحمل الغفر لدفع الغفر عن الغفر
وكيف لو كان الامر على جواز الغفر لدفع الغفر اشارة الى المكره في الدنيا ايضاح
انه فكلان الما جماع اشارة الى الغفر في الدنيا قوله وروى الله عليه السلام انه قال لا يغفر

قال الصدوق في نفسه قوله لم يورثها مني نحن وروى الطبري والحد
ان المراد بالطبري نظير الحسن اذ لم يورث من الطبري عليه السلام بالحد الحديث
عليه السلام بعد من بعدهم وانت جبري بان قوله لا يورثها مني
قوله في نفسه على قوله ان نظيرت فامض الى ما ذكر في ان حقيقة الجبر الى
اذ امرت بحودا فلا تحقق مدعى بان الحود لا يطوع غالبا على حد
الحاسد مع انه تقليد في فقرات الحديث لان قوله اذ نظيرت في نفسه العلم
منه ما وجد في المراسن المدان بحيد الغفر لانه محيد في شجرة في النبي لا
عمته بل هو من اذ علم استعماله مني المارة من اوجه الكوائف لعلقه
وتتوهم في وعمة والاعلم قوله وروى ان العلم ان لا يغفر ان العلم المذكور
بدرى قال عن النبي والربان اذ يصدق على ما اقتضت من عينا من مما
حب الله عليه العباد قوله وروى في نفسه ان لا يغفر ان الحكومة انما كانت
اذا كانت كلمة ما عدا ربه في نفسه ولما اذ كانت مرمولة اضيف اليها
فيكون معارض الدفء الدفء اذ معى كونه في نعمة الله على من وجوب
الدفع على علمه من قوله وروى في نفسه ان العلم عليه قوله بان المراد
لا يغفر

لا يغفر ان عموم المكره حكمي لا مني وقد مر في محال ان غفر المكره يحلف
باختلاف الموارز ومفاد في مقام الاستئذان هو الاستئذان في مقام
الدفع عن الغفر والمقام كل لان سؤال الراي ومفاد التمسك المنفعة فيه
ليس هو الاستئذان في يكون السؤال في القاصد ولان علمه على الاستئذان
موقوف على كون العلم على غفر لغوا وليس المقام كل فعل العلم على الغفر المعين
يخرج من الغفرية فلا حاجة الى العلم الاستئذان ولو سلم الحقيقة في يخرج
او يخص السؤال بمن لم يعرف شيئا من الاشياء وليس له وجوب بل لا
السلام في غاية البناء والوكالة فدل الامر بان ارادة الغفر منه او
الفرد المعين الواقعة والثاني هو المتعين لانه مقتضى وضع التمسك قوله
ونفيه ان العلم في العمل من العلم هو العلم في السببية لان الدفء انما
من الغافل ناشئ عن الجهل بخلاف التردد فانه يكون ناشئا عن الغفلة فيكون
لان اركاب الجبر في مودة التردد انما ناشئ عن الجهل لانه كما سيجي مع اركاب
ظهوره في الغافل لانه الجهل بالاعمال والشيء استعماله فيه من غير ان يكون مستندا
الى اليقينة وبيان

قوله ولكن اجمع الجواب بالعدة لا فنية عطفه على ما سبق ان لا يكون
 به معتدرا في خصوص الدعوى والعقاب وللمدة المناسبة لتعجيل
 بقوله لم يرد الحكم بين السليمين واصله عدم تأخير العقوبة فظاهر
 ان المراد بعدم المعتدلية هو الدعوى من التعجيل والوفى مع ان
 عليه منع الرتبة مؤبدا او كان الجواب بالعدة لا اتفاق عليه
 كما لا يخفى على المتبحر على ان اصله عدم تأخير العقوبة لا بعد
 للبرهان من قوله او فواو ساير محرمات التعجيل قوله وعليه يحمل الى
 هذا ان لا يجرى الجواب هو ان التعجيل المذكور قد يترتب على ان
 المراد من الجواب هو الغافل المحبب للعدا لا المتفتقار على التعجيل
 وقد قيل على هذا الغافل وهو خارج عن الزرع وانت غير جاز ان
 العلم على الدعوى رتبة والدعوى في من اراد الجواب بالعدا
 الغافل وحده مع كون المراد من الجواب هو الغافل والتعجيل
 في الرواية افعال من يعجز عنه الاستدلال ولم يذكره العلم فسر ان يكون
 المراد

المراد من الجواب هو الغافل لا فنية عطفه على ما سبق ان لا يكون
 به معتدرا في خصوص الدعوى والعقاب وللمدة المناسبة لتعجيل
 بقوله لم يرد الحكم بين السليمين واصله عدم تأخير العقوبة فظاهر
 ان المراد بعدم المعتدلية هو الدعوى من التعجيل والوفى مع ان
 عليه منع الرتبة مؤبدا او كان الجواب بالعدة لا اتفاق عليه
 كما لا يخفى على المتبحر على ان اصله عدم تأخير العقوبة لا بعد
 للبرهان من قوله او فواو ساير محرمات التعجيل قوله وعليه يحمل الى
 هذا ان لا يجرى الجواب هو ان التعجيل المذكور قد يترتب على ان
 المراد من الجواب هو الغافل المحبب للعدا لا المتفتقار على التعجيل
 وقد قيل على هذا الغافل وهو خارج عن الزرع وانت غير جاز ان
 العلم على الدعوى رتبة والدعوى في من اراد الجواب بالعدا
 الغافل وحده مع كون المراد من الجواب هو الغافل والتعجيل
 في الرواية افعال من يعجز عنه الاستدلال ولم يذكره العلم فسر ان يكون
 المراد

على كون التعجيل من رتبة على ارادة الغافل من الجواب فاصل ان لا يكون
 بالعدة من التعجيل يدل على قوة الجواب بالعدة على التعجيل لا يجوز
 ارادة الغافل من الجواب بالعدة لان التعجيل في تعجيل الدعوى بالعدة
 بعينه وبين غيره لان الموضع ان المراد بالجواب هو الغافل
 الغافل في تعجيل الدعوى الغافل في العلم بعدم قدرته على الاقضاء
 مع الشك في الغافل في الموضع معشوق تلك العلة ومقتضاها كونه مثله
 في الدعوى رتبة في غاية البساطة والركاكة قوله ومجمل في الرواية
 الى دفع الدعوى من المذكور بالان لم يفتك بين الجوابين وانما ان
 ان المراد من الجواب بالعلم هو الغافل ومن الجواب بالعلم هو الغافل
 يستقيم العلة لان الدعوى معتدلة بعدم قدرته على الاقضاء دون الثاني
 قوله وقد بين ان اثره الى توجب ذلك الفلك للشيء نفسه مع كونه
 من معاني الامور هو عدم ارتباط العلة بالعلم لان من
 اللامات بيان الفرق بين الشبهة العلمية والروائية في كون الدعوى
 اعند من الثاني في سبيل الاستدلال والعلة المبررة بعد الفلك
 تدل

تدل على اعتدلية الغافل من المقتضى مع انه لم يكن عجزا للدعوى
 وتلك العلم الدام في قوله وفيه اشارة الى التدرج في موضوعه
 على ما لا بد اننا نعلم ان عجز الدام في الكسوف والكل في العلة
 من سبيله به لان العلم بثبوت الملازمة بين العلم والعلة
 غالبا او قل من اراد ايقاع عقوبته من العقوبة او العلم او كفاها
 مع كونه جابلا بالمسئلة ان يكون مردا في دفع العقوبة على سبيل
 الزرع وبما كان العلم بثبوت الملازمة بين العلم والعلة والعلة
 او قل من كان جابلا بالموضع بعد العلم بالعلم ولم يكن ملتفتا الى
 وجه يحصل الربط بين العلة والعلة واصله ان الجواب بالعلم اعند الرتبة
 غافل اعند العلم بالعلم للعلم مع الاقضاء علان الجواب بالعلم
 لا يخلطت فالجواب مع العلم بالعلم في الحقيقة انما
 لا يخلط في سبيل العلة مع ما هو عجز من شأن الفرق بين
 الشهادة المبررة العلمية والروائية واعتمد العلم في قوله ان لا يكون

حاصله ان المراد بان شي هو المسببية وقوله هو محال او حرام هو
 الملبس والى من وافق سائر الجواهر ان النفس العقلية هي
 كل مشيئة تجل ان يكون محال او حراما هو ذلك محال قوله هو محال او حرام
 انشاده الى قسمي الشبهة في الموضوع حيث ان الاشتباه قد يكون في
 الخارج كقطعة من شتر من السوق فالحسية والمنطقية هي الشبهة
 في انداخ المشيئة العقلية العقلية وقد يكون في الخلق في الانسان في
 المحل الغنى المحرر في السوق فالمسببية والمنطقية هي الشبهة في
 المشيئة فيه حيث لو علم انداخ في واحد فاعلم على ان قوله هو محال
 الى الشبهة في الكلام فلو علم ان المراد به ان يكون محال او حراما
 من قوله وايضا وحاصله عدم وجود القسمين في الموضوعية ايضاً محال
 المحل المشتري من السوق ليس فيه محال او حرام محال او حراما هو محال
 بانه ليس المراد من ان شي محال او حرام المحل المحل في الغنى ومن القسمين
 العقلية والغنى ايضاً الى ذلك الكلي فاصل المعنى سياتي في قوله ان كان في قوله

بالمعنى

قوله هو محال اي هذا المراد على المراد حاصله انما هو بالاشبهة المحررة
 لان العلم ان المراد من القسمين العقلية والغنى هو محال او حرام
 المذكور من قوله ايها من البين ان شرب التمر وطعم الخبز فيهما ليس
 فيه محال او حرام محال قوله فلو علم ان المراد به ان يكون محال او حراما
 المتقدم على المراد حاصله ليس المراد من ان شي محال او حراما هو
 الكلي ايضاً المعنى ان كل محال او حرام المراد من ان شي محال او حراما
 ولكن الغنى من قوله وايضا وحاصله ان يكون محال او حراما هو محال
 الى ذلك الكلي في قوله ان كان في قوله فاصل المعنى سياتي في قوله
 وبه اعترف المحقق الكاشغري في شدة الواضحة الدالة على ان المراد به ان يكون
 بلحاظ وقال ان مناط المسببية في الموضوعية هو الشبهة في موضوعه
 في الحكمية ايضاً قوله ووجه بطلان ما استدل به في العقل في مقام الدلالة
 يستدل بها للشبهة الحكمية بعد الدلالة بان المراد من القسمين العقلية
 الغنى والاشبهة ان يقال ان المراد من ان شي محال او حراما هو محال
 وعنوان

وعنوان معلوم المسببية صدق على مجموع بانه في محال او حرام فثبت
 المسببية في مشيئة العلم لعدم العلم بمسببية ذلك المضافين مصاديق في العلم
 في من المصداق الى العنوان اشبه حاصله ان الفرق اعني قوله ليس
 باثبات على حقيقة يكون في غير الماد في الموضوعين في ارتقاء التجزئة في
 في محال او حراما في المشيئة على المحال او حراما على وجه الحقيقة بحيث يكون محال او حراما
 على وجه لا يشترط اصدا عن الامر لا بعد البيان بان العلم عنوان المشيئة الى
 عنوان معلوم المسببية في قوله وفي قوله في مجموع من حيث المجموع الذي هو
 بينهما في صيدف عليه ان شي في محال او حراما وما هو في محال او حراما
 في المحل او حراما مع العلم في قوله وايضا وحاصله ان يكون محال او حراما هو محال
 شي في محال او حراما او ان يكون في المصداق اعني ان شي في محال او حراما
 عبارة عن القدر المشترك بين هذه المصاديق فانه صيدف عليه ان في
 محال او حراما في غير ما افتراه المصنف في ليعينه الاستدلال بها لثبوت
 موضوعية ووجه مضاف الى ما ساقى ما في قوله ان شي في محال او حراما
 المشترك المأخوذ في المقام ان يكون من الاجناس العقلية لان العلم بالاشبهة
 من ملاحظة

من ملاحظة المصداق المفهوم الكلي والصرف في العرف والعادة
 هو الكلي القريب وهو الاطلاق على الفرق في اصطلاح القائلين
 ما يجعل على من من انما عليه من الاضمار بعيدا عن الحقيقة بل الحقيقة
 بل بعينه ذلك ايضاً يكون ملحوظا في عنوان العلم موضوعه وليس المراد
 الحكمية كل ذلك في مشيئة العلم فليس الحكمية في شي في محال او حراما
 العنوان ان ما كان في مجموع من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الشئ بل هو اما العلم والمعرفة وكذا كل الحقيقة في الحقيقة في قوله في قوله
 عنوان في مصداق الشئ وقوله ان في جميع النيات الحكمية وان كان محال او حراما
 ان نحوها مثل العقول المشبهة التي لها جسم في بي بي بي في قوله في قوله
 في اصطلاح الشكاف في العلم بمسببية الاجناس العقلية في قوله في قوله
 قوله هو محال او حراما هذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ثم ان العلم انما هو من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 بل هو بيان من ان الاشياء انما هي العقلية في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان وجود العقول على ما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الاشياء

قوله من نوعه بان العلم لا يخفى ما فيه اولاً باعتبار انه في غير موضع
 ان صحة العقاب ليس شرطاً لبيان التكليف بل يكفي فيه الاستكمال
 الجاهل بمقتضى من التحريم من الجاهل ولو لم يكن كذلك لكان العقاب كالمعاقبة
 عليه السلام على كون الكفار مطلقين بالفرقة بحد القصير وكذا انما
 المقدرة بالعقوبة قاعدة الضرر وان لم يتصل ان يكون بيانه الله سبحانه
 قاطعة للعقد وثانياً بان وجوب دفع الضرر من الامكان العقلية القليلة
 بل ومن منقولها الى الامكان الى الحد الذي قد يتجاوز في علم العقل
 في المستقلات الراجعة الى الحسن والقبح وقد يتجاوز في علم العقل
 ظاهر التكليف على دعوى ان وجوب دفع الضرر قاعدة ظاهرية لا بد ان يمتنع
 من ان قاعدة الضرر كما ينبغي قوله على مقتضى ما قلناه لا يخفى ان
 حكم العقل بوجوب دفع الضرر لا يثبت على مقتضى مقتضى ومخالفة الله
 المستدل به وقد اعترف به المفسر في جوابه لا يضاهي فكيف يجوز ان يقال ان
 العقاب من جهة نفس الجاهل للواقع وان مؤلف قوله لا يصلح القاعدة
 بهذا جواباً عن ذلك لا للزجر وحاصله من جريان قاعدة الضرر في العقاب
 بل للمورد

بل للمورد من جريان قاعدة الفسخ لا يمتنع ما هو منوع عن الترتيب
 ان جريان قاعدة الضرر من اثبات العقاب مني على ثبوت الملازمة
 الواقعية بين المنة الواقعية والعقاب مني يدعي وجوداً قال العقاب مني
 افعال المنة وكفاية افعالها في ثبوتها وبعد دفع هذه الملازمة على العقل
 يقع العقاب لا يمتنع لافعال العقاب من منوع حتى يحكم العقل بوجوب دفع
 وبعبارة اخرى ان افعال الضرر ووجوب دفعه موقوف على ابطال قاعدة
 القبح بوجوب دفع الضرر بياناً للتكليف للمجهول حتى يتوجه الضرر ويحذف
 فلو كان ابطال قاعدة القبح ايضاً موقوفاً على ثبوت قاعدة الضرر لكان ان
 ابطال قاعدة القبح من مقتضيات اثبات قاعدة الضرر للزم الدور وعرفنا
 بل معنى ابطال القاعدة ان جريانها موقوف على العلم بافعال الضرر الموقوف على ابطال
 قاعدة القبح ولو كان ابطالها موقفاً على وجوب دفع الضرر لزم الدور وعرفنا
 مقلوباً من جريان قاعدة القبح موقوف على ابطال قاعدة الضرر وانما
 عدم صلاحيتها للزجر بياناً للتكليف للمجهول لكان ابطالها موقفاً على جريان
 قاعدة القبح للزم الدور وعرفنا بان جريان قاعدة القبح موقوف على العلم بعقوبة
 البيان الموقوف

على ابطال قاعدة الضرر فلو كان ابطالها ايضاً موقفاً على جريان قاعدة
 القبح لزم الدور من نوعه بان مورد ما هو العلم بافعال الضرر وليس هو
 قاعدة القبح ان يلقى في جريانها مجرد عدم العلم بالبيان انما هي صورة تلك
 في التكليف لا يتوقف عدم العلم بالبيان على العلم ببلوغ افعال القبح
 بل يصدق عدم العلم عند تلك في وجود الضرر والاصل ان جريان قاعدة
 القبح موقوف على عدم العلم بالبيان وهو موقوف على ابطال وجوب دفع الضرر
 الموقوف على العلم بافعال الضرر لا يمكن ان يثبت انه لو توقف ابطال قاعدة الضرر
 ايضاً على جريان قاعدة القبح لكان ذلك في نفسه بعد توقف عدم العلم بالبيان
 على ابطال قاعدة الضرر بل قد يقع العقاب عند تلك في افعال الضرر من غير ان
 العلم به وسبق صورة القطع بعدم ضرورة انك في وجوده فكل دور في
 التمسك بقاعدة القبح دون قاعدة الضرر يتوقف على العلم بافعال الضرر الذي
 لا يخفى الا بعد ابطال قاعدة القبح او مع جريانها لا يقطع به بل يتوقف ابطال
 قاعدة القبح الذي من مقتضيات اثبات قاعدة الضرر على ثبوت قاعدة
 للزم الدور وقبيل ان عدمه ليس له من الوقف الثاني اعني من جريان
 قاعدة الضرر لا ابطال قاعدة القبح ولما يتوقف الاول من نوعه ولا يكون
 جريان

من جريان قاعدة القبح من بل هو موضوع قاعدة الضرر وان جريان
 ما ذكره حطط بين التوقف والامتناع لا يقتضي انما هو من نوعه من
 الدور والورد وعلى ثبوت التوقف بين جريان قاعدة الضرر
 وبطلان قاعدة القبح وهو منوع بل ما مثله انما هو العقل لا العقل
 فالثاني لان وجوب دفع الضرر وبطلان قاعدة القبح موقوفان على
 وجود المصحح للعقاب فاذا وجد يثبت عليه ان لا يبطل في الدور
 من ملازمة توقف العقاب على التكليف بالعلم ام لا بل هو موقوف على
 التكليف ايضاً فليس شيء من الجريان والبطلان موقوفاً على الدور حتى يلزم
 الدور بل ما علموا ان لعلته ثالثة فلا دور في الحاسم لما ذكره الكفاية
 وحصول الحاشية بين الطرفين موقوف على التمسك في عقاب الجاهل بالفسخ
 واما ان تجزئ من جهة لزوم التكليف بالعلم او بما لا ينافي في الدور
 هو الدور فيكون المقام من مورد جريان قاعدة القبح انما هو مورد
 لقاعدة الضرر على الثاني وقد حققنا الكلام بطوره بما لم يكن من ادخل
 احد

من المحققين في كتابها الكبير وقد طويها من جهة اخرى بنا في
وضع العقيدة ومن اراد الدلالة على اقلية العالم فليروا ان
اريد بها مقصود اخر في الدخول ما فيه لانه ان اريد منها انفسا للشيء
التي لا يرجع الى العقاب لظهور التوقف في القيمة والتعريف وانما العالم للشيء
المرتبة على ذوات الدفعا فالصغرى متضمنة لاولى من شرب السم واما
غيرها من المأمورة جهة اخرى متضمنة بالحقبة الشرعية حتى يتبين ان شرب
السم من تلك الجهة من مصاديقها لم يكن يحكم بالبراءة مع ان النية اخرى
عبارة عن الشك في اندراج الشك في العقوبة المعلوم من جهة اخرى
شرعا وانما تلك المفسدة اعصارها بالعقاب لتدبير المفسد والاداء
ولما استقرت عليه بعدلته من انطاة الاحكام على المصالح والمفاسد
النفس الامر به حيث انما يقتضي ان تكون نفس الثواب والعقاب للزوم
الدور نظر الى توقفها على اللطاعة والعصيان المتوقفين على الامر المستحق
عليها كما هو المفروض فتبين ان تكون مفسدا غير العقاب كذا ينبغي
الغرض لو كان المراد بالعقاب الدنيوية من قبل الشفاعة والشفاعة
صلى الله عليه وسلم

للمبعد عن جهة القرب والجرأة على الدخول الى المعاصي لان عمل
العادة والاعتناء بما يوجب الشفاعة لو كان واحدا كان من المفسدات
الى اللطاعة والعصيان لان باب التعبد شرعا لا يكون الشك في الدخول
شرب السم تحت من هذه الجهة من النية الشرعية وبالجملة فليبين على
التقديرين من جهة مصاديقها حتى يتبين ان الشك في الدخول وان اراد
حكما المفسد الدنيوية الراجعة الى الاموال والديار والنفوس كما ورد
وهو ان ارتكاب بعض الاشياء موجب لعقاب العبد في الدنيا واهدائه الى
واله في الدين ونحوها مثل الموت بالما المشتمل والتوبة في يوم الجمعة وانما
فكالية الكبرى متضمنة لانا غرض من الدخول الى ما يرجع اليها شرعا
ولكن بجميع حرمه مطلقا لا يتبدل بعبد الله تعالى الى الفاعل بل ينبغي
ان المفسد من جهة ما كانت مستندة الى الفاعل بعبد الله تعالى
المرتب على شرب السم والقضاء النفس من الشك في دعوها فان القتل مستند
الى فاعل تلك الامر وان كان السعي الى النفس جليسا موتها واما
مستندة الى غير الفاعل كما ان ارتكاب ما يوجب لعقاب العبد في الدنيا ونحوها

من الدثار المترتبة على تلك الدفعا على المستندة الى السعي الى الفاعل
تحت مطلق المعلوم من جهة شرعا غير علمه فضلا ان يكون المشكوك محكما
بالبراءة وبالجملة فكالية الكبرى متضمنة وتزيد من كراهية عقوبة
ارتكابها شرب تلك المفسد كذا لو لم يكن الدم كل واحد من القول
القول بجرمة اللطاعة الى الماء المشتمل لاذ اقطع اذا قطع النفس بالجرم
والمراد مع انه محكوم بالبراءة اجماعا ودعوى اللعن عن المفسد الى العقاب
في الثبوت الموضعية بعد شرب الرخصة بها عقلا وشرعا بل ينبغي
عن عدمها راسا كما هو به المصنف في غير مواضع من الكتاب متضمنة
بجميع استفاضة الرخصة من اوله البراءة كما اعترف به في محله منها ومنع
كفها عن عدمه من جهة اوله البراءة كما يكون على اركان المستفاد
منها الرخصة الشرعية كذا في غير مصاديقها المستندة في بيانها
عدم استفاضة من اوله البراءة بل غاية ما يتبادر منها من الرخصة
بموجب العقاب المرجع الى المفسد ولذا يقال ان من ضمن من قبل في ذلك
هذا الطريق الذي لا يملكه لتتبع في الغرض على النفس السبيل بل في ذلك
تناقضا

تناقضا في كل امر متضمنة من الرضا في الثبوت الموضعية
والكيفية عقلا وشرعا واجماعا مع قضائها البراءة فهاك تقدم بيان
ولم يكن المفسد محكما كذا ان اللطاعة فهاك الرضا من المفسد
تحت المادى القوي البيان في المادى صاحبة بارها في الجوز والورد
كما ان ترتب تلك المفسد على نفس اللطاعة والعصيان حيث ان
فدا عصيان فلا ترتب متضمنة لان اللزوم هو من انما العمل
اللطاعات عليها مع انها متضمنة بها والافضل من ذلك انما اتفق عليه العبد
والعمل بها بعض من الاجرة له احباب عن ذلك جميع دفعها للرجوع
العقاب ونسوية والشرعية عقلا وشرعا وتلك عليه بناء العقل على
الدخول الى المفسد الدنيوية المعلوم فضلا عن غير المشكوك في
المفسد ونحوها كما ترى لما تقدم في محله من جهة دفع جميع تلك المفسد
عقلا وان بناء العقل على الدخول ان كان مع وجود التناقض في خارج
موضوعه لعدم كونه ضررا وان كان محجورا عن انفسه فلا اعتبار
لها منهم اذا اختلف عقولهم الذي الطرف في محله والدخول الى المفسد
المرتكب

بان الاشياء المشبهة موضوعا او حكما مشبين احد بما حوته افعال العقلاء
 من جهة كونها واجبة او محرمه والناشئة من جهة افعال المفعلة بالارادة
 الى العقلاء بل من جهة واحدة فعلى الاول يعلم بالارادة عقلا وعلى الثانية
 يعلم بالارادة علم العقل بوجوبها والامتناع بغيرها في الارادة في الاول
 والاحتياط في الثانية وسيأتي مزيد توضيح او يقال ان الفاسد الذي يرجع
 الى العقلاء بعد فحوة بقاعدة اللطف التي تنسك بها السيد في رد الشيخ
 في مسئلة الخطر والارادة والكسرة موقوف على ثمانية وثلاثين مقول
 العقل ام فيه ان عدم قوله وانظروا المراد به ان هذا الوجه هو العقل ام لا
 بعد ان يتم المراد بالاراد ان يكون نفس الفعل في لفظ الارادة عليه بالانفصال
 الفعل مما لا يطاق بحج عدم العلم بالتكليف وحاصل التوجيه بعين الجواز
 المستوفية تحققها على قصد اللطافة والاشكال وبين التوصلات في ذلك
 في الاول حيث ان العباد من جهة توقفت على قصد اللطافة سيما ان كان
 احوالهم بدنية فالتكليف بالاطاعة لا يقتضي الاشارة الى ان يكون احوالهم
 لتوقفت على قصد اللطافة المتضمن حق الجواز فيكون المراد من قوله
 بلفظ

بخلاف التوصلات فان وجودها بالعدم توقفت عليه ام يمكن من قوله
 او يكون العقل ان اشارة الى التوصلات في قوله في حكمة منع اعتبار الزمان
 والعلم بالتكليف في عبادية العباد بل في اتيان الفعل بدلا على المطلوب
 وبوجه الاحتياط في العبادات ويدل على سوية اعتبار الوجه فيه وكفايته
 احوال وجوده في قصد القرينة وهذا امر ممكن لك ان قوله من قوله عباد ان
 قام اليه ان في الحقيقة اضرب عن السؤال وتنبه بل هو الى السؤال
 آخر نظير قوله بيلك عن الامانة قل اي سواقت للمناس والالهام ان لنا
 ان يجاب عنه بعدم كفاية صدور الفعل علم او بدو في كونه ماسرا فيه في الله
 مثال للجا اجاب وحاصله ان التكليف شيء مع جهل التكليف بغيره في
 بعث على الاشكال لانه ان كان في نفس القرينة تكليف ظاهر يقتضي وجوب
 الاحتياط عنها لاقبال المطلوبية كاهتمام الاحتياط فهو عن التكليف
 الواقع في كفايته ما ولا يجب الاحتياط في العيش على الاشكال ان لم يكن
 ظاهر كفايته في الله في جعل الحكم العلم الواقع في الاشياء المشبهة للحكم

ليس الاثبات التكليف على الاشكال وانما الحكم الجبرل العقلية عن الارادة
 فيكون جعله لغوا ويمكن ان يوجه كلامه على وجه لا يرجع الى الارادة فيقال
 كما يمكن ان يقال ان عرض المشكل ليس اثبات استماع الفعل الجبرل عليه بل
 الاشارة الى ما اشترطه في الاستدلال للبراهة كما سيأتي باذنه تعالى
 والاطاعة وان لم يتم التكليف بالاطاعة من جهة عدم ما فيه العلم
 او ليس المراد من التكليف هو التكليف الواقع لانه كافي بحله ليس عبارة
 الدعوى العقلية الكامنة في الاشياء العلقية الى ان وجودها على الفرض
 من الشرط لا يشترط بالعلم والمبالغة في عدم الاحتياط في ذلك
 التكليف عند الجبرل بل المراد به هو التكليف العقلي ليلزم من اللقاه
 نفس الشرط لا لشرط الناس مثل ان يصدر من التكليف يكون محال
 للعلم الطريق الى العلم بل المراد به هو التكليف بالاحتياط في موارد الشبهة
 او لا يفي من الامر بالمشبهة بعين ان لا يحمل الحكم الا بهذا نظر الى ان
 جعل الجبرل في قوله بوجه التكليف الواقع من باب التعليل ان كان المراد
 بلفظ

بلفظ التكليف هو الاحتياط او الموافقة حكمه هو الفرض بل يجب العلم
 ان كان المراد به هو الواقع في ارجاع النظر الى عدم كون راجعا الى التكليف
 المتقدم فيصير احتياطيا لا يعلم لفظ العباد هو في الحقيقة منية على الوجه
 الاحتياط من لفظ التكليف لانه يجب العلم لارجع واروم التكليف
 العجز راجعا الى التقدم وليس هو المقام في امر ياب بقدره فتعين
 واما المستثنى من قوله بالاطاعة فراجع اما الى الاشكال او الى نفس الفعل
 فيصير الجواب ان التكليف بالاحتياط بالاعتوان المشتمل على لفظ
 الى الحكم بالعلم الواقع منه تكليف بالاطاعة الى العجز والارادة للشرط
 التقيي يسمي السنة المحققين في جميع الالهة بل الذي وسما في الكلام منه
 فانظر قوله استقام للبراهة التقيي حال لا قد عرفت سابقا ان اصل البراهة
 ان كان مستحالا في مقام في التعلق كما يشهد التقيي بالارادة القابلة
 للفعل المناسبة لعل فيطابق في معناه استقام البراهة وقاعدة في العقلاء
 على البيان في نفس العقل وان كان مستحالا في نفس الله فيطابقها ايضا
 بالانتم

لان نفى التعلق من لوازم نفى الحدوث وتوابعه لا لم اراد من المحققين
 بقصر لزوم الوهم بل ليقولوا كلهم بالقبول الا المصنف والذين من عده لان
 الاستصحاب في مورد البراهين والاكراهية المصنف في غير موضعين كما في قوله
 للاستصحاب علم قوله بولكن المناسب بها لا يحصل ان ترتب اللوازم الغير
 المجعولة على الاستصحاب على ذلك التقدير لا يلزم الا على القول بالاصول المتبينة
 وترتيبها على ما لو قلنا بترتيب اللوازم العقلية العادية في الترتيبات
 الشرعية لم نقل بترتيب الادعاء او كانت موافقة للاصل ولا ريب ان
 ان المترتب في المقام هو لزوم الذمة وعدم المنع من الفعل المراد
 فممكن ان لا يحصل في الفقه للاصل فلا يبعد دعوى عموم الشبهة ان قلنا
 في الترتيبات الشرعية لزوم المطالبة بالنظم ان شئت الجواب ان يقال ولكنه
 اشتبه بل هو جواب اخر فاصل ان المطالبين بالاستصحاب لزوم الذمة ونحوه
 القطع بعدم ترتيب العقاب وحيث انه لم يكن من الآثار المحيرة بل ولو كان
 كل من يعمل عمداً من غير اعتناء بالمال لا يفتقر الى استصحابه بل لا بد من جعل
 القطع بهذا الك من انعام حكم العقل حتى يأس منه ومعه يكون مغايراً
 للاستصحاب

الاستصحاب وان شئت قلت ان الشك في ترتيب العقاب قد يكون
 ببيان علمه تاماً لعدم ترتيبه من غير ان يحتاج الى الاستصحاب بل هو
 هذا العلم في كل ما يكون الشك في كونه كاستصحاب الطهارة والنقيض
 في العلم بالعلية فان الشك فيها علم تاماً بها من غير ان يحتاج
 الى الاستصحاب وان شئت عن ذلك فقل ان عدم ترتيب العقاب
 عند عدم البيان لم يكن شكاً في كونه اليه بل العقل المستقل بعينه
 الشك في تعلق التكاليف بالعلم حاكم بعدم ترتيبه من غير ان يحتاج
 استصحاب العقل بل الاستصحاب في جميع الاحكام العقلية الا في بعض الصور
 قوله واما اللزوم والزمين في دفع ما يترتب من جواز ان يكون
 الترتيب المذكور من الزميين لم يكن من الآثار المحيرة فاجاب بما
 وان كانا قائلين لجعل اللزوم اللزوم الشرعي ليس لازماً شرعياً
 للمصالح المذكورة بل هو من المقارنات فطال ما عدم انفعال
 عدم المنع بعدم العلم لا يعمى فلو قلنا بالتكليف من اجل العلم
 الحقة عن كونها مفادية ودعوى ان الحكم بعدم العمل بالشرع
 فيكون

ترتيب اللزوم والزمين من الشرع فكيف لا يكون من اللوازم
 الشرعية مدفوعة بان الشك وان حكمه ان الشك اللزوم من ترتيب
 عليه ليس بتخصيص بل من جهة حكم العقل بصدقية الاحكام وترتيب
 احد الطرفين عند عدم صدق العقل الاخر فالترتيب متساو في الفقه
 التي حاكمها هو العقل لا الشرع كما ان دعوى ان الشرع لا يفرق بين
 كون اللزوم والزمين من اللوازم العقلية للمقارنات مدفوعة
 بان من كان الحكم بعدم جواز التكليف من الحكم العقل وحيث
 انه هو الشرع من بالانفاق قلنا ان يكون ترتيبه من الاتفاقات
 قوله مع انه يحل في الشرع ظاهر كلامه من بتدليل الموزع بالعدم الكلي
 انه اراد من الاستصحاب المذكور الاستصحاب الحكمي من الموزع الصغير والكلي
 ومن المستعمل لانه لا عدم الوجوب من الحكم نفس اللزوم والزمين
 ولكنه ليس كوجوبه بالذمة لانه لا يمتثل للالتزام الصغير والكلي
 كقوله في المسئلة في الذمة في غير الجرح لانه لا يمتثل لمراده
 من ذلك هو الاستصحاب الموزع لان الاستصحابات العديدة من جهة
 كلية

وكلية من الاستصحابات الموزعة في كل واحد حاصل الجواب ان الموزع
 الحكمي هو اللزوم والزمين من جهة الحكم لا من جهة الترتيب في الابق
 براءة الذمة ونحوها المتعلقة بالذمة والصغير من البين ان عدم
 والبراهنة المتعلقة بهما في التعلق بين ان فقهنا ارجح الفقه الشرعي
 على التمكن باصالة عدم التمكن مع ان عدم التمكن المتعلقة
 غير المتعلقة بالميت وارجح ذلك فممن مثال البيان حتى يابيه وعلى ان يكون
 قوله فتأمل الا ان الشبهة الى ما ذكره هنا في رد من ان العلم لم يمتثل
 مستعمل فيمكن في الحال الموزعة فالعدم سواء في العلم سواء في اللزوم
 ونحوها امر واحد لا يقدح في عدم التمكن في شي واحد سواء تعلقت
 بالحي او الميت ولما عدم الوجوب في الذمة سواء تعلقت بالصغير والكلي
 وما من يعجز في بيان وجه التامل في بيان وجه التامل على تقدير كون
 الاستصحاب حكماً من انذاره الى المساعدة او في غير مسائل تلك الموزعة
 المستعدة ظاهر لانهم لا يفرقون بين ما يمتثل لمراده او ما يمتثل لغيره
 وبعد بل هو عند عدم العمل كما في من جهات الاستصحاب في مسائل

فما ذكره في مسئلة اشتراط بقا الموضع وحاصله ان المرجع في موضع
 الاستصحابات هو العقل الشرعي وكل ما هو موضع صدق فيه الشرعي
 نظرا لكونه في مرجع فيه هو الشرع والمفروض من صدق الشرع في موضع
 الاحكام وموضع بين الحقيقة قبل البلوغ وبعد وجوبه من شرط
 الوجوب صحة جميع الخطابات ومع ذلك كيف يجوز في مثل ذلك
 الموضع الرجوع الى العرف وان كان مرجعا في امور لم يتحقق فيها
 قوتها ومنها ان الاحتياط لاحكام عن بعض الدعا من قول ما ان العقل
 الذي للذات عليه الذي قبل ثبوت التكليف هو الالة اذ لو لم يكن في
 ذلك كفاية على الفعل لم يصح العمل العظيم الذي على فعله لا يكون
 ومتى ثبتت الالة الاصل للذات لم يحجب العقل به الى جهة اخرى
 اصل الالهية والظاهرة والعرف فاما كفاية الالهية الاصل الى جهة اخرى
 والحوادث عنه ان الموضع ولو لم يبلغ تأني النفس البشرية من العقل
 اليه بان يكون ذلك كفاية بما فوق الوعد والاطاعة او بلغ حد الجاه
 والاطاعة

والاحتياط كما في مقام المحض فلا شبهة في ارتفاع عقلا او نقلا
 وهو يتحقق للمحالة بل هو من كون نوعها كان اليكلم ان لم يبلغ
 باثنين الرتبين كالموضع العرفي ان بلغ حد اليقونة فارتفع عنه
 وان تكلمت عليكما عن السيد في مقام الديات والاضمار والوقا
 المستقلة الباقية مدعمة عن ازيد وفردا فانفصل في كفايتها
 في جميع ادلة وج نقول ان الموضع المتعلق في النهاية ليس في خصوص كل
 فرد من موارد ابل لو كان في الموضع من حيث الموضع فيجب عليه
 الاحتياط مع قضاة العلم فالله ان وجد في الافاخي الى ان بلغ حد
 النفس البشرية عن الاقدام اليه وج نزاع العلم ان وجد في الفعل
 بالنظر الى ان وجد في الافاخي ان ثبت اعتبار الالهية الاصل في هذا
 في الحقيقة بتعريف الاحتياط وليس من جهة اخرى بل من الالهية الاصل
 عن الصواب اجابة اخرى بقضاة باي لمانا البير وقضاة اخرى عن وضع
 التعلية حوله وفيه ان تصرفا لا يخفى ان ارادته ابطال الاحتياط

بنفس الاستصحاب الموضع هو التزام بالاستدلال ويبقى الامر بعد
 ابطاله واما بين ابطال اصل الالة او محمية مطلقا فنحن
 ثبت الاول بغير الثاني وان عكس العقل وانتقام الاحتياط
 وان اراد ابطال المحمية مطلقا فنحن على انتقام الاحتياط
 ابطال الاحتياط على محمية مطلقا فنحن على انتقام الاحتياط
 كما في محله حيث عد من مقتضيات محمية فان ابطال الاحتياط مقتضى
 مشرعية بين محمية العقل ومحمية الاصل فكل ان ابطاله من باب المخرج
 لا يمنع الا يقتضي الاحتياط المطابق لم العقل بعد العمل
 محالي بالاحكام هكذا ابطاله لا يوجب للالتصيق فيه ان قلنا
 ان الاحتياط في النهاية هو اقل من العقل على قاعة امر
 على قاعة البقية والافاخي كوجوبه الى الدليل لا يخفى في محمية
 ظم حواجز عن الاستدلال على تقدير ان الاحتياط هو اقل من
 العقل

العقل بالكمونة المنجورة وهو ان يقتضيه ذلك ليس بالبعيد
 في الاحتياط العقل بالاصل على حد ينفع به العرف وليس من
 محمية الاصل كما هو لازم المستدلال فانهم قوا له وفيه لا يخفى
 العقل وجهه من وجهه عن حيث اما من جهة ان العلم في محله
 الحسنة دون الوجوب وان الاخبار ايقن لا يلزم بالاحتياط
 عن عدم العلم من باب المحرم العلوم البقية بما عرفت ذلك
 فالحال ان اما هو في محله في الاحتياط فانهم قوا له وفيه لا يخفى
 حاصلا ان الحكم بالرضية لقاعة البقية ليس الا بالاجابة ولكن
 لو كان بالاضمار لان المفروض قطعية مفاديا او اعتباريا فانها في
 الرخصة الظاهرية ولما الالهية الواقعة فلا اقل ان اتم امر
 من الاصول بانها بل هي ايضا مع كون محله ما مع امكان منع
 غناء الاخبار عن الحكم بان لا ينافي ان محله من جهة العلم

يعني هو ان يقول ان علم من غير فارق بينهما في الحقيقة انما
 اي منع من انفاة الدلائل متعللا على ما عده الفقه او الدلائل
 القطعية مفاد او اعتبارا للحجج والتعدي لان مثل ذلك
 الفعل ليس من ادوارها ولو لم نقاسمه استجاب ترك العمل
 والمشتبهات ولا نتجاشي عنه والحاصل ان الدلائل ان كان
 هو الامر من العلوم والمشتبهات بالامر بالدلائل
 بالنسبة الى الثبوتات متعين بل والسجاني لا يفيها جوارها فان العمل
 انظر ان احرازها للكون التبعة موضوعية اخر ان يخصم كما ان
 ان اخر احرازها من جهة ان الاصل في الدلائل انما هي المحفدة الدلائل
 وان احراز المحفدة على بابها بل بطن ارباب الجنون والسودا
 كما عليه البديهي من باب البرور اما اخر احرازها من جهة ان العمل
 فيها وان كان هو المظهر لكن الشرع آمننا كما عليه الشيخ من باب
 وان

وان كان الموقوف قطعا ومن باب الحكمة ان كان ظاهرا ولكن
 محل كلام الموقوف عليها لان احراز المحفدة على الاخر يمكن
 وان اخفنا عن كون التبعة موضوعية ولكن يبرز على المقام
 ان الاجتماع على الرخصة في الموضوعية انما كان اذا كانت
 المحفدة دنيوية ولها اسباب علوية كالاشهاد في محرمات الدين
 وخليفة واما اذا كانت اخروية فلا بد من جمع الى العقاب لظهور
 ونحوه او دنيوية ليس لها اسباب علوية كتحقيق الزنك او العي
 مخي من العلوم منها غير معلوم فضلا عن المشكوك في عقاب
 كما يبرز على البديهي ما قرئ في مسألة المظهر الدلائل ان كان
 المحفدة وان كان هو ما يجب دفعه وتظهر بطن ارباب
 الجنون والسودا اشباهه بطن الدلائل والاشهاد واما اخر
 على ما ذكره الشيخ فمخا في محله ايضا من ان الموقوف الشرعي كادله

كادلة البراءة. ناظر الى رفع العقاب الراجع الى الشارع واما
 المحفدة فيبقى امر راجعا الى العقل وهو مستقل بوجوبه فيها
 كما في محله نعم يمكن حمل عبارة المصنف على ما ذكره بان يقال
 ان للمراد من التمسك بالمحفدة وغاية مفاد الدلائل من
 باب الدلائل المطابق لما في العقل وليس هذا من حرمته ارتكابها
 او وجوب الاحتياط بالنسبة الى العقاب المحمل وجوبه عليه
 ما اوردناه فانهم قولهم وطاهر التوقف على كون الامر قولا
 وحاصل كلامه على المحفدة صدقه وذليله ان الدلائل لا يملك
 الطائفة موقوف على كون الفعل التفضل مستعلا في اصل الفعل
 حتى يتقادم منها الوجوب والدلائل في الدلائل الطائفة
 فك ان لا يخرج في الاصل في التمسك اصل حتى يكون الوقوف
 عنه احسن بل الظاهر من جعل الدلائل امثلة لوجوب الدلائل في محله
 اجن فظلمه من حيث وجوب طرح ما خالف الكتاب في محله جميل
 او

او لا يخرج في العمل باحد الطرفين عند التقاض في الدلائل
 بخالف الكتاب حتى يكون طرحه اولى بل الواجب في الدلائل
 هو الوقوف في الثاني الطريق كما يتوقف الاستدلال على ارادة
 مطلق الكون وعدم المعنى الذي هو التبعة عن عدم الحاقة
 في ارتكابها ولا بد من التوقف في العلم الواضح مستعلا
 وفي الظاهر من معادرتهم بها مشتركة فيها الدلائل ان الظاهر في
 على المنع ظهور التوقف للتأخر فيها في الفرض فاصنه دون العمل
 كما اعترى به المصنف سيما يشهد القولية والجملة الواحدة في
 حكم تقاض الطرفين وموقف جملة من طيار ورواية جابر وحول
 على في الوصية وهي بما هو ظاهر في التوقف العقلي وان كان
 في الدلائل معواني الكفاح على التبعة ظاهري التوقف في العمل
 والحاصل ان تمامية الاستدلال موقوف على ارادة الدلائل
 العمل

.. او الداعم مستثنى من العملي من الافتحام وظهوره في الالفاظ
 مانع عن ارادته لان عموم المفرد المحلى باللام حلتى
 يمنع من بينة العهد كما نفيته عن ارادته من الثبات و
 ان كان عمومها معها لكونها معارضا لان العهد المذكور
 مانع عن ارادة العموم حتى في الالفاظ المستثناة كما في محله
 قوله ولخص الجواب عن جميع لا لا يخفى ان دلالة الالفاظ على
 موافقة للاصل المتوسس عندهم من الاصل في التفسير في
 امالة الحقيقة في قبالة ارادة الجائز والقرائن المذكورة لا تنفع
 في الصرف بل عليها عليه لا ينفع في ردوم مالم يثبت ما لم يثبت
 كونه للاختصاص لان مقتضى عموم العلة وجود احتمال الهلكة
 في كل احتمال التكليف والبقاء وهذا الهلكة الاخرية وحيث ان
 العقاب لا يرد على مخالفة الواقعة فيحصل الاتفاق للكون
 مجولا

محمولا لتبين اللان اسم بكنها عن جعل الاحتياط في صور الالفاظ
 حتى يكون العقاب على مخالفة دون الواقعة وما ذكره في قوله لا يخفى
 ان يكون جوابا لما سبق وبالحكمة والارشاد والاراء لا يكون
 .. الا على تقدير وجود الرشد اليه وهو في المقام غير متجهز
 لفتح العقاب على الواقعة المحمولى فيلحق عن جعل الاحتياط في
 مفيد الاخبارى قوله فلتا يجاب الاحتياط الى وجهه ان الزاع
 .. بين الاصول والاخبار ليس الذي العقاب القدر المشترك
 بين كونه على مخالفة الاحتياط لو الواقعة بدعوى الاصل لان
 من العقاب والاخبارى عدمه وان حكي للمولى البهاني عن
 بعض الاخباريين التصريح بان له العقاب على مخالفة الواقعة
 مع كونه قائل بوجود الاحتياط واما كون العقاب على مخالفة

الواقعة او الاحتياط فهو مسئلة خارجة عن محل النزاع سيجامع
 انه يمكن اختيار ايجاب الاحتياط نف ومعه ذلك يمكن ان يعاقب
 على الواقعة كما عرفت من بعض الاخباريين لان ايجاب الاحتياط
 نف فلا يباي كون العقاب على الواقعة لان الفعل بالامارات وال
 الاخبارية الظاهرية الواجب نف مع ان العقاب فيها على
 الواقعة كما سبق من المضم التصريح في او ان باب البراءة وكذا
 وجوب الاحتياط نف في السبل المشقة قوله فمضاف الى ان الامر
 لا يخفى ان اولوية الارشاد على التخصيص بينية على من كون
 الارشاد دمارا او ان فيه على تقدير محاربه حضورية لوجوب
 فقد عرفت على التخصيص وانت خير بفقه التخصيص فيه كما انه لو كان
 حقيقة ايفضا لم يختار ففقد عليه في غير المنع لانه ان
 خلاف ظاهرا أصلي بل ان ارد وجه خلاف الظواهر والاخبار
 اليه لا يبرهنه فانه في قوله ووجه ان مقتضى عدمه ان غالب
 اولية

.. اولية البراءة كما باو سنة معارض لدلالة الاحتياط من غير مقتضى
 .. لقوله كل شيء مطلق كما عرفت في حقيقة الحاكمية والذم من طرف
 .. اخبار البراءة او الاحتياط فراجع قوله لكونها الواقعة لا لا يخفى ان
 الرجوع الى المرحلات السندية في القطعين خارج عن ادب
 العلماء واعترف به المصنف في محله فمخالفة القوم في خصوص من عا
 جهة صدور مثل مخالفة العامة وينبغي على صريحتها في القطعين
 قوله ووجه ما تقدم من الاصول ان النسبة بينهما في العلم وال
 عموم مطلقا لانها على حصة الامعاء المركبة خابرية كلية
 حفظ الى ان الترخيص البراءة على قوله كل شيء مطلق محكوم بان
 الاحتياط وهو وان كان تخففا لثبته التوجيه وذلك على الا
 حيا بالمعصية لان الاخبار التوقف مورد الاعتبار فيها
 دليل البراءة بوجه وهو ما تافاه في بينه الضمان ولو ان ثبت التوقف
 فيه باخبار التوقف في حق به لا يفتى في التهمة التي تهمه التعميم

.. بحكم الاجتماع المركب لكل من قال بالوقوف في تعارض
 الشئين قال به في التعارض ومن قلا بالبراءة فيه قال به في
 اجزاء يكون ما لا يعرض فيه واقل في اخبار البراءة من باب
 الخصوصية لا يعارض مورد رتبة وادخل في اخبار الاحتياط
 بالاجتماع المركب فيكون كل ما مضاهيه ومن البين ان مورد الله
 مما عاين اذ كان مضاهيا يحكم تعاملها معاملة المتباينين
 وان كان احدهما ظاهرا في الفقد الا ان ايقم لعدم امکان احواله
 المستفوض عن شئ منها اذ لو ارضى به عن حديث كل شئ يلزم كون
 لغو العدم للمورد له وان ارضى به عن اخبار الوقوف فالله
 للمركب ما يقع عنه فاذا كان متباينين يجب هذا الوجه الى اللغات
 وقد رقت انها مع اخبار الوقوف قوله صنفان ما ورد فيه
 معارض الى لا يخفى ان عدم وقوع ما تعارض فيه الضمان في
 قوله كل شئ في خبر التعارض لان كل شئ اطلاقا في خبر التعارض
 المحفوض

.. المحفوض اعني صيغة لا تفعل واثنان في التعارض في خبر التعارض
 من الامور البينة ومن البين ان المراد بالثاني في الحديث ليس
 هو الاول بل الثاني حيث ان الثاني في ما تعارض فيه الضمان عن
 محض لا لعل لا يطلانه وصحة ما يبدل على البراءة فيكون كل شئ
 الطالفتين ظاهرا في ازاره ويرجع الفاض الى العموم المطلق
 كما فرضه المحب قوله فتأمل الالفة اشارة الى منع الاجتماع
 المركب لان بعض من يقول بالبراءة في التعارض يقول في
 تعارض فيه الضمان كما ان رتبة في آخر الجواب المتقدم وفيما
 سيأتي قوله مع ان الجميع مورد التهمة لا هذا البراءة
 على ان التي وحاصل ان كل شئ يكون النسبة محمودة مطلقا بل
 بما من المتباينين نظر الى ان اوله الوقوف كما في الوجوبية
 والحيثية فكل حديث كل شئ في خبره ومن اوله البراءة

اما محمولة للتعميم فواضح واما الوجوبية فلا انها تفيد
 من احتمال التعميم في مقام العمل والافتاء والاعتقاد
 ان الله تعالى في الوجوبية على انه واجب في كل شئ
 بوجوبه والاعتقاد في مقتضى الحيات فيشملها كل شئ في الواقع
 انها بهذه التهمة تنقل الى التعميم فيجوز مورد اخبار الوقوف
 كقوله كل شئ به قوله فتأمل الالفة اشارة الى دفع حمله
 ان محذور احواله في التهمة الوجوبية للوجوب انقلها
 الى التعميم من جهة ان المراد بها ان يكون الاشتباه في ان
 حكمه الواقعة هو الوجوب او غير الوجوب من الاحكام واقعا
 الحتمية بالنسبة الى تلك التهمة التي يحل اطلاق التباينين
 ومقتضى اولها غير الوجوب قطعاً فلا يشملها اوله الزيادة
 فاما بالنسبة الى الجهات الاخرى كالافتاء بالوجوب

او اعتقاده او ايجاده على انه واجب في خارجة من محمل
 الكلام ومقتضى الدلالة من وجهها من هذه الجهات عن
 التهمة الوجوبية وذلك لا يوجب ضررها في اوله الزيادة
 حتى يكون النسبة بينهما مبانة كلية فاقترن قوله في اخبار
 الاستحسان لا يخفى على جميع اخبار الباب على الكلام
 مع عدم ملائمة في خصوص الموقوفة لما استلزم على حرمها وان
 كان متباين في رد الاخبار سواء كان من باب التعميم او الالفة
 الالفة محمودة تعني على من اختلفا في الموقوفة اصلها على من اختلف على
 التقديرين لا يضر اليه الا بغيره في التعميم لا يضر في محذور
 لذالك خصوصاً مع اعترافه بان يستشعر مفارجه في الالفة
 نعم لا بأس بحملها على قاعدة الجمع بعد ملائمة العمل
 بينها وبين اخبار البراءة لانه اقرب وجوه الجمع دون كل

على العرش واللامع مع كونه من ارضه ووجهه خلاف الظاهر لا يخفى
 في رد الاخبار بما عرفت اللامع انك كلام امر لا فعل
 له في المقام قوله في معجزة ابي عظمته والاسناد الى
 الحديث نارة منقول النبي واخرى باستدلال الامام من
 الشاذ النادر وقد يجمع الجمع عليه اما الاول فلان مقتضى
 تعليل الشهادت بجميعها في حال الاضيق فيه بالوجه في الحركات
 والاهل ان من حيث لا يعلم من قبل الملكة على ارتفاعها والبناء
 منه في الاحكام الشرعية فهو العقاب الذي وجبت
 ان تنبأ على الواقع المحمول فيه عقلا فحين ان يكون
 عن جعل الاحتياط في الشهادت لكي يكون العقاب على ما
 وقد اجتمع عند ذلك بوجهه على بناء بعضها وهو انه لو لم
 دلالة على الواسية فلا بد من جعل على الاحتياط او غيره مما يوجب
 وبين

وبين دلالة الالة لولا يمكن جعل اخبار الالة الله على وجه
 لان الجمع على جعل لا يمكن للعلم على الالة في قبيل
 قوله لا بأس بما لم العلم امر مسلم بين الذي يقتضيه علم
 على مخالفا للاصاحبة لاندان في مقتضى وبما عليه فاض
 الالة اظهر من اخبار النبي بل وجميع اخبار النوفعة والاشهاد
 بل في الحصة في الحصة بحيث لا يمكن الرق في هذا وجه من
 الوجه فتعذر جعل اخبار النبي على الاحتياط لولا ان
 واما الثاني فانه انما المصنف قوله وجه الدلالة ان اللامع لا
 حاصل ان المستفاد من تعليل طرح ان ربان الجمع عليه
 لا ريب فيه ليس الا وجود الرب فيه لان الله تعالى جعل
 ان ونما للرب في عظمته واللامع مع لما جعل الله
 بالشرع عن الدلالة ونحوها ما ذكره المصنف وان كان الله

بما يجب دونه الى الله يعلم ان الله سبحانه يقول النبي لا يخفى
 اللامع ووجه الاحتياط في الشهادت لكن لا يخفى ان مقتضى
 انما يتصور ان الشهادت يجب في الامر المحمل اما لو كان
 من الامر البينة غير ما كان في البينة الفصل فلا لان
 معناه ان الشهادت يجب الاحتياط عنه لانه بين عتبة
 وهو امر بين وانما يجب الاحتياط بالجمع عليه فان قيل لانه
 لو كان بين النبي فلا وجه لتلك الامور في كلام الامام
 وللاستشهاد بالنبي التعليل على ان لا يرد على المقتضى
 في كلام الامام وللانبياء واللامع بين الشهادت في النبي
 على المطلب الذي يرد ان ذلك بين النبي فقلت هو
 لمن يطلق على ما رواه في مقام الاسئلة والواجبة حيث
 لا يفتقر من ضابطها على سواد السوال بل بما يرد
 علم

وعلم كل ما له مدعية في ذلك من باب العموم او الخصوص
 ولم له من نظائري اخبارهم ولما حصل ان الشاذ داخل
 في بين النبي فلا وجه للاستدلال وبطل عليه مقتضى
 بالجمع عليه الذي هو بين الشهادت والتاكيدات الواردة
 في طهره من الامر بطرحه او لا وتعليله بان الجمع عليه
 لا ريب فيه فانما هو نحو ما يمل في الفصل ان المقارن
 من الاخبار على اقسام قسم بين رتبة وهو ما يشهد به
 علم المرحمات المذكورة في الرواية وقسم بين عتبة هو
 ما يقتضيه المرحمات المذكورة وانما على معارضات
 تلك المرحمات وقسم على وهو ما ليس فيه هذه المرحمات
 ومعارضات او ادعى ان هذه الاقسام متفارقة من الرواية
 وما يدل ان الرواية ما رواه الطائفة على عدم جريانها

. في مجازي الاصول والاشياء عليه الدال العقل بان ادلة الاصول
 . اخرجت من مورد واحد للكل الذي هو مورد القصة لان الكل
 . مقارنت فيه العقل وليس فيه دليل بوجود مجازي الاصول الميت
 . كل ما يريده ان عق مجازي الاصول المعنى الشبهات من الكل
 . حمل قوله بين رتبة على الفرد النادر او ليس من اناسم الحلال
 . البين والبين الشر بعد الموريات واللامعهايات في بين حلة
 . ورشده من مجازي الاصول فكل ما يرى قوله هو المراد بان
 . ما فيه رب للان الشرف لا يذله الاصول ان دعي الاصل للكل
 . ولكنه لا يفرح في انكاه من كونه بين المعنى لان طالع ليس الا في حلة
 . الحزم حيث يدعي ان الاجتماع على احد المتعارضين بوجه ضرورة
 . ان من البين المعنى والتم الواقع بحيث يجمع المتعارضين
 . بينها الى المتعارضين بين الحق واللاحق والحق والتم والواقع
 . ابطال مقالة بانه لا يلائم مع تاحر الزجج بالشدة الى احد
 . مقال ولكن نحن نقول بدخوله في البين المعنى الواقع في
 ندعى

. ندعى وقوله بقضية المقابلة ويحيى في البين المعنى
 . وعدم وقوله في الشبهات فجادوا انما يتبع في رده للمعنى وان
 . لا يضر به تاحر الزجج بالشدة عن الاعدية ويحيى في رده
 . عنه لا يخفى انه بعد ان اشكال تلك الاخبار على صيغة المعنى وال
 . دعيان بل يمكن جعل هذه الجملة كناية بالاثاث على الدرس
 . نقول ان مقتضى كون الاصل في الادام التمشيع والادام لم
 . الاحتجاب بالادام وان الاصل عدم الفرق بين كون الك
 . المنصور صيغة الفعل ويحتمل كون اللفظ او مشتقا من اللفظ
 . الجارية بل قد عرفت ان محيى الجملة على الاشكال لا يرفع في رده
 . خياري اذ لو كان واجبا لمكان كاشف عن جعل الاحتمال
 . بل كاشف عنها على الاحتجاب به خلاف ظاهر الايضار اليه
 . الا بقرينة وما يماثل منه لا يصح ان يكون قرينة له كما يماثل
 . قوله فكل ما يريده ان عق مجازي الاصول المعنى الشبهات من الكل

. المراد باليهما المقامات بان تكون المصرفة المحللة فائدة للا
 . بوجوبية كها وانما يبرهن من البين ان المصرفة المحللة في المثلث
 . مخرجة بالحق حيث قال يحيى المحللات فلا يمكن جعلها على الاشكال
 . الذي يحل للبدان تكون المصرفة المحللة فائدة للافتقار بل هي
 . والادلة وضعية تامل فتم وقيل انه اشارة الى التلكة المذكورة
 . انما يبرهن على تقدير كون الدلائل في مقام بيان المناسبة تقريبا
 . لا تال ومن البين ظهور كلامه في الاستشهاد والاشكال في
 . بينهما ماضية وانحة قوله احد المحرمات في لا يخفى ان احد
 . الشبهة للموضوعية لا يتلزم تحصيل الاشكال في الحقيقة العقلية
 . في محتاج ان كاشفة لا اكان الدلائل ان البين واليهما
 . اقل ولا يبعد دعوى كثره الدلائل في الشبهات المحللة في
 . على ان المحل هو السبب الحارث في التلكة واما حلة فلا

. وجه فالشبهات الموضوعية داخلية في الشبهات بحقيقة الموضوعية
 . الامرانها خارجة على البينة الالة ودعوى ان الشبهات للمعية
 . كما للموضوعية داخلية في الدلائل البين مدعومة بما يماثل في محله
 . انتم نعم قوله والمراد جعل الشبهة الى حصول ان المراد منها جنبها
 . للمجموعة الدالة في مقام بيان ما من ودين الحلال والحرام ل
 . التحذير عن المجموع مع انه يتاحر الاستشهاد والامانة ومن البين
 . ان ارتقاء جنس الشبهة لا يوجب الوقوع في الهلكة والديانة الاشكال
 . اللزوم كبري كلبية وهو ان كل ما كان كاشفا للاحتجاب عنه وجب
 . وضعية لا يخفى للذين ان ارادوا توقف الدلائل على محم الذي
 . الشرعية فهو مجموع ثمانية الدلائل بالكلية العقلية او كذا
 . الاحتجاب عن الشبهات او اجابا عقلا عند اعدائهم بالكلية
 . كاشفا عن جعل الاحتجاب في الوقوع العقاب على الواقع المحرم
 . وان ارادوا توقف على محم الذي العقلية فالمطلوب مجموع كاشف

من غامضة الاستدلال بالبرهان من سلك الصواب لا يخفى
ان ترك ان ترك ما من غير دليل على عدم الدلائل ان
من الشبهة لم يترك ان يكون تركه واجبا ومع ذلك كان سببا
لكونه ان تركه لما استبان له الا انه في هذا الخبر ترك
العقوبات من الدلائل ان تركه من رواة ابي جعفر لا يخفى
انه شبه الحيات بحجى السلطان والتهات بحجى النفس
بالبهية والعقل بالاني ومن الذين ان الدلائل في علم الله
يرى على ارضه عاقبة عقلا بل يرى علم العقل من جهة عدم
من يرى على عقول بتركها وما عاقبة عليه من باقية
الفرق الجلي بالشبهة انهم من جهة عدم ما منع عن الوقوع
الاحكام على عقولهم ان قاعدة الفرض في تركها ما روي
ان في حالها لا يخفى ان العقاب على تركها غير محمول
اذا ليس

اذا ليس هو الاستدلال ولا لا بد من تبليغ حتى اليوم لا يخفى
وجه نقاش ان يكون المراد من العقاب سببا على خطية كونه من الله
وفي يوم القيمة ما سئل العقل بوجوب دفعه وان لم يكن من
العقاب وبذلك المقدار من الدلائل ان يلقب ان يدعى الذين من
الفساد عظم والدلائل في قوله في اخر الحديث ان كان عقابا لعقاب
سهل على العقاب بل من معاقبة بعد ثبوت بل الدنيا من له السبب
انك ان اخذت من الدنيا شيئا قليلا فان كان حلالا لا فقد
فما ان كان عقابا فخذت عقابا يسيرا في مقابل الدلائل ان
العقاب سهل للجهل فانه في تركه ان اراد من الدلائل ان
ان اطلق العلم الدلائل في انما ليس من اركان بل في تحصيله الدليل
العلم لله في العلم بالواقع بالواقع او الدلائل الظني الناظر اليه
له او انما العقاب في العلم بالواقع فلهما متفق لهما الدلائل
حلان الدلائل المقصورة في الفقه لا في العلم العقاب بالواقع

كما لا يخفى واما الثاني فلم يذكره المصنف واما الثالث فلم يذكره
معقول الاستدلال من العقوب ولكن لا يخفى ان الدلائل في
الجزء اذا قامت على طرف الشبهة فكيف يكون محورا
واختل في العموم بالدلائل وانه من اطرافها ووجهه ان
وهو المتكلمات في اطراف العلوم بالدلائل في العلم
بالدلائل الى الدلائل والدلائل والمرجع منه هو الدلائل في العلم
في باب الشبهة المحصورة قوله هو الطواب او لا منع فلو لا لا يخفى
ان ما ذكره من عقول لا يقع في زمانه وانه يقول ذلك اذا
يخبر في هذه الطرق للدلائل في العلم الدلائل لعدم تنبيهها
ولذا اصرى بعض الامم في عقوبة عقاب ارباب الظنون
الطريقة وما سئل دعوى العقل في العقاب بالواقع بعد
الحج عن العلم بتركها بل من عقابا بغيره في تركه في العلم
بجواز الدلائل من عدم العقاب بغيره ولكنه في العلم بالدلائل

ووجه عقوبة عقول من عقول بالواقع يجوز ان لا بالدلائل
من جهة هو الدلائل في هذه الطرق في الاول ان توجه كلامه
بان الدلائل الشرعية اذا قامت على بعض اطراف الشبهة
مكونا كاشفة عن توعية الشبهة في دائرة الدلائل في الدلائل
ان في الدلائل الواقعة ببعض محلاته فظهر ان الدلائل في
في الشبهة المحصورة من جواز ارتكاب بعض طرفها مع عقاب
الدلائل من الدلائل في الدلائل اوله البراءة عليه من
علم منكر الدلائل في العلم من الدلائل والدلائل في العلم
من انهم معني به لان ذلك امر معقول بل لا يخفى من
جعل الدلائل في العلم الدلائل في العلم الدلائل في العلم
بالدلائل والدلائل في العلم الدلائل في العلم الدلائل في العلم
وان شئت فقل ان جعل العقاب في العلم الدلائل في العلم
جوزت الرخصة من انك على جواز ارتكاب بعض الدلائل في العلم

تفصيله في الشبهة المحصورة ويدل على ما ذكرنا انه لو لم يوضح
 بالامارة القائمة على طهارة او البراءة في بعض اطراف الشبهة
 كان هذا مخالفا لعموم جعلها او من جعلها لم يفرق بين
 موارد العلوم الاجتماعية وبين الحالة عنه وان اخذ بها
 فلا يتصور له وجه معقول الا الكشف عن اقتناعه بان
 لموافقة الاجتماعية ومعقول اذا رجعنا الى الدلالة الشرعية
 وعلمنا اننا نرى بعض المحرمات الواقعية تفصيل بعد العلم
 الاجتماعي بوجود الكشف جعل الظن عن اقتناعه في موافقة
 بما قامت عليه الامارة وجه لا يفي للعلم الاجتماعي ان يدعو
 انه من ركاز الامارة على خلاف الواقع بان كانت الطهارة
 كان العلم الاجتماعي على الخامسة واما اذا كانت على طبق لما في القام
 فلا تخم حكمته على العقل مدعومة بانه حق لو اردنا الكشف
 من قيام الامارة وكنتا نقول ان نفس جعل الظن في الدلائل
 بالواقع

بالواقع مع انه قد يقوم على خلافه وعدم العلم بمصادفة كل
 على طبق للواقع كاشف عن اقتناعه بالموافقة الاجتماعية فاقدم
 نعم قد يجعل الامر على ما نحتاجه الدلائل من باب الظن المطلق
 فان الكشف كل بحيث يكون انفا للدلائل العلم في غاية الاحتياط
 من غير فرق بين الكشف والحكمة اما على الثاني فواضح ان
 المفسر من عدم شجرت جعل من الشك وانما العقل الحائز الى العمل
 به يقدر بفتح به العسر وحكم العقل بوجوب الاحتياط في غير
 موارد العسر باق بحاله واما على الاول فهو ان كان كاشفا عن
 الظن الدالة كاشف عن جعله في موارد العسر دون غيره بل يفي
 ان العلم الاجتماعي بحاله فهو ولكن ما ذكرنا كاشف في الدلائل
 من ارباب الظن الخاصة فانهم قد وجه فلا يلزم ما ذكرنا في
 وفي هذه العبارة اشعار الى التوجيه الثاني بالاول ايضا
 قوله وانما سلمنا الاحاصل ما ذكرناه في التنبه الخامس من تنبيهات

الشبهة الشبهة المحصورة الفرق بين قيام الامارة الشرعية على
 بعض اطراف الشبهة فلا ذكرنا وبين ما اوضحنا في الرد
 بعض المحرمات في جواز الاقتصار في الاحتياط على القدر الذي
 قامت عليه الامارة واحكام الاصول في الباقي كقولنا ان
 يكون العلوم والاجمال هو القدر العلوم من غير فرق بين ان يكون
 قيام الامارة بعد العلم والاجمال او قبل كما مر به هنا والقيل
 في الثاني يلزم ان يكون الاصل في العلم الاجتماعي الوعده في عدم
 وجوب الاحتياط في غير ما اوضحنا في الرد وهو يفي الثاني
 كما ذكره هناك قلت اما ما ذكره من عدم جواز الاحتياط
 الباقي لو كان الاصل بعده فهو باطلا لا محذور في هذه
 قد يكون كاشف عن حصوله قبله بان يقال ان الطبيب كاشف
 قبله ان كان يفتيك شرب احد الدوائين والافضل ان يترك
 كاشف وان لم يكن رافعا للدلائل العلم الاجتماعي الدلائل الكاشفة
 رافع

رافع لانه وكاشف عن عدم تنجيح سبق الاصل في نظير الشك
 المسمى في الاستصحاب تنجيح عن الاستدلال ان قيام الامارة
 على بعض اطراف الشبهة كاشف عن كون خلاصه انما من اظهره في رفع
 ارشده لما عرفت من وجوه الشك في العلوم والاجمال بين الاقل
 والدلائل من غير فرق بين ان يكون اعتبارا من باب الظن الحاصر او
 المطلق اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان العمل بالظن
 اذا كان من باب الاجمال فليس كاشفا عن حصول مواده فيه فيكون
 رافعا لانه ومن هنا الوجه في التفصيل بين قيام الامارة والادلة
 في كون الاول رافعا لانه لو كان قبله او بعده وعدمه في الثاني
 وجه الجمهور ما عرفت من الكشف في الاول دون الثاني لكن قد
 عرفت لزوم الدلائل ام بالكشف في بعض صور الاصل وبيان تفصيله
 في باب الشبهة المحصورة وارجو انما يحل عن الدليل بالتفصيل بالشبهة الوعده
 التي انفق الاضمار على الامة فها هو انما هو وجود الواضحات
 الكبيرة ومقتضى حكم العقل وجوب تعجيل فرائض الدلائل عنها فيجب الاحتياط

في كل ما يحل الوجوب قوله الوجه الثاني ان الاصل لا
 لا يخفى ان مرجع القاعدة الضمنية قد عرفت حكومتها
 عند الضمير فيحتمل عليها قوله بغير مل على قاعدة اللطف
 وقد علمتكم بما جاعته في مسئلة احواله الراهة احد من
 السيد في مسئلة الخطر والاباحة وحاصل ان العرض
 من حيث الابطال ووضوح السلك ان الالتماس بان
 مصالح افعال العباد ومفاسد او افعالهم في العبادات
 الابتدائية والقيودات الشرعية والاصول فحق المعروض
 وحيث لم يكن مبينة على مقتضى ذلك من عدم احوال من
 غير فرق بين العقاب وغيره من المفاسد في سوية
 وية ويمكن ان يقال انه لم يعلم من السيد على ما في
 المقاسم بل انما علم بها في مسئلة الخطر والاباحة التي
 كان النزاع فيها عنده في الاشياء قبل صدور الشرح بل

لا ينبغي ذلك بعد صدور الشرح والبيان قد مر
 عند القبول في تحقيق في الهداية وما قرع عليه غاية
 الاصل ولكن الاصل من عدم الفرق في حيزان قاعدة
 اللطف بين قبل البينة وبعدها لكن قبل البيان من رول
 غايته وبين بعد البيان او الشك فيه قبل الوصول اليها
 من دون ما في ادلة فرضنا العلم بعدم صدور البيان او عدم
 وصوله مع فرض عدم المانع عن شيء ما كما او اعلم ان الذي
 بينه الكتاب التمس لا يلزم منه علما ولا علم بقبول العلم
 البيان من الامثلة لتاسم دون فائده مانع في قاعدة
 اللطف لعدم الحكم في الاول واقعا فبينة في الثاني
 وان فرض بانه لا في الثاني ولما كان عدم بانه عن
 عدم بانه لو شك فيه لم يجز في العوارض عدم
 الدليل

ايتم لانه قد بقيت القطع ومن البين قطعية للملازمة بين
 عدم البيان من دون مانع وبين بين عدم الحكم والمقتضى
 واما قاعدة الفقه في وان كانت حادثة الا انها غير نافذة
 ترفع العقاب للحكم والمفروض في المقام في الحكم واقعا واما
 وجود العائق او احوال فلا ريب في عدم حيزان شيء في قاعدة
 اللطف وعدم الدليل بل لا بد للحاكم من الرجوع الى
 عدم من غير فرق بين القطع بعدم البيان وبين ان كونه
 او احوال مستندين الى وجود المانع او احواله من غير فرق بين
 بعد البينة وقبل البيان وبين بعد البيان وقبل الوصول اليها
 او احواله واما بان قاعدة الفقه عرفت بما لها مع قاعدة
 الضمير فارجعنا القليل بل وما يحقق احرازها في حيزان
 للملازمة من الوازم التي تبين مع احوالها في الاخرى انه
 انه لن اراد من الوازم التي تبين مع احوالها في الاخرى

التي لا ترجع الى العقاب بل هي من خواص بعض الافعال كما
 استكشفنا من بعض الاضمار والديات مثل طول الوقف
 وتفرق البين وتحرفا فلا ريب في حيزان عقلا
 فاما اولية الراهة لا ينبغي في تداركها والكشف عن عدمها
 بالمرء فان ذلك موقوف على استفادة الرخصة منها وقد
 عرفت سابقا فلو لم يثبتها لايثبت منها الرخصة التي من الزم
 في حق المستند التي بل منها الحكم عن جميع المفاسد وان ابيت
 الداع عن ظهور كل شيء في حال البينة فحينئذ من ظهوره على علم
 سابقا لراهة التي لا يتعارفها شيء من الرخصة وقد ايداه
 سابقا بالاجماع على حسن الاحتياط في التماس المزمع
 وسائر الوجوه الماضية ثم ولا ينافي في احوال وجود الفقه مع
 قيام الدليل على الراهة قاعدة اللطف بدعوى ان الواجب عليه
 الامر بجهل ما يقرب والهي على ما يقرب الا فيكون نقضاً للوجوب

فلو كانت في الثبوت مفعلة يوجب على الحكم النفي من الدلائل
من التعليل ليس بالاعلام المتكفلة على وجودها والارباب في
انه يحصل باخبار التلخيص ويحتمل من ادلة الاحتمال للمدعي عند
التفت عن وجودها وانما عدم التعليل فلعلة عدمه في محله
على الصلحة وقد مر ان من التعليل وتحت من من التعليل
وضحة بالبرهان من سلطان يقول بان من الدلائل ومنها
على الوجوه والاعتبارات ولذا فتمت في محله صاحب الفضل
وبالله فلا ريب في قيام احتمال وجود تلك الفاسد وجوب
وقتها عقل الغم لا يجب فيها شرعا وان كان البرهان في باري
النظر وجوبه كل ثبوت للامانة بعين حكم العقل والشرع لان حكم
العقل يوجب اجتنابها ارشاد من ذلك حكم الشرع على طبق
الدلائل وعلى الدلائل على شئ من الثواب والعقاب والبرهان
من مذهب الاخبار فان قلت حكم العقل يوجب وجودها وان

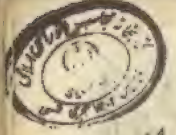
كان ارشاد دلائل ان تعرض النفس على المهلكة من القبائح
النفسية ففقدت جميع حكم العقل بوجوب الدلائل حتى النفسية
والارث وبقية حكم الشرع على طبق الثاني وان كان ارشاد دلائل
الامانة بالنسبة الى الاول الرأى شرعي فالمتولد من الملازمة
ام ان احد عاثر في والاهل الرأى ولا مضمرة عند هذا الله
سواء الدلائل للامانة راب والالتزام بعدم قيام احتمال
لها بعد ثبوت البراهين او الالتزام بعدم صحة من التعليل وتحت
لحكم التعليل في محله حيث بطل الدلائل فقلنا الثالث قلت
مع انه على الالتزام ام عقالة صاحب الفضل بل هو مدعي ان
الدلائل مبني على كون الظن بالبرهان ما هو من باب البرهان
حتى لا بعد دعوى ان فتح مخالفة وتعرض النفس عليه في نفس
كما جرد الامعاء على الدلائل على لغة البرهان الدلائل ولكن في
حيث التفت لان الظن ان الظن بالبرهان في الدلائل ما هو من باب

الطريقية كما صرح به المصنف وسياتي في تكملة ما بين النظر
وبين الظن بان المتكلم مر في انه لا يثبت على مخالفة الله
الواقع وح فليكون الامعاء من الدلائل الى صورة المضادة للواقع
سلم فانما يكون محله ما اذا كان الضد ناشيا من غير احتمال
والحلية من الاسباب المتعارضة ولو لم يقاسم الدلائل ام بالبرهان
من باب الامعاء للامانة اراد ان العقل بان في مخالفة فتح نفس
حتى يثبت الوجوب الشرعي من باب الامانة فانه وان اراد منها
للفاسد الدنوية التي بين حواض معتقلا لافعال المتفصل الزرق
والعمر كما هو ظاهر العقل في قوله اذ العقل لا يعلم الا فالتن بل
المدكور ليس في محله ما عرفت من عدم وجوب دفعه
من تلك الفاسد التي لا يستند فيها بعد الدلائل كما ان
فصل عن المتكلم في هذه الشهادة من قوله من عدم وجوب دفع

العلوم كما مر فانه من قوله ان الحكمي عن الحق لا الخالي على ما هو
المصنف هو الحديث الذي لا يري وانت حسيبان ان النسبة الى
بجوة غير ظاهرة من كلامه بل ظاهر كلامه لا يخفى على التام
بعد بيان الوجه كعلام الحق اراد من البراهين البراهين
للاظهار من الانسب بتبديله بقوله لو كان هناك دلائل وكذا
قوله فحينئذ يتوقف الامر اذ لا يمتنع توقف البراهين العقلية بل
وقوله القول بالادب له مناه على ان نفس النظرية في ما في
كون الحكم المتفاد منها حكما واقعا بعد ملازمة ما في محله
من ان الزاع في الدلائل والظاهر انما هو في الواقعين دون
الظاهرين وانما عبارة العار حكولم يذبح في البراهين
فلا اقل من الدلائل في وجوبه فيقيد بغير عبارة الغير في
البراهين الواقعية وح تعين التفصيل بين عموم التلوي وغيره اذ بعد

كون المسئلة مما يحتمل البلوى كان عدم الدليل كافيا قطعيا او
ظنا عن عدم الحكم في الواقع والى مثل ان التفصيل بينها
سقطت لكانه من المحقق من عدم الدليل على الحكم اثبات
عدم الحكم واقعا استغنى عن كل امرة واما على تقدير
استفادة البراءة الظاهرية من كلامه فلا وجه للتفصيل كما ذكره
المحقق قوله المراد بالدليل الخ هذا الكلام متوسط للاستفادة
البراءة الظاهرية العقلية من كلامه وابطال التفصيل به او بعدم
ارادة نفي الحكم العقلي للوجه له ابدان كما ذكره ولكن قد يقال
ظهور كلامه في البراءة الواقعية وان التفصيل في غاية المتكبر
وقوله عن هذا القسم الثاني اعلم هو والى لا يخفى على تقدير ظهور كلام
المحقق في البراءة العقلية كما انتم به المضم للوجه له ابدان كما
الدليل في الاحكام العقلية كما قرئ في محله وفاقا لغيره ان الحكم

العقلي لا يكون ظاهرا بالبراهين فاعلمية عدم الدليل عن احتجاب
حالة العقل كما يات في الاحكام العقلية وعن اليقين محله فم لو
كان المراد من البراءة الواقعية لكان ما ذكره قد من النعم
في محله فاعلم هو كبر للدليل عدم الحكم واقعا لا لا يخفى ان
البراءة عنها وان لم تكن مقيدة للدليل بالواقع الا ان اصله
العدم قائمة في جميع موارد او قد حققنا في محله انها من الدواعي
رات المعبرة التي يفقد الظن نوعا واعتبارا وان كانت من باب
السببية المقيدة بعدم الظن على خلافها التي لازمها عدم
معادتها لشي من الدلالة الا انها في مورد التباين منوعية
وهي علمية عن العار من لطلان الاحتياط منهاج للمنافع
من افلاتها الظن بعدم الحكم واقعا بعد كونها اشارة ناطقة به
بل يلزم الظن المنزور الظن بعدم المقيدة فيها ونسوية بواقع



بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله
 الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم اجمعين اليوم الدين
 وبعد فيقول السيد عمار الدينوب والعصيان المتشرع بابا
 الدينساب الثاني سدي سباب بالبيان ابن معصوم الحسيني
 ابو القاسم الانكوري اصلا والعزوي مسكنا ومصدقنا انتم
 انه لما كان كتاب القوانين نالها لم يلبث احد بماله ولم ينجح
 ناسج على سيرة الله للاعتناء على تحقيقات شريفة خلت عنها الزمان
 المتداوله والظواهر على تدقيقات لطيفة لم يجرها الكسب المطا
 ولة المناولة بل مبتلأت لم يسبق اليها ازانها انفق بين و
 لم يحط على انكار اليها من مقتضى الى ايصاح ما عليه فنتج
 الى البيان من توجع فاعلمه يحاها الى اصلاح ما علم ان يترأى
 في ينفع عوانه هذا مع كثر ما علق عليه في هذا الباب

لم يكن له شرح يدل لمنه الصعاب وكلف عن غيره من القاص
 للدرج كان المناسب بل الواجب ان اعلق عليه شرحا واضحا
 لتبين مقاصده وتزويج مفاسده واصلا في صفره ورجح
 عشراته وينفع معطلاته وذالك حين من سنة عنى كثر من
 ازكباء الامم وانقياد الاحباب اجناس الى الكرم الزا
 ان ينفعهم ورسائل الطلاب يجعله ربحا الى يوم الحاسن
 الى الاطباء صلوات الله وسلامه عليهم في المبدأ والمآب
 قوله اما الزعم اني مفعلة من فقدم مقدم مقدمه
 يفتح الدال او ليسه ولكن المنقول عن جلال الدين واللفظ
 مفعلة لفظا وفاعلة معنى والاستعمال ان يعندهم هو الفع
 وكسر الدال وتناوذا وذا اصرح عن احد من الواصلان
 الفتح من خلف لان مفعلي المعنى الفاعل كسر الدال كما يترأى
 لفظ



المع عليه الا انهم اسعوا بالافح على خلاف القياس
 للمعنى اوصن اللازم وذكر انما العلامة على الوجه المذهب بانها
 ان اخذت من اللازم فاقبال كسر الدال الجبل والروان احد
 السدي فقل انهم علقوا النسبة للدال امر يتوقف عليه القول
 الاصل كما تقدم صاحبها على عرفه ثم اورده عليه لعدم انحصار
 النسبة في ما دل بل في يفتح الدال على حقة انها امر يتوقفها
 الان ان احوام المقصود لتوقف عليها قلت وهو من لو كان وجه
 المذهب هو ما ذكره ولما كان وجه ما ذكره لفظا وجه لفظ على
 القاعدة بما بعد فصرح في الفتح والمهرة وان كانت تعجب
 الاستعمال بل يدل على ما ذكره كونه فاعل المعنى ان لها
 اطلاقات ومعان احدا المعنى اللغوي هو وصف وهو ذات
 ثبت له التقدم وتأتيها انها تطلق على مقدمة كسر الدال
 كذا ما يتوقف عليه المقصود ومنه اطلالة على ما لا يميز الواجب الدابة

وعلى ما نفته من المطالب المذكورة امام العقود و
 الثالث منقول من الثاني كما ان الثاني منقول من الاول
 ومن البين ان مقتضى المناسبة بين المنقول منه والمنقول
 اليه يكون المقدمة باللفظ الثالث فما علمنا له
 ذلك في المنقول منه اعني مقدمه التي هي المحل بها مفعلة
 التقدم من حيث نفسه وليس المحل على المقام انما هو الدخيلة
 تقدم من حيث نفسه واما ان التي في ذلك التقدم بفعل
 الغرض للهو امر خارج عن المحل الاسمي فما علمنا له ان المقدمة
 سواء كان ما هو من اللازم او المستقضى كانت بمعنى القول
 اما على الاول فواضح واما على الثاني فليقدم لزوم اعتبار امر
بأنه على صفة التقدم في اللفظ الاسمي فما علمنا له ان كان مستقضى لما
 في صاحبك واطل فانهما في عدم الدخيل الى امر الاسمي على حدوا
 وان كان الثاني مستقضى لما ان اللفظ الاسمي فانه لا يكون من
 ملائمة

من
 العلم
 وهو

من ملائمة الغرض اعني من تقدم ما هو في طائفة الدخيلة
 المقدمة فمذكورة تحت العلامة واما طلبة لكونه مفعولا لفظا
 ومعنى مع كونه محلا للمحل المحل فما علمنا له المناسبة التقيد
 ثم ان المقدمة كما يجب ان يكون ما هو من اللازم معنى ان
 الدخيلة المذكورة في المنقول مقدمه عليه بانها مفعول محمل
 ان يكون ما هو من اللازم فظهر ان اللفظ فما علمنا له صاحبها على
 غيره الاول الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 عند ذمة ما هو من اصول الفقه لا والظاهر ان هذا التفسير صافي
 حتى عين العلمية وليس يخرج من ذلك لفظ الاسمي في هذا التركيب
 ولو في حال العلمية الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 العلمية فهو المحل المركب من الجزئين كعدم حال العلمية للامور
 حين للمصاحفة على ان يكون التقيد داخل في الفقه خارجا

كما في البية علم من المحققين للاستلزام ذلك اجماع العلمية
طالما مفعول فاما رتبة باعتبار العلمية الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 لفي العلمي على اللفظ مع ان الاول منقول عن الثاني و
 مقدم عليه بالطبع لكون الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 لاجله اول لاجل كونه المفعول بالذات كما قيل فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 لا المراد بالعلم هو التقيد وبالقواعد الفقهية بالعلمية الواقعية
 ولقد اخطأ من جعل العلم عبارة عن القدر المشترك بينه وبين
 الظن اعني الدخيل والراجح والقواعد الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 والواقعية لان قواعد الاصول التي يبنى عليها الفقه لا يعمل
 ان يكون ظنية وانما التقيد بالظاهر هو الحكم دون القاطع
 نعم كونه القاعدة الظاهرية بما كان هو موضوعها الظن الاسمي فما علمنا له
 دعوى

دعوى ذلك ولكن قواعد الاصول كلها او بعضها كل لان
 اكثرها احوال الدلالة الظنية والمراد بالتمهيد الاستدلال
 والظن وبما الاستنباط العرفي وبما الدخيل ما هو مباحث في
 الفقه وكذا القيد في الاخيرين قوله فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 لم يعرض المصنف اخراج الفقرات بقيد العلم والقواعد العلمية
 بقيد المصنف فمفعول فما علمنا له الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 فيقضي التعريف مدغم في معنى كونهما معا مع عدم حضور
 علم لان قوله فما علمنا له الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 والاستدلال المناسب فما علمنا له الاسمي فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 والعربية بلها لا يخرج من هذا القيد وانما يخرج بقيد الدخيل
 على لان الاول صفة للاستنباط الدوام والظن فما علمنا له الاسمي فما علمنا له
 لخص من المطالب الشرعية والثاني للاستنباط الدوام والظن فما علمنا له

واما الملكية والعلامة والرياسة فتخرج بصيغة الاستعانة
ممهدة للعمل دون العلم وانت بعد التمس في هذا كما في شرح
الفاظ التعريف وقولنا انما لا يقدّر في ان ملازمه المقصود
مبنى على قوله التمس ولذا وضع في الحاشية في صيغتين بغير لفظ
كما فعلنا للاستراح عن التلف وان كان للتعريف مناقات
اخر من غير تلك هذه الجهة التي استعملها المصنف وقد تضمنها
في محملها مع حلها قوله ما ينبغي عليه التمس ولعل السامع
الافاسير في غير ما قبل الشيء عن آخر ما قبل الحواس
مغايرين للاول حتى يكون مشتركا بينهما لفظا وحقيقة في احدهما
ومجازا في الاخر بل هذه الاطلاقات مع ضرب بعضها من بعض
للوجوب القول بقدر العاجي والاصلية انما العرف بالوجه
والناسخ في الاستعمال المعنى الحقيقي والاستعمال اللفظي يقتضيها

من الفاعل من غير اللزوم بغيره او اشتراك او نقل بغيره
من التمس في محله كما مثل لفظ الجمع والخص قوله
وفي العرف يطلق الى ظاهره وضع لفظ الاصل المعاني الاربع
وهي تامل للمكان ارجاع الاستصحاب الى القاعدة والذ
وحب الزام وضعها لجميع الاصول العلمية في افراد الشريعة
بالنسبة الى غير مجموع قولنا ان الامر بالعكس ولا بعد عوى
وضع لمجموعة الاصول العلمية حتى اصالة الجهة بوضع واحد بل لا بعد
عدم اطلاقه على الاطلاقات الاعلانية والظاهر في عدم استعمال
الافاسير في الاصل في الاستعمال الدقيقة بناء على ارادة المراجع منه
هو مبنى على ان يكون مرجعه الى الظن النوعي وارفعناه الى اصل
عدم القينية امكن اذ ارجع في القاعدة اما القاعدة والثاني
فما تضمنه من الاشتراك فيها ليس بجيد لان القاعدة عبارة عن
قضية كلية والدليل هو ان كان عبارة عن القول بالوجه من القضايا
او ما يمكن التوصل الى محله الاصول بناء على لها شايين القول والاول

تتوهم والاولى بنا ارادة العلم ان غرضه في تعيين العقول
الاحتلاف في المراتب من الرتب الاصل في تعيين الوضع
مطلوب عن عقول الدلالة في تعيين استعمال في كتاب لوستة
او كلام شغل والدلالة للفظ للفرق بعد العلم بغيره عن شغل
ارادة حتى يبين عن الدلالة بل انما العقول هو ما ذكرنا من الاشكال
في تعيين العقول وحج برهانه فانه ذلك لما علق في الحاشية
من عدم استلزام ارادة المعنى التعوي العقل بخلاف ارادة الدلالة
منها فانه متضمن للعقل المصوح وان اردت الاستراحة عن الد
شغال فاجعل الزاعني بيان معنى يطبق على المعنى العلمي فانه
يلامح ما في الحاشية ان ليس في جملة ما نقل ان كان غير ملك
كلمات الاخرين حيث فهم حيون باسهم اختيارها ما اختيار
لكونه بالقول انت وتحصل ما افاده في الحاشية لبيان العقل
للوجه لا ان كان المراد من الاصول الدلالة هو انه لو قيل بان اصول

اصل الفقه بمعنى ادلة الفقه موضوعه للملكة اذ ان العقول
فقد نقلنا لفظ اصول الفقه من المعنى الخاص هو ادلة الفقه
الى المعنى العام هو ملكة ادراك القواعد لان القواعد علم
من الدلالة وهو نقل من الخاص الى العام ولا ريب انه مرجع
لان اقل العقول من العام الى الخاص فقد عرفت فانه
بان نقل في مدلول الملكية للدلالة اصل المعنى العلمي واخرى
تعدو لهما اصف اليه الادراك عما جعلناه متعلق الادراك
بمعنى عدلنا عن الدلالة التي هو متعلق اليه الادراك في المعنى
الى ما جعلناه متعلق الادراك وهو القواعد لانها في المعنى
من متعلق به وهو نقل من الخاص الى العام وانما احتياج العقل
ولم يخرجها للملكة ادراك ادلة الفقه لان الكتاب موضوعه متعلق
للسائل والمكاشاة وادلة الفقه موضوعه لعل الاصول على ان ما
لوارب منها ما ينبغي عليه الفقه فان وضع لفظ اصول الفقه بهذا

للملكة اذ ان القواعد من نقل العام الى الخاص لان مباني
 اعظم من القواعد تشوبها نفس الدالة التي هي موضوع علم
 اصول والقواعد التي هي عبارة عن المسائل وغيرها مما ينبغي عليه
 الفقه بمكان القواعد فانها عبارة عن المسائل وحدها بل لا بد
 دعوى عدم الاحتياج الى النقل لصحة المباني على القواعد من
 قبل انطباق العلم على الفريدين اعانة ما حصلنا من عبارة
 بعد التماس وان كان بعض عبارات قاصرة عما يستلزمه فاني طاق
 مراد الواسع من جميعها بالوقاف والافاق المستقر على القواعد والسرور
 السلي وادخل السير جميع ما يبيع الاستدلال وادخل في توجيه
 الحاشية بانه لو اطلق لفظ اصول الفقه على مباني الفقه يمكن
 ان يقال ان معناه العلم بملك اذ ان تلك المباني هي تلك التي
 ما ليس بالالدالة فان تفسير للعلم بانه ملكة اذ ان علمه فلا

من العمل بما فيه اولا الى ما يكون ملكة بل اذ ان منطبقا
 مع العلم العلم انتهى وان كان له احتمال اخر اقرب الى عبارة
 ولعل ما وجهناه به عبارة القواعد اولى وان كان عبارة قاصرة و
 ختمتية بالنقل في محله لانه من مخترع ما ادعه الاستدلال
 عليه من موافقة عليه في قوله العلم ان العلم ان انه مرادف للعلم وان
 اعلم دعوى كونه اعظم منه من حيث اختصاص الدلالة بالادراك للملك
 بالة اعني القواعد الدالة ولذا اصدق العالم على السرور والادراك
 قوله في المنهج عليه الى العلم ان الدلالة هي المنهج الدالة ان نسبة
 الشرعية اعني الاحكام الشرعية وعبرنا من الاحكام الوضعية على
 القول بانها احكاما شرعية لان الفقه عبارة عن العلم بما يتعلق
 بافعال المكلفين والتي يتعلق بها العلم في الاحكام او انما هي
 علم عوارض افعال المكلفين وحقيقة كل علم في موضوعه عوارض
 موضوعه وان يكون تبيد الشرعية توجيها او مبني على جبريد الاحكام

فيه من القيد بارة نفس الدلالة ان العلم من حيث العلم
 هذا اضافتها الى ان دعوى عدم تعلق العلم بنفس تلك الدلالة
 وان الدلالة امور تصور يتكامل لا يتعلق بالتصورات من غير بيان
 المراد بها هو العلم بحقيقة وجودها من العلم لا ما يليها كما
 يقال علمت بين يدي بوجوده وادراكه من العلوم المعاصرة الى
 التصورات امر شائع كانه حقيقة عن حقيقة وانما علم ارادة
 الحسية لان النسب الحسية الشرعية لو كانت توقيفية مثل
 ما يتعلق بغير الاحكام كقوله الصراط حق والحسية كذا نحو ما يتعلق
 ما وصاف الدلائل او الصفات الثبوتية والسلبية وما يتعلق بالامر
 او غير توقيفية كالعادات ونحوها لا يتعلق بها واما ما يتعلق
 قوله بانه امر شائع الى وقد صرح به في سلطان العلم وهو
 مبني على احوال المستقلات من بيان الشرع وكبره عن غيره على

من دعوى عدم فائدة المسئلة للدلالة من لدن حال الدلالة الكتاب
 والنسبة على جميع المستقلات العقلية الا ان يقال ان المستقلات
 غير ما حذر من ان يقع وان كانت مقبولة ببيانها لان المتبادر
 من الدلائل التأسيس لا التأسيس بل هو من الدلائل الداعي الى غير
 الشرعية بما يجره القوي بحيث الى ذلك بل يجوز ان يكون المراد ما
 كان من الشهادة يشتمل على كل علم من العلم علمانية حتى في مثل وحسب
 النظر في الحق وان لم يكن بهر شأن الثبوت بالبيان الشرعي لا استلزام
 بعض الاحمال حركة ما يتعلق بالعمل لا حيزه والدالة على ان المراد بالنسب
 الحسية التي هي من العلم بملك الدلالة ان نسبة الدلائل الحسية الى حق
 من عدم تعلقها بالافعال المراد بالتعلق هو مجرد الدلائل
 والعلاقة التي على تصور ما بين الصدر من فضلا عن التماثلين
 وعدم الواسعة فربما ذلك الدلائل وتلك كانه ما يتعلق بالافعال
 الدلائل بالعلم مثلا او الفهمان بالبيان السيرة كونه مع الواسعة عبارة
 عن

كعدم العلم بالعلية الاولى مثلا كما نرى في ذلك العلم
عدا عن العلم العقائدي بل هو مع الواسطة الى العلم البعدي
يمكن اذ قال العقائدي ثم اخبرها بالان الاعتقادات الدورية
متعلقة بفروع الاحكام من الدنا هو ما في فروع العلم
بين الدلائل والبرهان وان تحت جعلها سببية متخلف
المعتقد في البرهان على العقائد الدائرية لكن ليس بمتخلف
هناك هو لعلو العقائد بغير فروع الاحكام فان الدلائل
من تلك العلاقات السببية فترك مع ان العلم في الدلائل
عدم كونه متعلقا بالان معقول فابدا يحصل انواع ان الله
شاعرة زعموا ان الزايع الدلائل ان اذ ان العلم علم غير متناهي
امور ثلثة احدها الالفاظ الدلائل المتكاملة على حسب
ما يقتضيه الارضاء القوية والثانية اعتقاد العقائديين و
الثالثة انما هي من زعم الدلائل الالفاظ في الحق والبرهان على

حسب الاحكام من التقدير والتأخير والاول هو العلم بالعلم
والثاني هو العلم بالعلم الثاني وهو العلم بالعلم الثالث
بين العلم والاعتقاد بالعلم في الحق والتأخير بانه مدلول
العلم بالعلم والاعتقاد في ما جاء من العلم الى الاول اعني
العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم واذ ان العلم علم ان انما
امور ثلثة اللفظ والذات والطلب الذي هو مدلول حقيقة الال
العربية بالالفاظ والمفرد في الفارسية بحواسن واستعمل
البرهان وبانه لو لم يكن في العلم الموقوف بين كلام الحق والحق
لاشتمل على ايجاد الالفاظ وعدم الازعان والاعتقاد
ان كان الاول باعتبار عدم شعوره والثاني باعتبار كونه متخلف
الجزء والذات على كونه ولكن ان يكون العلم المتقيد بالعلم
لعدم تعلق الدلائل بالالفاظ وذهب الدلائلية والبرهان

العدم معقولية المعنى الثالث في الاخبار والاثبات وبيان
الانواع المعروفة في كتب الأصول من ان العلم علم الدلائل
او غيره وكان العلم بالعلم اسم مخصوص ما يقتضيه في الالفاظ
حيث عرفت وما اختلفوا فيه في الالفاظ ملخص آخر والارادة
للمعقولة في ذلك المفهوم الثالث للاستلزام القول به
امر غير معقول للجماع الفاضل وان استلزم بعض ما يقتضيه
صريح العقل بخلافه في بعض كلام العارفين ومن ثم ان
مننا الى ان الطلب على الدلائل في التحقيق وانما هو صاحب
الفضل وغيره فقد ائتم بالعلم بالعلم وعرفه بحسب راجب
منه ما عن التحقيق الكافي في شرح الوافية حيث جعل الزايع
في شرح العلم بالعلم وشمه لفظا وهو انما هو اطلاق لفظ العلم
على ما اذعوه الدلائل في عدمها وعلل اعترافها بالعلم
العلم في شرحه الجيد والدلائل على ذلك بل هو من احوال

بعد شبهة تفصيل المسئلة في مطالبها والعرف من الدلائل
حاصلها لعرف الحال في اوردوه في المقام فتركه ان الكتاب
منه من مشكلات عبارة الكتاب وقد طعن عليه من زعموا
عليها وتجهل ان الالزام بالعلم بالعلم في ان كان باضافتي
وضع الاشكال للاتحاد والارادة متساوي في شرح الكتاب عن الدلائل
المصطلح لعدم كون الالفاظ سببا على ما بينها بل هو خالص للدلائل
نقل اليها انتقالا لا يتصور بان يتصور ذلك ان مع المعاني
باوضاع اللفظ او اسع كلاما مستعمل الالفاظ الى مدلولها المتقيد
في نقل من قوله زيد فاقم الى زيد والقيام شبهة له انتقالا متقيدا
وتأنيبا لتفتالي ارادة المتقيد مدلول اللفظ من دون الالفاظ
بما فيها واشياءنا وبما هو في انتقال المعنى وتأنيبا الى العلم بالدلائل
الدلائل والالفاظ بها ومن الواضح ان الدلائل علم الدلائل
لك مع مجرد سماع اللفظ بعينه بالوضع والكسرة المتقيد بالعلم

الجماع الى الصلح كوجه انصافه بالنسبة الى الاجل لان
واللغة عليه ليست مباشرة من العلاقة الوضعية بل هو ملا
زمتها ودية طرية او لولا جريان العادة وبناء الال العرفي
ارادة العان عند النفا بالالفاظ للوضعية ليحصل العلم
من اللفظ ولذا لو كان اللذب او المحور ملازمة لالتورية
في كل ان يحصل العلم او الظن من كلامه ومع ذلك فهو
امر خارج عن مدلول اللفظ لان اللفظ موضوع لتفسير المعنى
للا ارادة التفسير وان له غرض في وضع الالفاظ فظهر ان اللفظ
من حيث هو ليس هو كل مقدر في الشيء ومع ذلك فله معنى
الخارجية دليل مصطلح على شيء اخر غير مدلوله الخارجي او الذي
القائم بالنفس عند التفسير وانما هو بالنسبة الى المدلول
تقريباً في هذا الحد وراش من انحاء الدليل والمدلول لعدم

لعدم عقولنا استناد العلم الى ما هو محض العقل
واللفظ التقويي كذا في الصفات كعدم التماثل في ما ذكرنا
في شرح العبارة فطرح على ما هو عليه في الالفاظ
وبعض التعليلات وتوضيحها خارج عن وضع الكتاب قوله
يجالبي الا وفسية ان اراد وضع الالفاظ اللاتجاهية ان
الاجازة الفصل وان تغار اي الحياظ الالفاظ مغايرة افعال
والعقوبات الدليل للامول الغائبة الحقيقية وان اراد وضع
الالفاظ الثاني اعني عدم كون الالفاظ مبنية للمدعى بل كانت
عن المدعى فغير واضح ان فصل الشيء دليل عليه معنى بل معنى
العرف وانما احتمل وضع الالفاظ الثاني في عبارة العلم لعدم
اعتنا على الكلام العلم ولا غير الالفاظ بل في قوله
الاجازة الخ لولا النسبة لغيره فالالفاظ كماله لان الكلام
كاشا ما كان عبارة عن مدلول الادلة الشرعية التي منها الكتاب

فيلزم الالفاظ بل في الجماع ان على طريقه الى منه وحله
ان عدم كون الالفاظ مبنية نكاشة للبيان كون الكتاب
والنسبة دليلان ظاهرين على مدلولها لما عرفت من ذلك ان
ارادة التعليل فانها بحكم العادة ولو ظن ان كان التعليل
وجو الصدف بالان بين الفاعلة وليست دلالة عقلية على حقل
مضامينها في اخبار ان الكتاب السند واما ان افعالها
فبمقتضى فهمنا للقيمة الاخيرة اذ يلزم في كون العلم الل
ن في دليلنا على مدلوله افادة العلم ان الظن بارادة التعليل
من غير اعتبار صدف التعليل للظن والذنب انما يتجلى
في الاخبار دون الدلائل فافهم قوله مدلوله دفعه الى محله
ان الحق عن بعض الموضوعات مثل اللفظ الصلح وهو ما من
عن الموضوعات المستبقة من الادلة وان كان وطرف اللفظ
الادلة لا يدل على حضورها في القيمة بل الباري التصورية كالحق
عن

عن الموضوع وحدوده ومن ثمة واحدة من كذا الصلح
التي تحتها المبادئ المنطقية من العلمانية وهو ما يجب
للفقيه ان يبحث عنها مما الاول اذ المكين للموضوع فبما تنفسه
او يستتبع في علم اخر يغني عن المنطق والكلام من الباري للاصول
اعني ما يتوقف عليه العلم والكتايع حصوله ببدونه انما لا ينفك العلم
الاصول عن غير متوقف عليها حدا واحقيق ان كل ما من الباري
الاصول من الباري للقيمة اذ هو يتوقف عليها قبل ايجادها
المعالم حيث جعل الباري اللغوية والاصول مقدّمات للقيمة
فعلم ما اجاد شكل السيرة حوله عن ادائها من تعلقات لغوية
انها ان من صوره او كما ان جعل الظن لغوا متعلقا بالعلم
لو كان محققا لو كان المراد به التصديق او الاعتقاد والارادة
من العلم الصحيح بان الملائمة هي الملائمة في لا يجوز تعلق الظن
به اذ لا يخفى ان الملائمة بمعنى القوة لا تصح بكونه من الادلة

ان يقال ان ملكة الصدق عبارة عن الصدق الثاني
الصدق هو ان يكون غلبا او ثانيا ينفك بكونه من الدولة
ولكن بعيدا ان كان يقين من الزبد حيث علم العلم بقوله
قوله او قللا بل ذلك لا يجوز جعلها صفة للعلم بالحق المتيقن
للوهم التقدم وثابتها ان اخراج علم الله انما يتم اذا كان
للحاد علم هو الصدق او اللزوم ان كانا على تقدير ارادة
الملكية فهو خارج عن اصله مضاعف الى عدم توقفه على
تعلق الظرف بالعلم بل هو خارج لو تعلق بالاحكام ايضا لان
المبادىء من ثلث العلم المتعلق بالاحكام الحاصلة من الدولة
اعتبار الحضور والاشتغال بالنسبة الى العالم بها لا يخرج لان النتيجة
بالوصف قد لا على صفة الدولة وعليها التيقن العلم للشيء
والعلم عدم محتمل مظهر الوصف لان العلم من في الحكم والافعال
فان كل ذلك مما شغل من محتمل على علمه فم لا يكون بالاحكام الى علمه

الى حاصلة للحد من الدولة وثالثها في اخراج علم الملكة خان
الوصف هو صفة كسب الدولة وعوى كون علومهم على غير من الضرورة
الهداية وهو منى على قيام البرهان على فقد تمام القوة اللاتية
منه على كون الملكة باسم باقية كما ان بعض الحكماء في العقائد
في الالهيية انهم قد جعل حصوله لهم على غير حصوله للادنى من العلم
الظن الذي هو من افعال الذهن الذي انما يستعمل في العلم للملكة
اللان يقال ان وجهه من عدم العلم بانها ان يكون علمهم
بالاحكام ناشئ عن الدولة على وجه الظن توقف ذلك العلم على
التامة بحقايقهم وهو من بناء على عدم لزوم العلم للملكة
في الحد بل وقاية محرم عدم العلم بالحق والحق في اخراج
علوم الاشياء انما اوجهه من جهة الدولة وعوى القوة في علومهم
ولذلك بعض الدولة وان كانت مدخلية لان انفسا وهم
منها من

كما استفادتنا من كتابهم بالظن والاستدلال وهو كما ان
علومهم اذا كان على سبيل الاستعداد والقبالية كما هو المشهور
بين الأصوليين وصرح به المصنف في باب ترك الاستفصال
ولذلك احكام بحريان الاصل في علم الاسم فلم لا يجوز ان يكون علمهم
مهم على وجه الظن والاستدلال ولذا اورد في الخبر
استنباطهم من الكتاب بعض الاحكام استنباطا ظنا بالذات
اللاذلة وحسبى العار في ظن الاستنباط مضاعف الى ان القوة
بين استفادتنا واستفادتهم انما يكون حكما في الظنات المحتملة
الى اعمال الاصول والقواعد الظنية الى الاحكام التي هي المصداق
واما الاستفادة من الكتاب والنية الحقيقية فلا فرق
بيننا وبينهم الا ان تلك الهيئة المذكورة ولذا لا يحصل لنا
الظن ولهم العلم بهذا الاصل للصدق الداعي الى القول بغيره

القطعيات عن الفقه وقد ذكر المصنف حيلنا من قوله يمكن
اخراجها الى ظاهر القليل والاستدلال فقه السلب ارادة
ورى الدين والدين والادب الضرورى معنى عدم احتياج
حصول العلم الى الوسيط كما لو جلت انبىاء مثل في العلم وحسن الدلائل
ويجوز ان يعنى يحصل بغير ظن سواء حصل الوسيط على وجه الضرورة
والحدس كالمستورات عين من يرى انها ضرورة لا يستند العلم
بها الى الوسيط اعنى التوازي وان لم يكن بالظن ام لا واقل
بالمعنى كما لمساعدة عدم صحة السلب على هذه الاصطلاح
وحسبى في التعريف بناء على لالة كلمة السلب قوله كما لا يخفى
في زمان لا ينبغي ان تسميه النقية بالعلم الظاهري جلد
ما جرى عليه الاصطلاح فان المنقول عن الشارع الكلام ان
العلم الظاهري هو العلم المتعلق بالموضوع بجل حقيقة الكون او العلم

وبعبارة اخرى الجهل بالحكم الواقعي يحمل المكلف جهرا بغير
الحكم الظاهري واما الحالات التي لا ترجع الى الجهل كالتقية
والمكره ونحوهما من الاعذار الدخلة في الاحكام المتعلقة
بها على حصة تلك الحالات احكام واقعية بدلية تأويلية
وليس هذا الحكم الظاهري في قبيل الواقعي كما لا يخفى واما الاول
الاول فهو الاحكام المتعلقة بذات الشيء من حيث هو
مع صلح الظن عن حالات المكلف عن الجهل عن غير او كان
حضور العلم من الموضع مثلا لو وجد نعلق الظهارة والنجاسة
بالموضعات المعلومه كما هو حجة صاحب الحدائق فان الحكم
المتعلق بهذا الموضع للعلوم ايضا حكم واقعي هذا هو الاول
للاستدلال به ان الاستدلال انما يكون له لولا مراده بالحكم
الواقعي لا سلك الاحكام قوله ومنها ان المراد بالعلم به العلم
او الله

او الله تعالى والواجب الاول من الهام في الزبد كان ان
من صاحب العالم وعن غاية المرام ان يحمل العلم على الظن احد
الاجوبة وان كان مجازا للدلالة مع شموله محققا للقيمة
قوله عن اولها لان المراد بهما هي الدلالة الظنية ولكن كما
مع كونه مجازا غير مانوس لم يحد له استعمالا لم يطلق اليه
واشكال اثباته على حرمه القطعيات عن الفقه لا بد من
اشكال عدم انعكاس التعريف لان اغلب الفناوي العلم
مستند الى الاصول والامارات النوعية التقديرية وحيث
كل الفقه او حله وحمل الظن على النوعي فمع كونه ممكن مجازا عن
مجاز لفقد المناسبة بينه وبين العلم ابدال بتوسط ملك
الظن النحوي ومثل من لم يدر في الفناوي في مجازي الاصول عن
الفقه او ابحاث هذا المجاز ووجه شرط الفناوي لفقد العلم
المانوس او التقيد بالظن النوعي بما مع ذلك والوجه

واطلاق العلم على الحالة الموجودة في مجازي الظنون النوعية
من النك والوهم خال عن العلاقة حتى لو اتر كونه مجازا
عن العي المجازي اعني الظن العقلي لعدم المناسبة بين
النك والظن لعدم هابينة وبين العلم مضانا الى فقدان
القيمة للراوة الظن من العلم ودعوى الشيوع فيه مع
كونه محتملا لا يوجب الدلتون في المجاز المشتمل على
لا ترجح المجاز على الحقيقة وصحة الدلالة لا يفي ان يكون
بينة فعدلهما يجب المضمون القطع بتمثيل العلم والظن
تخصيصا بالتالي محتك الى التباينة مضمونة فتم وانما ان الدلالة
لما لا يقيد العلم بالحكم الواقعي لا تقيد الظن به ايضا وانما يقيد
الظن بان مدلهما حكم واقعي لان الظن بان الواجب عطف
عنه فقام له الدلالة كدعوى الذي حق العالم بالواقع
واما الجايل به فليس له الحكم بان الواجب مطلق بسبب الدلالة
لان

لان شمول الشيء للشيء مرمع العلم بالثبوت له فاشبات الظن
بالواقع لا تقيد الظن به ايضا وانما تقيد الظن بان مدلهما حكم
واقعي لان الظن بما هو علم واقعي وانما علم في نفسه الظن بمطابقة
مدلهما باللاتري انه لو قام عند احد اجماره غير مقبولة
عند العالم على حصة شرب الشاي فلا علم بان من قام
الدلالة قد ظن بالواقع وانما علم بان من يطابق مدلهما
اي الحقيقة للواقع وان لم يدر في مقامه من يدعي فارجع الى
الاستدلال ادام الله افاداح قوله ومنها ان المراد العلم بوجوب
العمل لا يخفى انه ان المراد استعمال لفظ العلم في العالم بوجوب
العمل او اخبار الوجوب قبل الاحكام او استعمال لفظ الاحكام
ففيه انه مع بقاء مقتضى العمل هو ان كان قوله عن اولها متعلقا
بالعلم او الاحكام اما على الاول فلان العلم بوجوب العمل بالاحكام
فهام التي هي مدلول الدلالة ليس حاصل من تلك الدلالة

عليها بل من دليل عقل او شرعي قام على حجةها ومع ذلك
هذه العلم من المسائل العلمية او الدورية للدورية
واما على الثاني فلان العلم هو العمل بالاحكام الخاصة
من الدورية امر ضروري في امثال هذه الزمان حاصل للعلم
على حد سواء ولو لم يكن بديهية هو المسائل العلمية او الدورية
وان اراد جعل العلم كالمسألة للعلم على الفقه
من قبل اطلاق اسم المتعلق اى العلم على المتعلق وكبر الفقه
كما قيل في جميع الجواب الاول وقد عرفت ما فيه فتم ومنها ان
المراد العلم بانه مدلول الدليل لا يعنى ان الفقه عبارة عن
الاحكام الواقعية من حيث كونها دليل للدورية العلمية او الدورية
للمن حيث نفس لا يشوبها في نفس الامر حتى لا يقو في الدورية
الظنية جميع الفقه التعريف كالماد ويراد من العلم الظن
الاحكام الشرعية العلمية فائدة كانت او واقعية او القرينية

والقرينية على الطبيعة المنجزة هو كونها الدورية القبلية
باعتبارها على الطبيعة حتى اقوى قرينية على ذلك مسطرة العلم
في الحاشية لبيان كون هذا الوجه اردو الوجه من ان الفقه عبارة
عن العلم او الظن بمبادئ العلم بل الدورية غير متعلم
للعلم او الظن باعتبار ادات الشريعة انه اراد عدم الظن
الشخصي محض ولكنه لا يقيد بعدم كون مناط الفقهانية به
اراد عدم حصول الظن النوعي فهو مجموع حد او حوله من جهة انما
بيان لوجه منافاة ارادة الملكة من الدورية الى الفقه ومحصل
المنافاة ان الدورية المذكورة موقوفه على ارادة الدار ان من
العلم والقرينية على ما ذكر متعلق بالعلم والاحكام واما الدورية
لم يدرك فلا يراد من ارادة الملكة منه مثل علم نحو مثلا ان الملكة
من الكيفيات النفسانية التي لا يعتد بالمتعلق وراها فلو
وجدت في اللفظ متعلقا بما علمنا انه بمعنى الفعل لا الفعل
اذ كل متعلق بالنفس من جهة ويريد من جهة اخرى فاذ كان

المراد الدار ان الاعم من القطع والظن فلا يجوز ارادة
الملكة منه ثانيا لانه لا تصحف بالعلمية والظنية متعلقا الى
المنافاة بين اصل الملكة والدار ان لان الاول من الكيفيات
النفسانية والتي من مقولة الفعل والافعال فهو من فعل
النفس او فاعلا لهما والملكة لا تصحف بالدار ان اى له فاعلا
بل المقولات المتعددة من المتضادتين فالجمع بين الدار
مع الملكة في التعريف وادعاء ان الفقه هو ملكة ادر ان الملكة
يوجب عند بدء تبيين وصفه وهو كما ترى قوله لانا نقول ان
محصل الجواب ان المراد بالدار ان ليس هو الدار ان الحقيقي
اعنى العقلي حتى لا يتجمع مع الملكة بمعنى القوة بل المراد بها الدار
الحاصي الى الملكة والعلم والظن اعنى الدار ان بالملكة حقيقة
بالفعل و قد ما نفع له ان يعمل العلم على ملكة الدار ان بالدار
بالملكة و قد لا يخفى ان الملكة والدار ان بهذا المعنى متعلقا
وقوله

وقوله الملكة مع مجازي لا بمنزلة ان يقال فالمراد من عمل العلم
بمعنى الدار ان عمله على معناه المجازي هو ملكة الدار ان كذا
وله بعض الخشبة في ترجمة العبارة والحاصل ان المراد بالعلم
هو الدار ان العقلي بل هو الدار ان بالملكة فالعلم بمعنى الدار
محاذر متعلق في الملكة محاذر الملكة باعتبار الدار ان كذا
بالظنية والعلمية قوله فمقتول بان لا يخلو اذ لا عدم ارادة
الملكة للدورية الى الفقه فتعريفه ذلك فضلا عما اختاره
في الجواب الاول من بقاء العلم على معناه كوجه علاقة القرينية
بين الملكة والظن ولله الدار ان بالملكة الدورية المتبينة على الدار
الظن من العلم فقد بانها ان ليس المتعلق مسببا عن ملكة
الظن بل المسبب عنها هو الظن و قد ولكن الوارد من العلم الدار
الراجح فان علمه بالظنية هو كون الماهية من العلم
وان كان موجودا الا انه غير ظاهر والعرضي العلاقة ان كان

ظاهرة فتعزى العلم لنفسه وقال ما حاصله ان العلاقة بين
العلم والمراد المعنى الحقيقي لما يكون محجة للتجوز على العلاقة بينهما
ولو لم يكن العلم اعم من التجوز كما في الدورية الاخرى من التجوز
عنه بسبب التجاز من التجاز كما ان الدلالة عبارة عن سبب التجاز
من الحقيقة والمراد بسبب التجاز من التجاز ليس هو نقل اللفظين
المعنى الحقيقي الى التجازي ثم النقل من ذلك المعنى التجازي الى
تجاز اخر كما هو الفاعل المسمى في حاشية التكملة في التجاز
به استعمال اللفظ في معنى تجاز ليس فيه وبين المعنى الحقيقي
علاقة بل علاقة بعيدة كانت بين المعنى الحقيقي وتجاوز
كاستعمال العلم في الملكية التي ليس فيها وبين العلم علاقة بل
علاقة كانت ثابتة بين العلم والظن الذي هو معنى تجازي
له في العلاقة المشابهة وهي شابه العلم مع الظن في العلم
او وجود العلم في الظن انه لا ينفصل في السبب من التجاز استعمال
اللفظ

اللفظ في التجاز الاول ان قلنا بكفاية نوع العلاقة في التجاز
ولكن بشرط ملاحظة المناسبة بين المعنى الاول والمعنى الحقيقي
لئلا يكون المعنى الاول لغوا اجنبيا بالمرءة او لو فرض عدم التنا
بين العلم والظن فلا يجز استعمال العلم في الملكية بعلاقة
كانت بين العلم والظن مع كون الظن اجنبيا عن العلم عدم
ملاحظة المناسبة واما قلنا باعتبار شخص العلاقة في التجاز
فلا يستعمل في التجاز الاول للزم جدا حتى يكون الاستعمال الثاني
محكما لان مجرد وجود العلاقة بين المعنى الاول والمعنى الحقيقي
لا يكفي في صحة استعمال اللفظ في المعنى الثاني على هذا القول ان بعد
فرض عدم الاستعمال في التجاز الاول مع وجود ما يتفقد عدم
كفايته في صحة استعمال اللفظ فيه فاذا لم تكن العلاقة كافية
في الاستعمال في ما استعمل عليها فليكن كفاية في استعماله في ما استعمل
عليها مع فلا بد من الاستعمال في الاول حتى يكون العلاقة ثابتة بين

بين المعنى الحقيقي والمعنى الاول وبين المعنى الثاني من جهة
تخص العلاقة في جميع المراتب وان لم يكن ثابتة بين المعنى الثاني
والمعنى الحقيقي في كل طرفية اما على طرفية الفاضل اجلس
فاعتبار الاستعمال في التجاز الاول على القول باعتبار شخص العلاقة
او من فاتهم واعتبر قوله هو وكل يلزم الاتي ان سبب التجاز من التجاز
يلزم على تقدير ارادة وجود العمل وسد قول الدليل بان ارادة
العلم الظن بعلاقة وجود العمل وتوهمنا مدلول الدليل ثم ارادة
العلم بمعنى الظن الملكية بعلاقة السببية المستبيلة كان الامر
على تقدير ارادة الرجم بدعوى ارادة العلم من العلم بعلاقة
ثم ارادة الملكية بعلاقة السببية ولكن لا يخفى ان جعل بين
الوجود من قبل سبب التجاز مستحكما ان يكون مراد الجاهل ارادة
الظن وجعل الامر الذي كونه علاقة لها واللمة غير ظاهر من علمهم
بل الظن ارادتها منه او فقد برهان وعنده في ذلك من في العلم

تجوز فضلا عن السبب فتم قوله وموضوعه الدلالة الدورية
موضوع كل علم ما يبحث عن عوارضه الذاتية والمطلوب من العلم
الذاتي يرجع محل اخر من اراد الاطلاع فليرجع الى بدائع التجاز
العلامة وخفيها في تناهي اول باب اصالة الدلالة والدلالة
وهي اللغة المرشدة في اصطلاح الدلائل بان قولان مضاعفان
مها قول اخر في اصطلاح الاصوليين ما يمكن التوصل به الى العلم
فيه الى مطلوب حيز والمراد بالتوصل الاستقبال العلم او الظن بهما
على كون الدلالة دليل عندهم وقيد المكان على ما في الحقيقة الثانية
للدخال الغفلة وقيد الصحة للحركة ما لا يخفى على شرط العلم
وان كان سبب العلاقة عبارة عن حركة الذن في الجاهل لاخرها
بما ان المطلوب النظري يحصل من حركة ثلث احوال حركة الذن
من المطلوب الداعي الى الجاهل الموصلة وثانيتها حركة الذن في الجاهل
تحصيل ما يناسبها بالطلب والشرط وثالثها الحركة منها الى العلم

.فصل اول في الانتقال من الباري السبعة الى التسعة والاربعين
 في الترتيب هي الحجة الوسطانية التي هي الحجة التي لا غير متساوية
 .وتان من لفظ التوسل مع ملا حقة كون المتأخر من الافعال
 .لا يختلج من حيث اشعاره بذلك على الرتبة التارخية من
 .حيث التوسل عبارة اخرى عن الانتقال الذي دل على الرتبة
 فاضم والنسبة بين الاصطلاحين بناء على بنائين الفعل والحق
 .تقدم انطباق الدليل الاول الذي هو الوسط الذي هو جزء
 القياس الذي هو دليل الال للبرهان مضاف الى الساطع في الدليل
 المنطقي لفعليته الاتصال وفي الدليل الاصولي الفقرة وان شاء
 سواء افترقت بالفعل لانه لا يظهر من حاشية الكتاب



